الدور الاقتصادي للدولة في مصر
(١٩٥٢-٢٠١١)

د. نجلاء محمد عبد الجواد*

مقدمة:

عندما قامت ثورة يوليه ١٩٥٢ قامت الدولة المصرية تتبع اقتصاد شبه رأسمالي وتمر بحالة من التبعية للسوق الرأسمالي العالمي من الذي ارتبطت به تدريجيا بعد القضاء على تجربة في إدارات الاقتصاد الموجه بأسم الاحتكار، ولعل ابرز مظالم تلك التبعية تمتع الأجانب في مصر بامتيازات تجارية ظلت حتى عام ١٩٤٩ (فأنتج إلغاء المحاكم المختلطة في ضوء إلغاء الامتيازات في ضوء ١٩٣٧ بمقتضى اتفاقية مونترو....)[١].

ولقد واجهت دولة الثورة المشكلات الاقتصادية الناتجة في إطار الشعارات التي أعلنتها والتي تتلخص في القضاء على الإقطاع وعلى سيطرة رأس المال على الحكم وتحقيق العدالة الاجتماعية. وتباين الدور الاقتصادي للدولة في الاقتصاد المصري وتباينت معه سياستها الاقتصادية، حيث انتهجت النموذج الاشتراكي والتدخل المفرط في الإنتاج عقب ثورة يوليو ١٩٥٢[٢]، وانتهجت سياسة الانفتاح الاقتصادي وبداية الأخذ بآليات السوق والتحول قليلاً عن الاشتراكية عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، ومع بداية عام ١٩٩١ تبنت برنامج الإصلاح الاقتصادي والحرية الاقتصادية، وبذلك اتسع نطاق وحجم تدخل الدولة خلال هذه المراحل.

ولكن قبل أن نبدأ في ذلك علينا الدخول بشكل مختصر في بعض المسائل المنهجية المتعلقة بفهم وتحليل الاقتصاد المصري وتحولاته. يعتبر البعض أن التحولات الحديثة الحالية في الاقتصاد المصري تمثل نجاحاً لليمين الذي يتبنى سياسة الأسواق الحرة والاندماج في الاقتصاد العالمي على اليسار الذي يتبنى سياسة سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج والتنمية

---

* مدرس التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب – جامعة بنها.

الوطنية المستقلة. ويعتبر هذا انتصاراً على المستوى العالمي وليس فقط على المستوى المحلي، فكل الدول التي كانت في فترة الستينات والسبعينيات تتبنى التنمية الوطنية المستقلة بقيادة الدولة أضحت اليوم تتبنى سياسات التحرير الاقتصادي والخصخصة.

وكان المبادئ الأساسية التي يعتمد عليها اليسار هو أطروحة مدرسة التبعية. وتؤكد مدرسة التبعية أن التبعية للسوق العالمي يزيد من تخلف البلدان النامية فهناك عملية نهب تتم بين المراكز الرأسمالية المتقدمة الصناعية وبين الأطراف المتنامية المتخلفة. أما الدول النامية فتتنافس على إنتاج المواد الخام والسلع الزراعية. وهذا يجعل التبادل بين المراكز المتقدمة والدول النامية غير متساوي. فالمراكز تقوم ببيع سلعها للدول النامية بأسعار مرتفعة، في حين تضطر الدول النامية إلى بيع سلعها بأسعار منخفضة مما يؤدي إلى تحول الفائض الاقتصادي من الدول النامية إلى المراكز الرأسمالية المتقدمة. ويفضي هذا إلى حرمان الدول النامية من استثمار الفائض الاقتصادي في التنمية الصناعية(٣).

ونرى من جانبنا أن الحل هو عدم التبعية للسوق العالمي. بمعنى أن يضحي الاقتصاد المحلي صورة مصغرة من الاقتصاد العالمي يتم فيه إنتاج كامل احتياجات الاقتصاد من السلع الاستهلاكية إلى السلع الإنتاجية ومستلزمات وأدوات الإنتاج. أما بخصوص التنمية الوطنية المستقلة التي دعا لها منظور التبعية تستوجب سيطرة الدولة على الاقتصاد.

واجهت نظرية التبعية ومعها اليسار التقليدي تحديين منذ السبعينيات التحدي الأول هو: أن البلدان المتبعة لنموذج سيطرة الدولة على التنمية الاقتصادية بدأت تدخل في أزمات حادة منذ السبعينيات، ففي آسيا واجه الاقتصاد الصيني المسيطر عليه تماماً من قبل الدولة أزمة ركود حادة اضطرت النظام للبحث عن بدائل. وفي الهند أيضاً، حيث الخطط الخمسية والتخطيط المركزي، دخل اقتصادها في تدهور سريع استلزم البحث عن سياسات اقتصادية جديدة وفي أمريكا اللاتينية، موطن استراتيجية إحلال الواردات، أدى الركود الاقتصادي إلى تقلبات وأزمات حادة اقتصادية وسياسية، وفي أفريقيا لم تعد أنظمة رأسمالية الدولة قادرة على إخراج بلدانها من دائرة التخلف والفقر، وفي أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق فقدت الأنظمة دينامية النمو التي كانت موجودة في الخمسينيات والستينيات ودخلت اقتصاديات هذه الدول أيضاً في حالة ركود دائم. أي أن كل نماذج سيطرة الدولة على الاقتصاد وسياسات إحلال الواردات تهاوت واحدة تلو الأخرى(٤).

أما التحدي الثاني الذي واجهته مدرسة التبعية هو أن عدداً من البلدان التي كانت تتبنى نموذج السوق بدأت تشهد نمواً اقتصادياً غير مسبوق. ففي آسيا، شهدت كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة نمواً اقتصادياً سريعاً تعدى ما شهده الاتحاد السوفيتي في مجده. وفي أمريكا اللاتينية، وتحت سيطرة جنرالات يمينيين كانوا قد وصلوا إلى السلطة في البرازيل مثلاً في ١٩٦٤، شهد ذلك الاقتصاد، وهو الأكبر في القارة الجنوبية، توسعاً صناعياً كبيراً، وفي القارة الأوروبية شهدت بلدان مثل أسبانيا واليونان والبرتغال، وكلها تحت سيطرة يمين يطبق سياسات السوق، نمواً سريعاً سمح بدخولها السوق الأوروبية المشتركة[٥].

ونرى من جانبنا أن تطورات الاقتصاد العالمي والمحلي لا تتماشى مع رؤية اليسار التقليدي (المهزوم) ولا مع رؤية اليمين الليبرالي (المنتصر)، فالاقتصاد العالمي بالفعل يتحول من هيمنة رأسمالية الدولة الوطنية إلى هيمنة السوق الحر والاندماج، ولكن هذا التحول تلعب فيه الدولة القومية دوراً أساسياً، وهو تحول لا يؤدي كما يصور اليمين إلى الرخاء والرفاهية، ولكنه تحول مأزوم وذو طبيعة مركبة وغير متكافئة. بالفعل نرى طفرات من النمو الاقتصادي والتصنيع، ولكن هذه الطفرات لها طبيعة مؤقتة وسرعان ما تتحول إلى أزمات عنيفة. والنمو الذي يحدث يكون نمواً في قطاعات محددة ومناطق معينة ترتبط بالسوق العالمي وتتوسع، في حين يغمر الفقر والتخلف مناطق وقطاعات أخرى. وهو ما سيتم تناوله فيما يلي.

التدخل المفرط للدولة في الاقتصاد المصري ١٩٥٢-١٩٧٣:

اعتمدت السياسة الاقتصادية في الفترة ١٩٥٢-١٩٦٠ على القطاع الخاص البالغة استثماراته (٨٥%) من إجمالي الاستثمارات في بداية الخمسينيات في القطاعات الخدمية والإنتاجية[٦] وفي المقابل تركزت الاستثمارات العامة في مرافق البنية الأساسية التي يعزف عنها القطاع الخاص[٧]، وكان القطاع الخاص يوظف ٩٥% من العمال ويستحوذ على غالبية الإنتاج القومي والقطاعات الزراعية والصناعية والمصرفية والتجارة المحلية والدولية، وسمح القانون ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ للمستثمرين الأجانب بتحويل ١٠% من أرباحهم للخارج وتحويل القيم النقدية والعينية المستوردة بعد مضي (خمس) سنوات من استيرادها، وتقررت الحوافز الضريبية للاستثمارات الأجنبية بموجب القانونين ٤٣٠، ٤٧٥ لسنة ١٩٥٣ مع حق إعادة تصدير كل الاستثمارات للخارج بعد مضي سنة من بداية النشاط.

وكان تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال التخطيط الجزئي بإنشاء المجلس القومي الدائم للإنتاج عام ١٩٥٣ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[٨]، كما دخلت الدولة في شراكة مع القطاع الخاص في الشركات الموجودة فعلاً للسكر والأسمدة والحديد والصلب وبنك القاهرة بنسبة مساهمة ٤٥% مقابل ٥٥% للقطاع الخاص، وأنشأت الدولة شركات تكرير البترول والثروة المعدنية، وقدمت القروض الصناعية لتمويل الشركات الصناعية من خلال البنك الصناعي.

ونرى من جانبنا بعد أن نظم عبد الناصر القطاع الزراعي وعمل على تطويره اتجه إلى تطوير المجال الصناعي حيث انشأ المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي في سبتمبر ١٩٥٢، وقام المجلس بإصدار خطة الاستثمارات العامة في يوليه ١٩٥٣، وهي خطة طموحة لمدة ٤ سنوات بدأت بمقتضاها الدولة باستصلاح الأراضي، هذا وقد عمل عبد الناصر على إنشاء المشروعات الصناعية ذات الأهمية الكبيرة وعلى رأسها صناعات الحديد والصلب كما عهد عبد الناصر في إنشاء هذه المشروعات على التمويل الذاتي دون الحصول على قروض أجنبية أو معونات، كما تم إنشاء شركة الأسمدة (كيما)، ومصانع إطارات السيارات كاوتشوك ومصانع عربات السكك الحديدية (سيماف) ومصانع الكابلات الكهربائية، وبعد السد العالي وفي الستينيات تم مد خطوط الكهرباء من أسوان إلى الإسكندرية، كما تم بناء المناجم في أسوان والواحات البحرية[٩].

وأنشأ المجلس القومي للخدمات ١٩٥٣ للنهوض بالخدمات والتنمية الاجتماعية وتحسين جودة التعليم والصحة، كما أنشأ المجلس الأعلى للتخطيط برئاسة رئيس الجمهورية ولجنة التخطيط برئاسة وزير التخطيط، وتدخلت الدولة في إدارة حصتها في الشركات التي تنشئها أو المساهمة فيها[١٠]، ولإعادة توزيع الدخل والثروة صدر قانون الإصلاح الزراعي والقوانين المكملة له لإعادة توزيع الملكية الزراعية وتأممت قناة السويس، وتمت مصادرة أصول البنوك وشركات التأمين، وتأسست المؤسسة الاقتصادية عام ١٩٥٩ والتي أنيط بها تأسيس القطاع العام[١١] حيث آلت إليها ملكية ٤٥% من البنوك وشركات التأمين وتم تأميم بنك مصر في عام ١٩٦٠ وقام البنك في الفترة ١٩٢٠-١٩٦٠ بإنشاء ٢٦ شركة في مجالات اقتصادية مختلفة تشمل الغزل والنسيج والتأمين والنقل والطيران وصناعة السينما وقد استمر البنك في دعم جميع أنشطته بنفس معدل النمو، والاستحواذ على الشركات الصناعية والتجارية[١٢]، واحتكرت الدولة التعامل في النقد الأجنبي للعملات القابلة للتمويل بعلاوة تتغير نسبتها تبعاً للغرض وتعددت

أسعار الصرف[١٣]، ولمواجهة القصور في العملات الأجنبية عقدت الدولة العديد من اتفاقات الدفع الثنائية في مجال التجارة الدولية وتسوية المعاملات وفق المقاصة الثنائية مع عدم تجاوز سقف المديونية المتفق عليه، وحققت هذه الاتفاقات مزايا تسويقية للصادرات المصرية والقضاء على معوقات الدفع بالعملات الأجنبية، كما أنها آلية رقابية غير مباشرة على الصرف الأجنبي والموازنة بين المدفوعات والمتحصلات ولكن يشوبها عيب التمييز في المعاملات بين الدول لتضمنها شرط الأولى بالرعاية وتقييد التجارة.

وفي ١٣ فبراير ١٩٦٠ أمم جمال عبد الناصر بنك مصر أكبر مصرف تجاري في البلاد وكل الشركات الصناعية المرتبطة بعدما سقط عذا الصرح العملاق تحت سيطرة الاحتكارات البريطانية والأمريكية استرده جمال عبد الناصر، وفي يوليو ١٩٦١ أصدر ت القرارات الاشتراكية وبدا واضحا أن النظام يتجه نحو نوع من الاقتصاد المخطط تحت أشراف الدولة وبقيادة القطاع العام.

نظام الحكم قبل الثورة :

كان الجهاز المسيطر علينا مكوناً من ملك وحكومة وبرلمان من مجلسين. ومع ذلك لم يكن الشعب يعبر عن رغباته. أو يشترك في حكم نفسه ويشارك في تقرير مصيره أبداً، وإنما كان مصيرنا دائماً بيد ذلك الملك وأفراد حكومته الذين لا هم لهم إلا الجاه والسلطان والمنافع والمكاسب[١٤].

أما عن مسئولية البرلمان أمام الحكومة، فكانت المجالس البرلمانية تخشى الحكومة، وكان الملك من حقه أن يسقط الوزارة ويأتي بوزارة جديدة. وكان يجب أن تكون الوزارة مسئولة أمام البرلمان (ممثلو الشعب في البرلمان)، ولكن كان البرلمان مسئولاً أمام الحكومة وكان رئيس الحكومة يستطيع أن يطيح بهذا البرلمان،ويأتي ببرلمان آخر بناء على أوامر الملك. وكان توجه المستعمر أن يملي إرادته على الملك. ويأمرون الملك فيأمر الملك رجاله من الزعماء والسياسيين ورجال الأحزاب. وبذلك كان المستعمر يملي إرادته على الشعب. وكان الملك ورجاله يأتمرون بأمر بريطانيا لأنها تستطيع أن تبقيهم أو تخرجهم[١٥].

قامت الثورة في ٢٣ يولية ١٩٥٢ وأول عمل قامت به هو الإطاحة برأس النظام حيث طُرد الملك. ثم كان على مجلس قيادة الثورة تطهير الحياة السياسية، فطلبت الثورة من

الأحزاب أن توافق على تحديد الملكية وأن لا يملك إنسان أكثر من ٢٠٠ فدان، والأرض الزائدة توزع على الفلاحين رفضت الأحزاب. رفضت لأنها لا تؤمن أبداً بأن لهذه الأرض أصحاباً هم أحق بملكيتها لأنهم فعلاً هم الذين يزرعونها ويخرجون ثمارها. وعندما اختلف مجلس الثورة مع الأحزاب أنفسهم، اتخذ المجلس قرار إلغاء الأحزاب في يناير ١٩٥٣[١٦]، وألغى الدستور الذي كانت تحتمي فيه هذه الأحزاب، وحددت فترة انتقال ثلاث سنوات من أجل القضاء على العقلية السياسية التي كانت موجودة وهي عقلية الحزبية والأحزاب. وهذه الفترة بدأت من يناير١٩٥٣ وانتهت في يناير ١٩٥٦ وفي خلال هذه السنوات الثلاث لم تكن في البلد أحزاب ولم يكن هناك دستور تختفي من ورائه الأحزاب، وإنما كان هناك دستور مؤقت تحكم به البلاد، وخلال الفترة الانتقالية، كان مجلس قيادة الثورة هو نفسه الحكومة، بمعنى أن قيادة الثورة كانت تمثل السلطة التنفيذية وهي التي تتولى كافة السلطات بقيادة، جمال عبد الناصر. وأمكن في تلك الفترة تحقيق عدة انتصارات منها القضاء على الحزبية والأحزاب. والمظالم والرجعية التي كانت تتمثل في الإقطاع والإقطاعيين في البلاد. وعقد اتفاقية الجلاء مع بريطانيا عام ١٩٥٤[١٧] وبعد مرور أكثر من ٧٤ سنة ظلت بريطانيا تماطل فيها ولا تسلم بحقنا في الحرية والاستقلال. أيضاً في خلال الفترة الانتقالية حدث تمهيد لقيام حياة ديمقراطية حقيقية في البلاد. ومن أجل ذلك رأينا أن المبدأ الأول من مبادئ الثورة هو القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة، والمبدأ الثاني هو القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم. والمبدأ الثالث هو القضاء على الإقطاع، والمبدأ الرابع هو إقامة عدالة اجتماعية والمبدأ الخامس هو إقامة جيش وطني قوي، والمبدأ السادس هو إقامة حياة ديمقراطية سليمة[١٨].

إن النظم الموجودة في الكتب تؤكد إن البلاد تحكم إما بحزب واحد أو بعدة أحزاب. أن نظام الحزب الواحد نظام موجود في العالم ومعترف به وكان موجوداً في ألمانيا أيام هتلر وفي إيطاليا أيام موسوليني، وفي تركيا أيام مصطفى كمال أتاتورك، ولكن أتضح أنه عبارة عن نظام يهيئ السيطرة لفرد واحد لكي يحكم ويملي إرادته على بقية أفراد الشعب، بمعنى أن نظام الحزب الواحد يعني الدكتاتورية ولا يصلح للشعب المصري لأنه لن يمثل الشعب[١٩].

أما النظام الثاني معناه تعدد الأحزاب ويضم كل حزب طبقة أو فئة معينة من الطبقات وفئات الشعب وتتبادل هذه الأحزاب السلطة والحكم. ولكن ماذا كانت تفعله الأحزاب في الماضي؟! التآمر في سبيل الحكم. أيضاً لا مراعاة لمصالح الشعب بالإضافة إلى أن الأحزاب شلة منتفعين.

ولذلك تولى مجلس قيادة الثورة السلطة باسم الشعب، ولكن لم يكن هناك تنظيم يصل بين مجلس الثورة وبين الشعب. بالرغم أن الشعب كان يؤمن ويثق في مجلس الثورة، يجب أن يتحمل الشعب المسئولية في الحكم، وأن يفرض الشعب رقابته على حكامه، ومن أهم المعارك التي خاضها مجلس قيادة الثورة ضد الاستعمار، معركة حلف بغداد، حيث أن وقف المستر "أيدن" في مجلس العموم البريطاني في٤ أبريل ١٩٥٤يقول"إن حلف بغداد يمكننا من تدعيم نفوذنا في الشرق الأوسط ويجعل لنا القدرة على أن نرفع صوتنا عالمياً في كل مشاكله[٢٠].

وظلت بريطانيا وأمريكا منذ ١٩٥٥ تحاولان ضم الشعوب العربية إلى ذلك الحلف. ولكن مصر قاومت حلف بغداد لأنه يقام لخدمة أهداف الاستعمار.

ثم بعد ذلك دخلت مصر معركة أخرى، وهي معركة السلاح حيث طالبت مصر من إنجلترا وأمريكا أن تبيع لنا السلاح. ولكن رفضت بريطانيا وأمريكا وفي ٢٨فبراير١٩٥٥ حدثت عدوان على غزة المصرية، وكان هدفه إثبات أن مصر لا تستطيع الدفاع عن نفسها، ولذلك لجأت الحكومة المصرية إلى شراء الأسلحة من روسيا[٢١].

ثم انتصرت مصر في المعركة الثالثة وهي معركة تأميم قناة السويس[٢٢]. ونعلم جيداً ما ذكر المستر "دالاس" وزير خارجية أمريكا حيث ألقى بيانه المشهور في٢٠ يولية ١٩٥٦ عن سحب العرض الأمريكي لتمويل مشروع السد العالي.

وجلس المستر"دالاس" في واشنطن ينتظر الرد، كان دالاس يتلقى إعلان الرئيس عبد الناصر تأميم قناة السويس في مساء ٢٦ يولية سنة ١٩٥٦. وكانت ضربة التأميم تحدياً لأمريكا وانجلترا وفرنسا تحدياً لكل قوى الغرب التي صنعت حلف الأطلنطي. ولكن تعرضت مصر بعد التأميم إلى العدوان الثلاثي على مصر بقيادة انجلترا وفرنسا وإسرائيل[٢٣].

وكانت إرادة مصر واحدة وهدفها وزعيمها واحد. ومن أجل هذا قامت فكرة الاتحاد القومي، إذن الاتحاد القومي هو نفس الاتحاد الذي عاشته مصر أيام معركة حلف بغداد ومعركة السلاح ومعركة تأميم القناة ومعركة العدوان الثلاثي على مصر[٢٤]. الاتحاد القومي ليس حزباً لأنه ملك للشعب وتنظيم لكل الشعب، وليس تنظيماً حكومياً وليس تنظيماً حزبياً[٢٥].

وبدأت مرحلة التخطيط الشامل بين ١٩٦٠-١٩٦٦ بحركة التأميمات الكبرى إثر صدور قوانين يوليو الاشتراكية بتأميم (٨٠) شركة وبنك[٢٦]، كما شاركت الدولة في (٨٣) شركة بما لا تقل نسبة المساهمة عن (٥٠%)، وتحديد ملكية الأفراد في رؤوس أموال (١٤٥) شركة

بنحو (١٠,٠٠٠ جنيه)، وهدفت حركة التأميمات تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتوجيه المدخرات نحو التنمية إثر فشل القطاع الخاص المحلي في المساهمة في الإنتاج نظراً لاستحواذ الأجانب والمتمصرين على القطاعات الاقتصادية الهامة، وتضخم دور القطاع العام في مقابل انحسار دور القطاع الخاص إثر تأميم المطاحن والمخابز ومضارب الأرز وتصفية البنوك الأجنبية العاملة في مصر وشركات البترول، وبذلك سيطر القطاع العام على (٩٠%) من نشاط قطاع الأعمال، وبذلك زاد نصيبه في الناتج المحلي واستيعاب العمالة، وأنيط بشركات القطاع العام الاستيراد وبذلك زادت الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك[٢٧]، وشهدت هذه المرحلة وضع أول خطة خمسية ٦٠/٦١-٦٤/١٩٦٥ لزيادة الدخل القومي بنسبة ٤٣%، ولكن ما تحقق ٣٨% بنسبة ٨٦% من المستهدف، وأنيط بالقطاع العام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم السلع والخدمات المدعومة، وبلغت الاستثمارات العامة (٩٣,٥%) تقريباً من إجمالي الاستثمارات المنفذة مقابل مساهمة القطاع الخاص بنسبة (٦,٥%)، وصدرت القوانين المنظمة للأجور وساعات العمل وتحديد الإيجارات وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر[٢٨]، وبالنسبة للسياسة النقدية توحدت العلاوات والرسوم للمتحصلات والمدفوعات من كافة العملات بنسبة واحدة بلغت ٢٠% بغض النظر عن نوع العملة بموجب القرار الوزاري ١٤٩٢ لسنة ١٩٦١، وتماشياً مع أول خطة خمسية فقد تم الأخذ بموازنة النقد الأجنبي ونظمت عملية الاستيراد بدون تحويل عملة بشرط عدم تواجد إنتاج محلي مماثل، ويدفع المستورد بالعملة الأجنبية نصف القيمة الاسمية الصادر بها الترخيص، ولجأت مصر للاقتراض الخارجي لتعويض النقص في الموارد من العملات الأجنبية[٢٩]، ونظراً لتزايد الدور الاقتصادي للدولة فقد زاد نصيب القطاع العام في الناتج الإجمالي ١٨% وفي الاستثمار القومي إلى ٧٤% من إجمالي الاستثمارات الكلية المنفذة[٣٠].

وفي الفترة بين ١٩٦٦-١٩٧٣ المعروفة باقتصاديات الحرب عجز القطاع العام عن توفير السلع والخدمات للقطاعات المدنية والعسكرية وتزايد عجز الموازنة العامة والعجز في ميزان المدفوعات الدولية وزادت المديونية المحلية والدولية وزيادة حدة التضخم وانخفض سعر صرف الجنيه، وزادت الفجوة بين الصادرات والواردات وانخفاض مستويات المعيشة والرفاهية[٣١]، واستوعب الجيش الزيادة في العمالة بعد حرب ١٩٦٧، وزاد عجز الميزان التجاري من ٨١ مليون جنيه إلى ٢٢٦ مليون جنيه بين عامي ١٩٦٨، ١٩٧٣ على التوالي

وانخفض معدل متوسط النمو الاقتصادي إلى ٣,٣% وصلت لأقل من ١% للفترة السابقة، وبلغ متوسط نمو الناتج القومي الإجمالي ٢% سنوياً مقابل نمو سكاني ٢,٣% وبلغ معدل الاستثمار ١٣,٤% مما أفضى لتمويل الاستثمارات بموارد خارجية[٣٢]، وتميزت هذه الفترة بندرة المعروض من النقد الأجنبي حيث استنزف في دفع تعويضات التأميمات والسودان عن بناء السد العالي وتكاليف حرب اليمن ومواجهة الإنفاق العسكري، ولذلك فرضت علاوة (٣٥%) لحفز العاملين بالخارج لتحويل مدخراتهم إلى مصر، وسمح بفتح حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية لتمويل الواردات[٣٣]، ونال القطاع العام نسبة ٩٠% من الاستثمارات الكلية لعام ١٩٧٣ في الصناعة والنقل والتجارة والبنوك والتأمين والوسطاء الماليين ومعظم شركات الإنشاء والتشييد[٣٤]، وتضاعفت أعداد السلع والخدمات الخاضعة لرقابة الدولة بقصد إعادة توزيع الدخل القومي وزيادة الخدمات الاجتماعية وزيادة التوظيف[٣٥].

وبعد هذا العرض يتضح لنا هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي وتضخم دور الدولة المفرط في الاقتصاد حيث تدخلت مباشرة في الإنتاج والاستثمار والملكية العامة لوحدات الإنتاج، كما تدخلت بطريقة غير مباشرة من خلال فرض القيود والإجراءات والتنظيم والرقابة والتدخل من خلال السياسات المالية والنقدية والتجارية وتوسعت الدولة في التوظيف وتشغيل العمالة في الشركات والهيئات والمؤسسات والإدارات العامة ووحدات الحكم المحلي والوزارات وهيئاتها التابعة لها، وتضخم دور الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والإسكان والدعم العيني ودعم الطاقة والنقل والمواصلات والمواد الغذائية والمنتجات الصناعية، وسيطرة الدولة على التجارة الخارجية استيرادا وتصديراً من خلال القطاع العام والحال كذلك بالنسبة للتجارة الداخلية، وانتهجت الدولة سياسة الإحلال محل الواردات وفرضت الرسوم الجمركية لحماية الإنتاج المحلي من الواردات، وحددت حصص للواردات وتم تدعيم الصناعة المحلية والصادرات لزيادة قدراتها التنافسية وفرضت القيود على الصرف الأجنبي وحددت سعره تحكمياً مما أفضى لزيادة حدة المضاربة[٣٦]، وتدخلت الدولة بإفراط في أسواق النقد والائتمان وسيطرت على الجهاز المصرفي، وإشراف البنك المركزي على البنوك وملكية الدولة لبنوك القطاع العام، وتحديد البنك المركزي للائتمان كمياً ونوعياً ووضعه سقفاً للائتمان الموجه للقطاع الخاص مقابل تحرير الائتمان الموجه للقطاع العام وتحديد أسعار الفائدة وثبات سعر الخصم والتوسع الحكومي في الاقتراض المحلي من الجهاز المصرفي لتمويل الإنفاق العام المرتبط بالتدخل المفرط للدولة في

الاقتصاد، وتدهورت البورصة إثر تأميم ومصادرة الدولة للشركات الأجنبية وبذلك انعدمت الأوراق المالية من التعامل حيث تأممت (٩٣) شركة مسجلة بالبورصة.

وتدخلت الدولة بإفراط في كافة القطاعات الاقتصادية ففي قطاع الزراعة وضعت قانون الإصلاح الزراعي ليضع حد أقصى للملكية الزراعية مع حظر تملك الأجانب للأراضي مع تعويض الملاك السابقين للأرض، ولزيادة رقعة الأراضي استصلحت الدولة ما يقرب من (٩٠٠) ألف فدان ١٩٦٠-١٩٧٠، وأنشأت الجمعيات الزراعية ووفرت الأسمدة والمبيدات والآلات لزيادة الإنتاجية، وتولت تسويق المنتجات الزراعية وحصولها على الحاصلات الزراعية بأسعار منخفضة[٣٧]، وبالنسبة للقطاع الصناعي نفذت الدولة استراتيجية الإحلال محل الواردات[٣٨] من خلال المشروع العام وأنشأت الصناعة الثقيلة وراعت البعد الاجتماعي في تسعير منتجات القطاع العام، وبالنسبة لقطاع التجارة الخارجية فقد مولت الدولة عجز ميزان المدفوعات بالذهب والعملات الأجنبية نظراً لزيادة الواردات من المعدات والآلات ومستلزمات الإنتاج وتمويل صفقات السلاح بالاقتراض الخارجي، وسيطر القطاع العام على التجارة الخارجية والمحلية، ولخفض الواردات رفعت الدولة سعر الدولار الخاص بالواردات مما يفضي لارتفاع أسعارها محلياً مما يخفض الطلب عليها وعلى الدولار بالتبعية[٣٩]، وفرضت الدولة الحظر على الاستيراد وسددت حصص الواردات لبعض السلع، ودعمت السلع المصدرة لزيادة قدراتها التنافسية في الأسواق الدولية[٤٠].

وبإطلالة على كفاءة دور الدولة المتدخل في الاقتصاد بإفراط في الفترة ١٩٥٢-١٩٧٣ نرى تضخم الجهاز الإداري نظراً للتوظيف غير الرشيد للعمالة ناهيك عن انتشار الفساد الإداري والسياسي والوظيفي الأمر الذي حد من نجاح هذا الدور التدخلي للدولة والإقلال من كفاءته[٤١]، ناهيك عن صدور العديد من التشريعات التي تتطلبتها هذه المرحلة وتدعيماً لدور الدولة التدخلي والتي واجهت الإدارة التنفيذية صعوبات في تنفيذها وعصفت بالحقوق والحريات الفردية والعامة[٤٢]، كما لوحظ سيطرة الدولة على كافة السلطات الثلاث والنقابات العمالية والمهنية الذي أضعف من دورها الاقتصادي[٤٣]. كما أن التوسع في الدعم العيني والنقدي للسلع والخدمات والصادرات والواردات أثقل من كاهل الدولة وتسبب في عجز ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة، وبذلك انخفضت كفاءة هذا الدور التدخلي للدولة مما أفضى لحدوث العديد من المشكلات المالية والاقتصادية والاجتماعية.

المشكلات المالية والاقتصادية والاجتماعية

نتائج النهضة الاقتصادية التي قام بها جمال عبد الناصر:

استطاع الاقتصاد المصري على الرغم من هزيمة الجيش المصري في ١٩٦٧ أن يتحمل تكاليف إتمام بناء مشروع السد العالي الذي اختارته الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ كأعظم مشروع هندسي وتنموي في القرن العشرين . كذلك تم بناء مجمع مصانع الألمونيوم في نجع حمادي وهو مشروع عملاق بلغت تكلفته ما يقرب من٣ مليار جنيه. أيضاً استطاعت مصر في ظل نكسة١٩٦٧أن تحافظ على نسبة النمو الاقتصادي كما كان قبل النكسة بل أن هذه النسبة زادت في عامي١٩٦٩و١٩٧٠وبلغت ٨% سنوياً. واستطاع الاقتصاد المصري عام١٩٦٩ أن يحقق زيادة في فائض الميزان التجاري لأول وآخر مرة في تاريخ مصر بفائض قدرها ٤٦،٩ مليون جنيه بأسعار ذلك الزمان. وكانت المحلات المصرية تعرض وتبيع منتجات مصرية من مأكولات وملابس وأثاث وأجهزة كهربائية، وكان الرئيس عبد الناصر يفخر أنه يرتدي بدل وقمصان غزل المحلة ويستخدم الأجهزة الكهربائية المصرية إيديال(٤٤).

ولأول مرة تسبق الزيادة في رقعة الأرض الزراعية الزيادة في عدد السكان. وزاد عدد الشباب في المدارس والجامعات والمعاهد العليا أكثر من ٣٠٠% وزادت مساحة الأراضي المملوكة لفئة صغار الفلاحين من٢،١ مليون فدان إلى حوالي ٤ مليون فدان، ثم تم وضع حدود دنيا وعليا للرواتب والمرتبات مراعاة للمساواة والعدالة الاجتماعية بين أفراد الشعب فلا أحد يعيش برفاهية وبزخ ولا أحد يعيش دون مستوى الكفف.

أنشأت مصر أكبر قاعدة صناعية في العالم الثالث حيث بلغت عدد المصانع التي أنشأت في عهد عبد الناصر ١٢٠٠ مصنع منها مصانع صناعات ثقيلة وتحويلية واستراتيجية. أيضاً انعكست النهضة الاقتصادية في عهد عبد الناصر على مستوى التعليم حيث انخفضت نسبة الأمية من ٨٠% قبل ١٩٥٢ إلى٥٠% عام١٩٧٠ بفضل مجانية التعليم في مراحل الدراسة. ثم تم إدخال الكهرباء والمياه النظيفة والمدارس والوحدات الصحية والجمعيات الزراعية إلى كل قرى مصر، وتم ضمان التأمين الصحي والاجتماعي والمعاشات لكل مواطن مصري كل ذلك تم بدون ديون على مصر(٤٥).

لم تكن عمله مصر مرتبطة بالدولار الأمريكي بل كان الجنيه المصري يساوي ثلاثة دولارات ونصف ويساوي أربعة عشر ريال سعودي بأسعار البنك المركزي المصري ولم تكن هناك بطالة، ولم تكن هناك أزمة تعيينات أو وسائط أو رشاوى. وبلغ سعر الجنيه الذهب أربعة جنيه مصري.

أما بخصوص ثورة التصحيح أو ما يعرفه البعض بأحداث ١٥ مايو ١٩٧١ عندما تولى الرئيس السادات الحكم بعد وفاة عبد الناصر وجد نفسه محاطاً برجال عبد الناصر الذين أطلق عليهم مراكز القوى ومن أهمهم علي صبري نائب الرئيس وشعراوي جمعة وزير الداخلية ومحمد فايق وزير الإعلام ومحمد لبيب شقير رئيس البرلمان وكذلك السيد سامي شرف. ففي ١٥ مايوعام١٩٧١. فوجئ الناس بنشرة الأخبار المسائية تذيع نبأ استقالة خمسة من أتهم وزراء السادات، وعلى رأسهم وزراء الحربية والداخلية والإعلام، وبعد أقل من ثمان وأربعين ساعة كان السادات يلقى خاطباً مهماً وشاملاً يعلن فيه بصوته الخطابي المميز اعتقال من سماهم بمراكز القوى، ويروي قصة المؤامرة التي تعرض لها ومحاولة الوزراء المستقيلين إحداث فراغ سياسي في البلاد، وقيام أعوانهم بالتجسس عليه بهدف إحراجه والتطاول عليه وقد مثل بالفعل هؤلاء وآخرون معهم أمام محكمة استثنائية بتهمة محاولة قلب نظام الحكم، وحكم على بعضهم بالإعدام لكن السادات خفف الحكم إلى السجن لمدد متفاوتة، منهم من قضى المدة بأكملها وراء القضبان، ومنه من أخرج عنه لأسباب صحية أو غير ذلك الحل الذي اهتدى أنها إليه الرئيس السادات للخروج من عنق الزجاجة والتي وجد نفسه بداخلها محاطاً برجال عبد الناصر، وهم أعضاء مجلس قيادة الثورة. والذي حملوه فوق طاقته، بأعبائهم وتدخلاتهم المقيتة، فكان لابد من حل جازم(٤٦).

قامت ثورة على أفعال هؤلاء الرجال والذي أسماهم الكاتب الصحفي محمد حسنين هيكل فيما بعد وعلى صفحات الأهرام المصري باسم مراكز القوى، فكان لابد من هذا لقد وصل الأمر إلى منتهاه، حينما وضع مراكز القوى(٤٧) أجهزة تسجيل لمكتب الرئيس للتصنت على مكالماته وأيضاً في بيته،وكل تليفوناته ثم كان هناك شبه انقلاب عسكري ، بقيادة الفريق محمد فوزي، والذي كان رئيس أركان حرب القوات المسلحة حين ذاك، وتم إجهاض المحاولة في مهدها حينما أعطى الأوامر للواء بالتحرك بكامل معداته، متجهاً من المنطقة المركزية بشارع صلاح سالم إلى قصر القبة لإسقاط سلطة رئيس الجمهورية والقبض عليه والذي تصدى له

لواء من الحرس الجمهوري ثم منع الرئيس من دخول مبنى الإذاعة والتليفزيون لإلقاء خطابه. ولكنهم سهلوا عليه المهمة حين هداهم تفكيرهم المشوش إلى أن يقدموا استقالات جماعية لهز الموقف، ولإحداث فراغ سياسي وحلما منهم أن الشعب سيخرج في مظاهرات للمطالبة بهم. وفي هذا انتهز الرئيس تلك الثغرة التي أحدثوها في مخططهم وقبل على الفور استقالاتهم جميعاً ومن ثم سهل عليه إلقاءهم في السجون جميعاً[٤٨].

بدأ الرئيس في تشكيل الهيكل القيادي الجديد والذي من خلاله سوف يعبر إلى آفاق المستقبل المشرف فعين الفريق أحمد إسماعيل وزيراً للدفاع، بعد ترقيته إلى مشير وقام أيضاً بإرساء دعائم الديمقراطية الوليدة[٤٩]. وبدأ على الفور في التجهيز للحرب فقام الرئيس بعدة زيارات ميدانية للجبهة وتكلم إلى الضباط والجنود أيضاً وسطرت هذه الثورة فصلاً جديداً من ذكاء ودهاء الرئيس السادات.

الدور التدخلي للدولة بالتزامن مع إفساح النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص ١٩٧٤-١٩٩٠:

جاءت ورقة أكتوبر ١٩٧٤ لتحدد السياسة الاقتصادية الجديدة الهادفة لدعم خطة التعمير وتطوير الاقتصاد حتى عام ٢٠٠٠، وزيادة النمو الاقتصادي، مع إفساح المجال للقطاع الخاص وانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي وتبني آليات السوق، وذلك في إطار ريادة القطاع العام للاقتصاد والذي أنيط به تنفيذ الخطط القومية والبنية الأساسية[٥٠]، وتعضيداً لهذه السياسة جاء صدور القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ في شأن استثمار المال العربي والأجنبي البداية الحقيقة لسياسة الانفتاح، عدل هذا القانون بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ الذي أتاح للاستثمار المحلي المزايا الممنوحة للاستثمار العربي والأجنبي لحفز الاستثمارات العربية والأجنبية لكافة القطاعات وإنشاء البنوك الاستثمارية والمتعاملة بالنقد الأجنبي والبنوك المشتركة وفروع البنوك التجارية، ومنح الحوافز للمشروعات كالإعفاء من الضرائب للأرباح والسماح بتحويلها للخارج مع عدم جواز المصادرة والتأميم للمشروعات، والسماح للقطاع الخاص بالتصدير والاستيراد بدون تحويل عملة، ولزيادة الثقة صدرت قوانين تصفية الحراسات ونقل التوكيلات التجارية إلى الرأسمالية الوطنية[٥١]، وصدرت في الفترة من ١٩٧١-١٩٧٩ ستة قوانين محفزة وجاذبة للاستثمارات هي القانون ٦٥ لسنة ١٩٧١ لإنشاء الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة،

والقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤، والقانون ١٧٣ لسنة ١٩٧٤ الذي سمح للأفراد بفتح حسابات بالنقد الأجنبي، القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ الذي سمح للبنك المركزي بتحديد أسعار الفائدة والخصم على القروض والودائع، والقانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الذي سمح للبنوك بالدخول في عمليات لموازنة الصرف ومعاملات صرف آجلة والإقراض بالنقد الأجنبي، والقانون ٥٢٠ لسنة ١٩٧٩ الذي أنشأ الهيئة العامة لسوق المال(٥٢).

وعلى الرغم من التوجه نحو اقتصاديات السوق في الفترة ١٩٧٤-١٩٨١ إلا أن الدولة ظلت مهيمنة على الاقتصاد من خلال القطاع العام بصورة مباشرة وغير مباشرة(٥٣)، حيث زاد الاستثمار العام والدعم ومساهمة القطاع العام في الناتج المحلي، وزاد الاستثمار العام الموجه لتعمير مدن القناة والبنية الأساسية وإنشاء المدن الجديدة حيث ساهم القطاع العام في تنفيذ (٨٠%) من الاستثمارات وهو ما أفضى لنمو العمالة به لتصل إلى ١٠% في ١٩٨١.

لفهم معنى الانفتاح الاقتصادي وطبيعة هذه السياسة ودلالتها، لابد من الرجوع إلى الوثائق القومية الأساسية وبالذات ورقة أكتوبر والتي أصدرها الرئيس السادات ونشرها في ١٩٧٤، فلقد جعلت ورقة أكتوبر من الانفتاح أحد المهام الرئيسية للمجتمع المصري. وجاء هذا انطلاقاً من تشخيص الورقة لمشكلات مصر الاقتصادية، فهي ترى أن عبء الإنفاق العسكري قد هبط بمعدل النمو في مصر ٦،٧% سنوياً خلال الفترة١٩٥٦-١٩٦٥ إلى أقل من ٥% سنوياً بعد ذلك، وهي ترى أن استعادة المعدل القديم للنمو يجعلنا- في أمس الحاجة إلى موارد خارجية- ومن هنا كانت الدعوة للانفتاح الاقتصادي، وهي دعوة مبنية على تقدير لاحتياجات الاقتصاد المصري من ناحية والفرص المتاحة للتمويل من ناحية أخرى، ولا تتمثل فائدة الانفتاح طبقاً لورقة أكتوبر في تزويد مصر بالموارد المالية اللازمة للتنمية فحسب، بل وأيضاً في تزويد مصر "بأحدث وسائل التكنولوجيا الحديثة" ولا يفوت ورقة أكتوبر أن تؤكد أن"الانفتاح الذي أعلناه هو انفتاح على العالم كله شرقه وغربه" مع الترحيب بالاستثمار الأجنبي لما يحمله معه من معرفة تكنولوجية نحتاج إليها، فالانفتاح الاقتصادي في تصور ورقة أكتوبر، وهي الوثيقة الأساسية في هذا المجال، يعني فتح الاقتصاد المصري للاستثمار الخاص المباشر من الخارج(٥٤).

ومن أهم العلامات البارزة على طريق الانفتاح ما يلي(٥٥):

١- القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته، وهو أهم خطوة منفردة اتخذت على طريق الانفتاح، فقد فتح باب الاقتصاد المصري لرأس المال العربي والأجنبي في شكل استثمار مباشر في كل المجالات تقريباً. وعلى وجه التحديد، يذكر القانون مجالات التصنيع والتعدين والطاقة والسياحة والنقل واستصلاح الأراضي والإنتاج الحيواني والثروة المائية والإسكان والامتداد العمراني وشركات الاستثمار وبنوك الاستثمار وبنوك الأعمال وشركات إعادة التأمين والبنوك وبيوت الخبرة الفنية وغيرها من المجالات، وتقرير انفراد رأس المال العربي والأجنبي في مجالات بنوك الاستثمار وبنوك الأعمال التي يقتصر نشاطها على العمليات التي تتم بالعملات الحرة حتى كانت فروعاً لمؤسسات مركزها بالخارج، وعدم جواز تأميم المشروعات أو مصادراتها فضلاً عن إعفاء الأرباح التي تحققها المشروعات التي تنشأ طبقاً لهذا القانون من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها والضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية وملحقاتها الضريبية العامة على الإيراد لمدة خمسة سنوات ويسري الإعفاء ولذات المدة على عائد الأرباح التي يعاد استثمارها في المشروع والاحتياطيات الخاصة وتعفى الأسهم من رسم الدمغة النسبي لمدة خمس سنوات، كما يكون الإعفاء بالنسبة لمشروعات التعمير وإنشاء المدن الجديدة واستصلاح الأراضي لمدة عشر سنوات يجوز مدها – بقرار من رئيس الجمهورية إلى خمسة عشر عاماً.

٢- القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ للاستيراد والتصدير وهذا القانون ينص على أن يكون الاستيراد مفتوحاً للقطاع الخاص كما هو مفتوح للقطاع العام وكذلك مجال التصدير، وكنتيجة لهذه التعديلات تم تفكيك احتكار الدولة وسيطرتها على التجارة الخارجية.

٣- قانون النقد الأجنبي رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦، وهذا القانون قصد به تحرير معاملات النقد الأجنبي في الداخل وبذلك مكن البنوك الخاصة والتي يشارك فيها رأس المال الأجنبي بحكم القانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ من الحصول على الودائع بالعملات الأجنبية.

٤- نظام الاستيراد بدون تحويل عملة، والذي استحدث عام١٩٧٤، ومكن هذا النظام أيشخص لديه موارد بالنقد الأجنبي أن يستخدمها في الاستيراد مباشرة دون الحاجة للرجوع للجهاز المصرفي.

٥- إنهاء العمل باتفاقات التجارة والدفع، والتي أدت إلى الانتقال لممارسة التجارة الخارجية على أساس المعاملات الحرة وأصبح بذلك تخطيط التجارة الخارجية مستحيلاً، وجعل تجارة مصر الخارجية عرضه لقوى السوق وتقلباتها الحادة، ومثل هذا الإجراء خطوة حاسمة في سبيل إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية لمصر وإعادة ربط الاقتصاد المصري بعجلة السوق الرأسمالية العالمية.

٦- إعادة تنظيم القطاع العام، وقد بدأت سنة ١٩٧٥ حين صدر القانون ١١١ بإلغاء المؤسسات العامة التي تقوم بدور الشركات القابضة التي تنسق وتخطط وتتابع أنشطة الشركات التابعة لها.

تلك هي نقاط الارتكاز الأولى لسياسة الانفتاح الاقتصادي والتي أحدثت تحولات هيكلية في الاقتصاد المصري من عدة وجوه[٥٦]:

أولاً: أن باب الاقتصاد قد فتح بعد سلسلة من التعديلات على مصراعيه لرأس المال الأجنبي والتي تسيطر عليه الشركات متعددة الجنسيات مما أدى إلى تكريس سيطرة هذه الشركات على الاقتصاد المصري وبالتالي فكل التنمية الحادثة لابد أن تكون "تنمية تابعة".

ثانياً: فرغم أنه من المبادئ الدستورية المقررة في مصر أن القطاع العام يسيطر على القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد القومي إلا أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ لا يحدد مجالاً معيناً للقطاع العام، فكل مجالات النشاط الاقتصادي تقريباً مفتوحة للاستثمار الأجنبي الخاص.

ثالثاً: أن الشركات التي تنشأ طبقاً للقانون المذكور تعتبر من شركات القطاع الخاص أياً كانت صفة رؤوس الأموال المساهمة فيها، فإن هذا يقلص حجم القطاع العام بالمقارنة إلى القطاع الخاص.

من جانبنا نرى أن سياسة الانفتاح التي انتهجها السادات كان يقصد بها الابتعاد عن النظام الاشتراكي قدر الإمكان لأن الاشتراكية تجعل الدولة مسئولة عن توفير كل ما يلزم المواطن من غذاء ودواء وسكن ومواصلات. وهناك مبدأ اقتصادي يعرفه حتى الاشتراكيون وهو أن الدولة تاجر سيء. فليس من مهمة الدولة أن تشتري السكر والأرز ثم توفره للمواطن بأسعار

زهيدة. فكل هذه الأشياء من حيث المبدأ تخضع للعرض والطلب، وواجب الدولة أن تتأكد من توفير السلعة وعدم احتكارها وعدم رفع أسعارها بشكل متعمد وعدم الغش فيها. مع ضرورة توفيرها بشكل أو بآخر للمعدمين الذين لا يملكون قوتهم أما بشكل مباشر عن طريق أجهزة الدولة أو عبر الجمعيات الخيرية. أدرك السادات منذ البداية خطورة النظام الذي يجعل الدولة التاجر الخاسر. فبدل أن يجتمع مجلس الوزراء لمناقشة شئون الدولة يجتمع لمناقشة كيف يوفرون الطماطم في سوق الخضار وكيف يتخلصون من محصول الكوسة الزائد هذا الموسم الانفتاح لم يكن اقتصادياً فقط بل شمل جوانب الحياة المصرية السياسية والاجتماعية. وعرف المصريون لأول مرة الرفاهية.

اعتقد البعض أن الانفتاح الاقتصادي الذي وصفه السادات قلل من إنتاجية مصر من مصانع القطاع العام وغيرها من وسائل التنمية، وهذا صحيح. ودعونا نحلل ذلك جيداً، مصر كانت تخوض حروباً في الماضي أجهضت كل معاني التنمية ولا يوجد مصدر يمول التنمية ولا سبيل إلا الانفتاح الاقتصادي ليتم جلب الكثير من السلع والكثير على العائد القومي للبلاد، بعدها بعام واحد افتتح السادات قناة السويس لتكون مصدر آخر يروج مصر فيه الازدهار، إلا أنه هناك خطأ فلم ينعم الشعب كله بهذا الرخاء الاقتصادي إلا طبقات عالية من المجتمع وهذا ما أدى إلى انفجار الوضع وقامت مظاهرات في جميع مصر بعد رفع الدعم، مما أدى إلى إلغاء السادات لقراره فوراً.

أحداث ١٧-١٨ يناير ١٩٧٧ :

بعد انكسار الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي لمصر عام ١٨٨٢، انطلقت شرارة الثورة الوطنية عام ١٩١٩، ثم انتفاضة ١٩٣٥ و١٩٤٦ وتكوين اللجنة الوطنية العليا للعمال والطلبة في فبراير ١٩٤٦ كبديل شعبي للأحزاب والنخب السياسية المتواطئة مع القصر الفاسد والاحتلال.

وجاءت أحداث ١٨ يناير ١٩٧٧ حيث انفجرت المظاهرات في القاهرة والإسكندرية متظاهرين ضد السادات وحكومته، كان الرئيس السادات في استراحة الخزان يجري حديثاً صحفياً وينتظر وصول الرئيس اليوغسلافي "تيتو". ولكن وصلت طائرة لنقل الرئيس إلى القاهرة، وطلب السادات بنزول الجيش إلى الشارع ولكن رفض المشير الجمسي وزير الحربية

وقتها نزول الجيش قبل إلغاء الرئيس السادات للقرارات التي أثارت الشعب المصري ووافق السادات. وما لبث أن انتهت الانتفاضة الشعبية يوم ١٩ يناير ١٩٧٧[٥٧].

من جانبنا نرى أن نمو الاقتصاد القومي أصبح يتوقف على نمو وتعاظم الاستثمار الخاص- خاصة في ظل تقلص الدور الاستثماري للحكومة - الأمر الذي يتطلب تهيئة البيئة التشريعية لدفع الاستثمار الخاص وتوطينه (قطاعياً وجغرافياً) على نحو يحقق للاقتصاد القومي أكبر عائد ممكن وأعلن مردود من منظور التنمية الشاملة. الأمر الذي يتطلب تحقيق بعض الأمور التي من أهمها[٥٨]:

١- تصميم حوافز أكثر ملاءمة للاستثمار، وتطبيقها بشكل فعال بغرض التأثير على مستوى الاستثمار وهيكلته، وذلك بالعمل على التحليل والتقييم الموضوعي الدقيق للحوافز الضريبية التي تشير إلى استخدام السياسة الضريبية للتأثير على سلوك المستثمرين، وتحفيزهم على إتباع سلوك معين أو نشاط محدد عن طريق منع إعفاءات ضريبية (كلياً أو جزئياً) لفترة زمنية معينة، أو السماح بتخفيض قيمة الأصول الرأسمالية للأغراض الضريبية بشكل أسرع من إمكانية التخفيض في ظل القواعد المحاسبية المتعارف عليها (الإهلاك المعجل) أو المعدلات التمييزية للضرائب وهذا التنوع في الحوافز الضريبية يؤكد الأهمية في اختيار أفضل البدائل عن طريق تحليل آثار البدائل المطروحة وتقييمها، وحساب المعدل الضريبي الحدي الفعال وتحليل تكاليف وعوائد الحوافز الضريبية وترجع أهمية ذلك إلى توفير نتيجة مفيدة لصانع القرار في اختيار أفضل البدائل.

٢- ضرورة شمول القانون لكافة الحوافز والمزايا والضمانات الممنوحة في كافة القطاعات.

٣- ربط حوافز الاستثمار بقضية التصدير، فبالإضافة إلى حوافز الاستثمار يجب أن تعطي حوافز التصدير ويمكن في هذا الصدد أن تدرج نسب التخفيضات الضريبية التي تتمتع بها المشروعات حسب النشاط التصديري لهذه المشروعات.

٤- أهمية سريان الإعفاءات والمزايا الممنوحة على التوسعات في المشروعات طالما كانت هناك إضافة في الأصول الرأسمالية الثابتة.

٥- وضع معايير واضحة للتمتع بالإعفاءات المنصوص عليها في القانون، مثل تحديد نسبة معينة من المكون المحلي للمنتج أو العمالة.

اتفاقية كامب ديفيد[٥٩]:

عبارة عن اتفاقية تم التوقيع عليها في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ بين الرئيس المصري السادات ورئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيجين بعد ١٢ يوماً من المفاوضات في المنتجع الرئاسي كامب ديفيد في ولاية ميريلاند القريب من عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية واشنطن. حيث كانت المفاوضات والتوقيع على الاتفاقية تحت إشراف الرئيس الأمريكي جيمي كارتر. ونتج عن هذه الاتفاقية حدوث تغييرات على سياسة العديد من الدول العربية تجاه مصر، وتم تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية من عام١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٩ نتيجة التوقيع على هذه الاتفاقية.

تأثير الاتفاقية استراتيجياً وسياسياً[٦٠]:

١- أنهت حالة الحرب بين مصر وإسرائيل.
٢- تمتعت كلا البلدين بتحسين العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة.
٣- فتح الاتفاق وإنهاء حالة الحرب وفتح مشاريع لتطوير السياحة وخاصة في سيناء.
٤- تم تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٩ نتيجة التوقيع على هذه الاتفاقية.

حادثة المنصة[٦١]:

هي عملية قتل الرئيس المصري حينذاك وهو محمد أنور السادات في وسط العرض العسكري في يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ في احتفالات أكتوبر، وبعد ذلك دخلت مصر مرحلة حروب مع التنظيمات الجماعات الإسلامية، واستغرقت عملية الاغتيال حوالي أربعين ثانية.

صوفي أبو طالب :

صوفي أبو طالب[٦٢]، كان رئيساً لمجلس الشعب بالفترة من٤ نوفمبر عام ١٩٧٨ حتى ١ فبراير ١٩٨٣، وشغل منصب رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة عقب اغتيال الرئيس محمد أنور السادات لمدة ثمانية أيام وذلك من ٦ إلى ١٤ أكتوبر ١٩٨١ حتى تم انتخاب الرئيس محمد

حسني مبارك. حيث أن الدستور المصري (دستور عام ١٩٧١) يقرر أن يتولى رئيس مجلس الشعب المنصب الرئاسي عند خلو المنصب.

وفي الفترة ١٩٨٢-١٩٩٠ استمر توظيف الدولة للعمالة في الوحدات الإدارية والخدمية فوصلت العمالة ٤,٥ مليون عامل أما بالقطاع العام فوصلت ٣,٨ مليون موظف في ١٩٨٨ الأمر الذي أفضى لتضخم العمالة عن طاقة هذه الوحدات الفعلية[٦٣]، وزادت نسبة الأجور من الإنفاق العام واستمر الإنفاق العام الموجه للدعم والخدمات الاجتماعية، وعلى صعيد السياسة النقدية أباح القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ للبنك المركزي حرية تحديد أسعار الفائدة وإعفاء الفائدة على الودائع من ضريبة إيرادات الأموال المنقولة، واستخدمت السقوف الائتمانية للحد من التوسع في الائتمان للتحكم في عرض النقود واستهداف التضخم وتوجيه الائتمان وفق أولويات الخطة الاقتصادية، كما ألزم البنك المركزي في ١٩٨١/١٠/١٥ البنوك بعدم تجاوز مطلوبات القطاع العام والخاص نسبة ٦٥% من أرصدة الودائع لذات القطاعين خلال العام المالي ١٩٨٢/٨١، كما لا يتجاوز طلب القطاع الخاص التجاري والقطاع العائلي عن ٩%، ٧,٥% على التوالي عن نفس المدة[٦٤]، وتدخلت الدولة في تحديد أسعار الفائدة لكل قطاع ونشاط اقتصادي وتشوهت أسعار الفائدة لذلك واتسم هيكلها بالجمود النسبي نظراً لتحديدها من الدولة وليس وفق آليات السوق، حيث فرضت الدولة القيود والإجراءات التنظيمية على أسواق النقد والائتمان وسعر الصرف[٦٥] مع عدم تفعيل سوق المال لغياب القوانين المنظمة له، وتعدل هيكل الضريبة الجمركية في عام ١٩٧٥ لتتوافق مع سياسة الانفتاح الاقتصادي حيث رفعت حدود التعريفة وتقررت بعض الإعفاءات وخضعت المواد الأولية لتعريفة اسمية تراوحت بين ١٠%، ١٥% وخضعت السلع الاستهلاكية لتعريفة اسمية تراوحت بين ١٥٠%، ١٧٥% في حين تقع تعريفة السلع الوسيطة بين هذين الحدين، وأفضت هذه التعريفة لتوجيه الاستثمارات الخاصة نحو الصناعات المتمتعة بالحماية الجمركية المرتفعة كالأحذية والمنظفات والبلاستيك والصناعات الكيماوية ومواد البناء والصناعات الهندسية الكهربائية والملابس الجاهزة والمياه الغازية بين ١٩٧٥-١٩٨٢ حيث خضعت الواردات من هذه السلع لتعريفة جمركية بين ٥٠-٢٥٠% بينما تراوحت التعريفة على مستلزمات الإنتاج بين ٥-١٠% وفق جدول تعريفة عام ١٩٧٥، وتم تطوير السوق الموازية لعلاج سعر صرف الجنيه وتحولت إليها معاملات مصر الخارجية عام ١٩٧٨، وشمل سعر الصرف التشجيعي كافة المعاملات المنظورة وغير

المنظورة، وتعد سياسة الاستيراد بدون تحوي لعملة أحد ركائز سياسة الانفتاح الاقتصادي بهدف توفير مستلزمات الإنتاج وجذب مدخرات العاملين بالخارج[٦٦]، وتحددت قواعد الاستيراد بدون تحويل عملة للقطاعين العام والخاص ونقلت الإجراءات إلى البنوك التجارية[٦٧]، كما فرض القرار رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٧٩ بدفع الرسوم الجمركية بالعملات الأجنبية واستبدال ما يقابل قيمة الرسوم الجمركية المستحقة على السلع المستوردة بدون تحويل عملة بالعملات الأجنبية بهدف زيادة الموارد من العملات والحد من الواردات وبذلك يتضح حجم تدخل الدولة في التجارة الدولية والتي كان هيكلها مقيداً ويخضع للقيود الإدارية على الواردات مع فرض هيكل حماية متحيز ضد الصادرات، وضرورة حصول القطاع الخاص على تراخيص للتصدير أو الاستيراد[٦٨].

ويلاحظ على كفاءة دور الدولة التدخلي في الفترة ١٩٧٤-١٩٨١ تميز باعتماد القطاع الخاص على الدولة في القيام بدوره في النشاط الاقتصادي حيث قدمت له الحوافز والتسهيلات والإعفاءات الجمركية والضريبية ومنح التراخيص والموافقات، وفي إطار الدور الاجتماعي للدولة تدخلت بتسعير منتجات القطاع العام إدارياً وتوظيف العمالة به رغم زيادة هذا التوظيف عن الطاقة التوظيفية الفعلية له مما خفض ربحيته وإنتاجيته وضعف الرقابة والتخطيط داخل وحداته، مما أفضى لخفض أدائه الاقتصادي حيث زاد العجز للمشروعات غير المالية من ١% في بداية السبعينات إلى أكثر من ٦% في بداية الثمانينات والذي مثل ٢٥%-٣٠% من العجز الإجمالي للحكومة، ويجدر بالذكر أن عدد شركات القطاع العام بلغت ٣٧٢ شركة برأس مال مستثمر ٧,٣٣٧ مليون جنيه في ١٩٧٨ بعمالة قدرها ١,٢٠٥,٠٠٠ مليون عامل وبلغت قيمة إنتاجه ٥,٢٦٥ مليون جنيه[٦٩]، وبذلك تعد خسائر القطاع العام أحد بنود عجز الموازنة نظراً لتسعير منتجاته بأقل من التكلفة الاقتصادية الحقيقية وتعثر شركاته وزيادة الطاقات العاطلة لديه مما فاقم أزمة المديونية لدى شركاته وعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية، وضعف كفاءته الإدارية والتنظيمية والفنية وتدني مستوى عمالته وضعف كفاءته الإنتاجية وزيادة نسبة الفاقد والمنتج المعيب والراكد[٧٠]، وكذلك فالتسعير الإداري للسلع العامة يفضي لانخفاض كفاءة القطاع العام ولا تتسق مع الأسعار الدولية المماثلة مما يزيد من حجم الديون وسوء تخصيص الموارد وعدم الاستخدام الأمثل لها وعدم الربحية[٧١] خاصة وأنه يعتمد على السلع الوسيطة والاستثمارية المستوردة والتي ترتفع أسعارها في ظل انخفاض كفاءته الاقتصادية، وانخفاض

قيمة الجنيه وتجميد أسعار منتجاته الأمر الذي فاقم خسائره[٧٢] وحاجته المستمرة للتمويل واختلال الهياكل التمويلية لشركاته وعدم كفاية رأس المال العامل وتراكم المخزون وعدم واقعية ميزانيات شركاته[٧٣]، وبذلك أصبحت مصر أحد أكبر الدول المدنية حيث وصل حجم الدين الخارجي (٤٠) مليار دولار عام ١٩٨٧، وخفضت الدولة منذ النصف الثاني من الثمانينيات المعدل السنوي للتشغيل حيث عجزت قطاعات المقاولات والغير منظمة عن استيعاب المزيد من العمالة بسبب التشبع أو خفض الإنفاق الاستثماري مع انخفاض الطلب الخارجي عليها مما ساهم في بلاغ معدل البطالة ١٠,٧% بسبب حالة الركود الاقتصادي والمشروعات كثيفة رأس المال[٧٤].

ويلاحظ أن تدخل الدولة في الاقتصاد صاحبه عدم كفاءة الأطر المؤسسية وضعف أداء القطاع العام، وأدى أتساع دور الدولة وأجهزتها ومؤسساتها إلى ارتباط مصالح القطاع الخاص بالقطاع العام، كما انخفضت كفاءة المؤسسات والهيئات العامة والأطر التشريعية والسياسية بالإضافة للتشوهات في النظام الضريبي كالإعفاءات وسيادة الاحتكارات وسوء تخصيص الموارد وانتشار الفساد السياسي والإداري، وتدخل الدولة في التسعير الإداري لمنتجات القطاع العام وإصدارها القرارات المتعلقة بالإنتاج والتسويق والتوزيع والتشغيل والاستثمار والتمويل، وظهرت البطالة المقنعة وتدهور الإنتاجية والأجور الحقيقية وزيادة خسائر القطاع العام، وزيادة عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات واختلال هياكل الصادرات كمياً ونوعياً وضعف قدراتها التنافسية في الأسواق الدولية، وانخفضت الاحتياطيات الدولية من العملات الحرة نظراً لتراجع إيرادات الصادرات وإيرادات قناة السويس والسياحة وتحويلات العاملين في الخارج[٧٥]، وتراجع معدلات النمو لكافة القطاعات الاقتصادية وهو ما أفضى لحدوث خلل بين الإنتاج والاستهلاك وعدم توفير السلع الضرورية الأمر الذي يقود عملياً للتضخم وزيادة الواردات وارتفاع الأسعار وزيادة عجز الموازنة وميزان المدفوعات وتنامي الدين العام الداخلي والخارجي[٧٦].

الدور الاقتصادي للدولة في مرحلة التحرير الاقتصادي ١٩٩١-٢٠١١ :

انتهجت مصر خلال الفترة بين ١٩٩١-١٩٩٨ برنامج الإصلاح الاقتصادي بشقيه برنامج التثبيت مع صندوق النقد الدولي وبرنامج التكيف الهيكلي مع البنك الدولي من خلال

اتفاقيتين في أبريل ومايو ١٩٩١ وذلك بهدف القضاء على الإختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية وتحقيق كفاءة استخدام الموارد، والسماح للقطاع الخاص بالتدخل في النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية[٧٧]، وإصلاح السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق التوازن الكلي من خلال علاج عجز الموازنة والحد من الائتمان وعرض النقود وتحرير أسعار الصرف[٧٨]، وكان تنفيذ الاتفاق مع صندوق النقد شرطاً لإلغاء تدريجي لحوالي ٥٠% من الدين الخارجي في إطار نادي باريس، وبذلك انخفض حجم الدين الخارجي من ١٨٥,٢% من الناتج المحلي في ١٩٨٩/٨٨ إلى ٢٨,٣% في ٢٠٠٠/٩٩ وبذلك انخفض معدل خدمة الدين من ٤٩,٢% إلى ٧,٢% خلال نفس المدة، ونظراً للموقف السياسي والعسكري المصري المساند لحرب الخليج أسقطت العديد من الدول الدائنة لديونها على مصر فألغت أمريكا ٦,٧ مليار دولار ديوناً عسكرية، وألغت دول الخليج ٧,٧ مليار دولار كما ألغت كندا (٤٠%) وفرنسا وإيطاليا ٥٠% من ديونهم، وتمت جدولة الديون وفق قواعد نادي باريس وتم التخفيض على ثلاث مراحل (١٥%، ١٥%، ٢٠%)[٧٩].

وفي إطار برنامج التثبيت انتهجت سياسة مالية تقييدية للتحكم في عجز الموازنة المزمن الذي انخفض من ٢٠% إلى أقل من ١٠% إلى ٣% ثم ١% أعوام ١٩٩٢/٩١، ١٩٩٥/٩٤، ١٩٩٨ كنسبة من الناتج المحلي، وخفضت الدولة الإنفاق العام الجاري والاستثماري حيث خفض الاعتماد المخصص لبند الأجور سواء بعدم زيادتها أو بتجميد الوظائف وعدم التعيين في وظائف جديدة، والتشجيع على الأجازات بدون أجر وتسريح العاملة من شركات القطاع العام[٨٠]، وعلى الرغم من زيادة الأجور الاسمية يمنحها العلاوات السنوية إلا أن الأجور الحقيقية ظلت أقل من معدلات التضخم وهو ما أثر سلبياً على الفقراء ومحدودي الدخل وخفض رفاهيتهم ومستوياتهم المعيشية[٨١]، كما أثر خفض المخصصات الموجهة للدعم على السلع الغذائية والتموينية حيث تقلص الدعم العيني والنقدي مما أفضى لزيادة الخلل بهيكل الأجور والأسعار والتضخم[٨٢]، وتدهورت كفاءة وأداء الخدمات الاجتماعية جراء خفض الإنفاق العام على التعليم والصحة حيث تتجه غالبية المخصصات للأجور والقليل الباقي للاستثمارات، وهو ما أفضى لفقد الفقراء حقوقهم المادية والعينية وزيادة تكلفة الفرص البديلة لهم الأمر الذي يدفع أبنائهم للتسرب من التعليم والتوجه صوب العمل في القطاع غير المنظم للاستفادة من دخولهم[٨٣]، كما ترتفع التكلفة الحدية للخدمة الصحية لهم وتدهورت بذلك الرعاية الصحية

وزادت الأمراض المتوطنة[٨٤]، كما تناقصت المعاشات قياساً على التضخم، وتأثرت البنية الأساسية سلبياً جراء خفض الإنفاق العام الاستثماري وانخفض بالتبعية الطلب على العمالة فزادت البطالة، وهدف برنامج التثبيت زيادة الإيرادات العامة وإصلاح النظام الضريبي وزيادة مرونته وشفافيته والحد من معوقات التصدير والإنتاج، وصدرت حزمة من التشريعات الضريبية القانون ١١ لسنة ١٩٩١ الخاص بضريبة المبيعات وتعديل قانون ضريبة الدخل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣، وطرحت الدولة أذونات الخزانة لتمويل عجز الموازنة العامة.

وهدفت السياسة النقدية خفض الطلب الكلي بامتصاص فائض السيولة والحد من التوسع في منح الائتمان والتحكم في عرض النقود لاستهداف التضخم، ولذلك انتهجت الدولة سياسة نقدية انكماشية قوامها تحرير وتوحيد سعر الصرف وتحرير سعر الفائدة وإلغاء السقوف الائتمانية واستخدام سياسة السوق المفتوحة وتعديل نسب السيولة والاحتياطي وإصلاح الأطر المؤسسية النقدية[٨٥]، ولذلك فقد تحررت أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وفق آليات السوق بدلاً من تحديدها إدارياً[٨٦]، وخفضت السقوف الائتمانية حتى ألغيت كما أنشأت سوقين للصرف الأول إدارة البنك المركزي وتجميع فيه حصيلة صادرات القطاعين العام والخاص والعملات الأجنبية التي لدى البنك المركزي، في حين ضم الثاني إيرادات السياحة، وفي ١٨/١٠/١٩٩١ حررت الحكومة سعر الصرف ووحدت السوقين في السوق الحرة للنقد الأجنبي وخفضت قيمة الجنيه ٢٣% مقابل الدولار وسمحت بتداول النقد الأجنبي خارج البنوك في شركات الصرافة[٨٧]، وتعدلت نسبة الاحتياطي والسيولة فألزم البنك المركزي كافة البنوك – عدا بنك الإسكان والتعمير – الاحتفاظ بأرصدة دائنة دون فوائد لديه لا تقل عن ١٥% من إجمالي ودائع الجنيه، وتحتفظ لديه بنسبتين للسيولة بحد أدنى ٢٠% للجنيه و٢٥% للعملات الأجنبية اعتبارا من ١/١/١٩٩١[٨٨]، واستخدمت الدولة السوق المفتوحة للتأثير على عرض النقود حيث يتم بيع وشراء الأوراق المالية[٨٩] ولتمويل عجز الموازنة بإصدار وطرح أذونات الخزانة، واستخدم البنك المركزي سعر إعادة الخصم للأوراق المالية للبنوك التجارية لديه للتحكم في كمية النقود المعروضة، وفي إطار إصلاح وتهيئة البيئة المؤسسية النقدية صدر القانون ٣٧ لسنة ١٩٩٢ لدعم الدور الإشرافي للبنك المركزي وتوسيع نشاط البنوك الأجنبية كما صدر القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٣ الذي أجاز للبنوك الأجنبية التعامل في الجنيه المصري، وصدر القانون ٣٨ لسنة ١٩٩٤ المنظم للتعامل في النقد الأجنبي وألغى القيود المعيقة للمدفوعات

الخارجية وألغى التجريم المنظم لها مما أفضى لزيادة الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة وزيادة الاحتياطيات الدولية النقدية، كما جاء صدور القانون ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ الخاص بسرية الحسابات والتأمين على الودائع، وتقرر في ١٩٩١/١/١٧ أن لا يقل رأس مال البنوك الأساسي المسجلة لدى البنك المركزي عن ٨% من الأصول الخطرة باستثناء فروع البنوك الأجنبية، ومنحت شركات القطاع العام حرية التعامل مع كافة البنوك الأجنبية والمحلية[٩٠].

ووقعت مصر مع البنك الدولي اتفاقية التكيف الهيكلي في ١٩٩١/٦/١٨ [٩١]بعد الموافقة على خطاب النوايا المصري والتي هدفت لتحرير الاقتصاد والتأثير على جانب العرض من خلال حفز القطاع الخاص على ريادة النشاط الاقتصادي ولذلك أصدرت الدولة حزمة تشريعات اقتصادية بهدف جذب الاستثمارات والتحرير المالي حيث صدر القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لتنشيط البورصة والاستثمار في كافة القطاعات[٩٢]، كما صدر القانون ٣٧ لسنة ١٩٩٢ المحفز للبنوك على المساهمة في رؤوس أموال المشروعات الصناعية، وأنشأت صناديق الاستثمار كما صدر القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ لتقديم الحوافز الاستثمارية والقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ الخاص بالتأجير التمويلي للأصول الرأسمالية، وهدف برنامج التكيف الهيكلي التحرير الأسعار للسلع والخدمات وإزالة التشوهات السعرية فتحررت أسعار قطاع الزراعة مثل أسعار المحاصيل الزراعية وألغى التوريد الإجباري للأرز وزيادة أسعار توريد القمح والأرز والقطن وقصب السكر وخفض الدعم على المدخلات الزراعية كالأسمدة والتقاوي والمبيدات الحشرية، وأضحت القروض الزراعية بسعر السوق بانخفاض العم الموجه إلى سعر الفائدة[٩٣]، ولم تعد تتدخل الدولة في التركيب المحصولي ونمط الإنتاج وتم تحرير التسويق للسلع الزراعية وتحرر التمويل والاستثمار الزراعي[٩٤]، وتحررت أسعار القطاع الصناعي لترتفع إلى مثيلاتها العالمية، وتحررت أسعار المواصلات مع إجراء زيادة سنوية لتعريفة النقل بالسكة الحديد والأتوبيسات، وزادت أسعار المنتجات البترولية والطاقة والبنزين والغاز والبوتاجاز والمياه[٩٥]، وتحررت التجارة الخارجية بخفض التعريفة الجمركية وتبني استراتيجية التوجه التصديري وإلغاء بعض التفضيلات الجمركية[٩٦]، ورفعت الدولة الحد الأدنى للتعريفة من ٠,٧% إلى ٥% مع خفض الحد الأعلى من ١٠٠% إلى ٢٠%، مصدر القرار الجمهوري رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ والذي خفض التعريفة في حدها الأعلى إلى ٧٠%، كما صدر القرار الجمهوري رقم ٦٤ لسنة ١٩٩٥ لخفض التعريفة على مجموعة من السلع بنسبة ١٠%، كما

تحررت القيود الجمركية غير التعريفية والمتمثلة في القيود الكمية على الصادرات والواردات أو القيود السعرية حيث أصدرت الدولة قائمة بالسلع المحظور استيرادها عام ١٩٨٦[٩٧]، وألغيت لجان ترشيد الاستيراد الكمية والحصص المقيدة لواردات القطاع الخاص، وفي عام ١٩٩٠ بلغ عدد السلع المحظور استيرادها (٥٧١) سلعة مع مرونة في نظام الحظر حيث سمح باستيراد السلع لأغراض السياحة وصناعة التجميع المحلي[٩٨]، وفي مايو ١٩٩٠ رفع عدد من السلع المحظورة فأضحت تضم ١٠٥ سلعة فقط في مايو ١٩٩١ والتي وصلت إلى ٧٨ سلعة في أغسطس ١٩٩٢ وألغى في مارس ١٩٩٤ مقدم الاستيراد بالقرار الوزاري رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٤ كما ألغى التحيز لصالح القطاع العام فيما يخص النقد الأجنبي، وسمح لشركات القطاع الخاص في مايو ١٩٩١ لأول مرة بالاستيراد من دول الاتفاقيات الثنائية عدا بعض السلع – الخشب ولب الورق والكرتون – والتي ظلت شركات القطاع العام تحتكر استيرادها، وفي مارس ١٩٩٤ سمح لكافة الهيئات والشركات والأفراد عقد صفقات متكافئة لتبادل السلع والخدمات بشرط أن يكون عقد الصفقة لمدة لا تتجاوز ٥ سنوات بعد أن كان مقصوراً على السلع المتطورة فقط حتى ١٩٩١، وطبقت مصر برنامج للخصخصة والتي شملت العديد من الأساليب مثل البيع لمستثمر رئيسي وبيع لاتحاد العاملين المساهمين والبيع الجزئي وبيع الأصول والإدارة وعقود B.O.T، وبلغت قيمة ما تم بيعه حتى ٢٠٠٤ نحو ٧٧٣٧ مليون دولار، وشملت الشركات المرشحة لبرنامج الخصخصة الشركات الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ مملوكة ١٠٠% للدولة وكذلك أصول الشركات الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وكذلك أسهم في شركات خاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وكذلك أسهم في شركات خاضعة للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وكذلك الأسهم في الشركات الخاضعة لقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٨٩.

وبعد هذا العرض يتضح لنا أنه في خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٨ أنه إزاء سيطرة شركات القطاع العام على أكثر من نصف الإنتاج الصناعي واحتكار معظم أنشطة التصدير والاستيراد والسيطرة على الجهاز المصرفي والاستثمارات العامة فقد حدثت العديد من الإختلالات والتشوهات الاقتصادية والتضخم في دور وحجم الدولة في النشاط الاقتصادي الأمر الذي دعا لتبني مصر برنامج الإصلاح الاقتصادي، وعلى الرغم من دور الدولة في مجال الإصلاحات المؤسسية والقانونية والقضائية والإدارية والقانونية إلا أن هذا الدور قد شابه القصور نظراً لبيروقراطية الجهاز الإداري وتدني كفاءته وأدائه[٩٩]، كما شاب القصور تنفيذ

القوانين والأحكام القضائية وعدم استقلالية القضاء وتبعية البرلمان للسلطة التنفيذية والتداخل السافر من السلطة التنفيذية في أعماله واختصاصاته وسيطرة الحزب الوطني على أغلبية مقاعد البرلمان بمجلسيه الشعب والشورى وتهميش دور المعارضة فيهما الأمر الذي أفرز للوجود دولة رخوة أهمل فيها تطبيق القانون وعدم إعمال قواعد الشفافية والإفصاح والمساءلة وانتشار الفساد السياسي والإداري والاقتصادي، وسيطرة جماعات أصحاب المصالح ورجال الأعمال المقربين من السلطة الحاكمة على كافة المنافع والأنشطة الاقتصادية الرئيسية.

وعلى الرغم من ذلك إلا أن هناك من النتائج الإيجابية التي تحققت في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي فقد أبانت العديد من الدراسات عن تحقيق الشركات المخصخصة لمعدلات ربحية مرتفعة بين عامي ١٩٩٤، ٢٠٠٠ فزاد معدل العائد على الاستثمار من ٠,٧٥% إلى ٣,٥% ومن -٠,٧% إلى ٠,٩٨% لشركات قطاع الأعمال العام الغير مخصخصة وهو ما يستفاد منه تحسن أداء الشركات[١٠٠]، كما انخفض عجز الموازنة من ٢٠% إلى ٠,٩% بين ١٩٩١/٩٠، ١٩٩٧/٩٦ على التوالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كما انخفض معدل التضخم من ١٩,٥% إلى ٦% بين ١٩٩١، ١٩٩٨ كما انخفض حجم الدين الخارجي من ٦٠% إلى ١٨% بين ١٩٩٣، ٢٠٠٢، وأفضى تحرير سعر الفائدة على زيادة معدلات الاستثمار المحلي وانخفاض تكلفة الائتمان، كما أفضى تحرير سعر الصرف على خفض العجز في ميزان المدفوعات نظراً لزيادة إيرادات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج.

وبالنسبة للفترة التي أعقبت إتمام تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي ١٩٩٩-٢٠١١ فإن الدولة استمرت في نهجها نحو استمرار الأخذ بآليات السوق وانسحابها التدريجي من النشاط الاقتصادي فقد استمرت في برنامج خصخصة[١٠١]، الشركات العامة وتحرير المرافق العامة ذات الاحتكار الطبيعي واستمرت في نهجها بالسياسة المالية التقييدية حيث استمرت في عدم تعيين العمالة سواء في القطاع العام أو الحكومي على الرغم من زيادة معدل البطالة إلى ٩,٤% في ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وعلى الرغم من انخفاض الدعم إلا أنه مع تعويم سعر صرف الجنيه في يناير ٢٠٠٣ زادت أعداد السلع المدعومة في البطاقة التموينية، ونظراً لزيادة أسعار القمح العالمية زادت نسبة الدعم ومن ثم زادت نسبة الدعم الغذائية للأفراد، ولكن تتسم سياسة إدارة الدعم في مصر بالعديد من السمات هي زيادة تكلفة الدعم النقدي الموجه للسلع والخدمات وانخفاض كفاءته الاقتصادية وعدم العدالة الاجتماعية لسياسة الدعم[١٠٢] وهو ما يكشف عن

هشاشة دور الدولة في استهداف الفقراء والتوزيع العادل للدخل القومي وحسن توزيع الموارد[١٠٣]، واستمرت سياسة الإنفاق على التعليم والصحة كما هي دونما تغيير الأمر الذي أفضى لذات النتائج السابقة وهو التسرب من التعليم وعدم كفاءة المخرجات التعليمية وعدم توافقها مع سوق العمل، وتدهور الرعاية الصحية وانتشار الأمراض والفقر والبطالة والأمية.

واستمر الانخفاض للإنفاق العام الاستثماري كنسبة من الناتج المحلي وهو ما يعد تقليصاً لدور الدولة[١٠٤]، وفي المقابل شهدت الإيرادات الضريبية تزايداً تزامناً مع التعديلات التي دخلت على قانون المبيعات وصدور القانون الجديد للضريبة على الدخل ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتحرير السياسة التجارية والجمركية وهو ما يكشف عن دور مفرط للدولة في تغيير وتعديل وتحديث المنظومة التشريعية لديها بما تتوافق مع المتغيرات الدولية هذا على الرغم مما تحدثه زيادة الإيرادات الضريبية من الأضرار بالفئات الفقيرة ومحدودي الدخل حيث تخفض الدخول الحقيقية لديهم ومعدلات الادخار نظراً لارتفاع أسعار السلع والخدمات المفروضة عليها والذين يتعاظم لديهم الميل الحدي للاستهلاك[١٠٥].

وعلى الرغم من جهود الدولة في استهداف التضخم إلا أن تحرير أسعار الصرف في ٢٠٠٣ وارتفاع أسعار المواد البترولية والغذاء عالمياً تسبب في زيادة التضخم حيث وصل ١٢,٨% في مارس ٢٠٠٧، ١٠,٧% في مارس ٢٠١٠ وهو ما تطلب زيادة الإنفاق الموجه للدعم ليصل إلى ٣٠% من الإنفاق العام الجاري لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ مما شكل عبئاً على الموازنة العامة[١٠٦]، وأفضى تحرير سعر صرف الجنيه في يناير ٢٠٠٣ إلى زيادة معدلات التضخم ليصل إلى ١٢,١% في ٢٠٠٦، كما سمح ذلك بحرية تداول النقد الأجنبي في البنوك وشركات الصرافة وذلك بهدف زيادة الاستثمارات إلى الداخل وزيادة الاحتياطيات النقدية لدى البنك المركزي ولكن هذا التحرير انعكس على الزيادة في أسعار الواردات وزيادة أسعار السلع في الداخل وهو ما انعكس سلبياً على الفقراء ومحدودي الدخل[١٠٧].

واستمرت مصر في سياستها نحو إجراء تحرير السياسة التجارية والجمركية لدعم سياسة التوجه التصديري وذلك من خلال تحرير القيود الجمركية وغير الجمركية والصرف الأجنبي، ولكن على الرغم من الدور الاقتصادي للدولة إلا أنه لم يؤتي ثماره نظراً لانتشار الفساد والرشوة والمحسوبية من الطبقة الحاكمة وبين الوزراء والنخبة ورجال الأعمال وتوجه الدولة نحو إرساء مبدأ التوريث للحكم وتسخير كافة مقدرات الدولة من أجل هذا المشروع، وهو ما

أفضى لزيادة الفقراء ومحدودي الدخل فقراً مدقعاً وهو ما كشفت عنه ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حيث كشفت وقائع الفساد السياسي والاقتصادي عن نهب ثروات مصر لصالح الأثرياء والوزراء ومحسوبيهم، ويأتي هذا في ظل القصور التشريعي وانعدام المصداقية والشفافية[١٠٨].

إستراتيجية كفاءة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي المصري:

تشير الدراسات التطبيقية إلى أهمية انحسار الدور الاقتصادي للدولة لضمان استدامة النمو الاقتصادي، حيث يفضي هذا التدخل لإعاقة إحداث التراكم الرأسمالي المادي والبشري بل وعلى الإنتاجية الكلية، ولذلك ترى هذه الدراسات ضرورة عدم تدخل الحكومة المصرية في أسواق الصرف والمال والعمالة والائتمان المصرفي، وضرورة تحسين الكفاءة المؤسسية وإرساء حكم القانون والديمقراطية والتي تؤثر إيجابياً على النشاط الاقتصادي، وذلك أن خفض حجم تدخل الدولة يفضي لزيادة كفاءتها خاصة وأن الإفراط في التدخل من جانب الحكومة المصرية أثر سلبياً على الكفاءة المؤسسية[١٠٩]، وكما أبانت التجربة في انتهاج مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي قد تحسنت الإنتاجية الكلية لكافة عناصر الإنتاج وزيادة المنافسة والتوجه نحو اقتصاد السوق، خاصة وأن مرحلة التدخل المفرط للدولة في مرحلة الاشتراكية أو مرحلة الانفتاح الاقتصادي قد شهدت تدني في مستويات الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية الكلية، وهو ما أثر سلبياً على انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في تلك الفترة، وتحسنت الإنتاجية في الفترات التي شهدت انحسار لدور الدولة في الاقتصاد[١١٠]، إلا أنه وكما سبق القول فإنه يتوجب على الدولة إجراء مزيد من الإصلاحات المؤسسية خاصة السياسية والقضائية والتشريعية وذلك لضمان تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وفي إطار ذلك سيتم دراسة أثر هذا التدخل على الإنتاجية الكلية والنمو الاقتصادي، وآليات الإصلاح المؤسسي لتعزيز كفاءة دور الدولة في الاقتصاد.

العلاقة بين حجم وكفاءة الدولة في مصر وبين الإنتاجية الكلية والنمو الاقتصادي:

تمثل الإنتاجية العلاقة بين الناتج النهائي المتحقق وبين المدخلات المستخدمة لتحقيقه، وبالتالي تعكس مدى كفاءة استخدام عناصر الإنتاج وتوضح مستوى الأداء للنظام الاقتصادي كله أو بالنسبة لكل عنصر من عناصر الإنتاج[١١١]، وتتناقص مستويات الإنتاجية كلما زاد دور الدولة المفرط في الاقتصاد، وكما هو معلوم فإن الدولة تتدخل مستخدمة السياسة المالية

والسياسة النقدية من خلال زيادة الإنفاق العام وزيادة الإيرادات العامة وزيادة كمية النقود المعروضة في الاقتصاد وزيادة التدخل من خلال التنظيم لأسواق المال والعمل والسلع والنقد والائتمان وهو ما أفضى لإحداث التشوهات السعرية وعدم الاستخدام الأمثل للموارد خاصة أن الإيرادات الممولة للإنفاق العام توجهت صوب الإنفاق على مخصصات الدعم النقدي والعيني والأجور والخدمات الاجتماعية دونما توجيهها للاستثمارات العامة، كما أن المنظومة الضريبية اتسمت بعدم الكفاءة وتباين نظمها وهو ما انعكس سلبياً على الإنتاجية الكلية والنمو الاقتصادي المستدام(١١٢)، وهذا بالإضافة لتدهور مؤشرات الربحية وكفاءة الأداء لشركات قطاع الأعمال العام قبل الخصخصة حيث ارتفع معدل العائد على رأس المال المستثمر في المتوسط من ٤,٤% – قبل الخصخصة – إلى ٤,٧% بعد الخصخصة، كما ارتفع معدل العائد على الأصول من ٦,٣% – قبل الخصخصة – إلى ١٢,٤% بعد الخصخصة، كما زاد معدل العائد على حقوق الملكية من ٢٣,٤% قبل الخصخصة إلى ٣٤,٥% بعد الخصخصة(١١٣)، وعليه يستفاد بأن شركات قطاع الأعمال العام كانت تعاني قبل خصخصتها من مشاكل مالية وإدارية وتسويقية أفضت لتدني كفاءتها خاصة في ظل التسعير الإداري لمنتجاتها ومراعاة للبعد الاجتماعي الأمر الذي لم يكن هناك حافز على الربحية وتحقيق الكفاءة وانعدام روح المبادرة والابتكار(١١٤).

وسيطرت الدولة على الائتمان المحلي وتوجيه نحو القطاع العام على حساب القطاع الخاص على الرغم من خسائره بسبب تسعير منتجاته بأقل من التكلفة الحقيقية لها وتعثر شركاته وزيادة الطاقات العاطلة لديه وزيادة نسبة الفاقد لديه وضعف كفاءته الإدارية والتنظيمية والفنية(١١٥)،وزاد عجز المشروعات العامة غير المالية من ١% كنسبة من الناتج المحلي في بداية السبعينيات إلى أكثر من ٦% في بداية الثمانينيات ليمثل ٢٥%-٣٠% من إجمالي عجز الحكومة(١١٦)، ولذلك يربط البعض بين انعدام كفاءة القطاع العام ومشكلات الاقتصاد القومي من تسارع التضخم والبطالة والدين الخارجي وتدني معدلات النمو الاقتصادي حيث انخفضت إنتاجية الجنيه أجر لسعر السوق لتقتصر على ٥,٧١ جنيه عام ٨٧/٨٦ مقابل ٦,٦١ في ١٩٧٥ وانخفاض صافي ربح الجنيه أجر إلى ٠,٤٤ جنيه في ٨٧/٨٦ مقابل ٠,٩٣ في ١٩٧٧، وهو ما يكشف عن اختلال هيكلي بسبب التدخل المفرط للدولة في الاقتصاد(١١٧).

ودلت الدراسات التطبيقية على أهمية التحرير التجاري وزيادة الاستثمار الخاص والحد من الاستثمارات العامة والسياسات الحمائية والحد من القيود التعريفية وغير التعريفية لتحقيق كفاءة الدولة والإنتاجية وتخصيص الموارد. ومن المفيد القول أن تدخل الدولة في الاقتصاد ليس كله شر خاصة وأن تدخلها قد يكون محفزاً للنمو الاقتصادي ورفع مستوى التنمية البشرية مثل توجيه الإنفاق العام على بنود الدعم السلعي ودعم القطاع العام الإنتاجي وتوظيف العمالة حداً للبطالة وزيادة الأجور، ومن ثم يفضي هذا الإنفاق لخفض معدلات الفقر والبطالة، كما أن الاستثمار العام في الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية له دور محوري في تحقيق النمو والتنمية على الأقل حتى يمكن للقطاع الخاص أن يحل محل الدولة في ريادة النشاط الاقتصادي، ناهيك عن دور الحكومة المصرية في تعبئة الادخار المحلي وتوجيه نمو الاستثمار العام خاصة في تعمير مدن القناة وإقامة المدن والمناطق الصناعية الجديدة وتزويدها بالبنية الأساسية[١١٨].

وبعد هذا العرض يتضح لنا أهمية خفض دور الدولة في الاقتصاد بالتزامن مع زيادة كفاءة قدر الدور الذي تتدخل فيه الدولة لتعظيم النمو الاقتصادي والقيام بالإصلاحات المؤسسية والسياسية والاقتصادية مع تبني آليات السوق، والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل الدور المفرط للدولة في الاقتصاد يفضي لانخفاض القدرات المؤسسية لها وبالتالي تنخفض كفاءة دورها التدخلي أم أن هذا التدخل المفرط يأتي مدفوعاً بانخفاض الكفاءة المؤسسية لها ؟؟ يشهد الواقع العملي والتطبيقي على أنه كلما زادت كفاءة الدولة وتحسنت كلما انخفض حجم تدخلها في النشاط الاقتصادي، كما أن زيادة دورها المفرط المتدخل في الاقتصاد يفضي لتدني الكفاءة المؤسسية خاصة في ظل انعدام الحجم الأمثل للجهاز الإداري الحكومي، وتعاظم كثافة الإجراءات التنظيمية المقيدة للنشاط الاقتصادي المحلي والخارجي، وانتشار الرشوة والمحسوبية والفساد السياسي والإداري والمالي والاقتصادي وتهميش دور المنظمات الأهلية والمجتمع المدني[١١٩]، وتدني كفاءة الخدمات العامة المقدمة وعدم تنفيذ أحكام القضاء وتعطيل أحكام القانون واغتصاب السلطة التنفيذية لأعمال واختصاص السلطة التشريعية، وبذلك فإن تحسن كفاءة دور وحجم الدولة يفضي لتعظيم الإنتاجية الكلية والعكس صحيح، وأن تحقيق معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي يتطلب إرساء قواعد الديمقراطية والحرية السياسية والاقتصادية والقضاء على الفساد ومحاكمة رموزه وهو ما نأمله بعد قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

الحجم الأمثل للجهاز الإداري الحكومي في مصر:

يرتبط الاتجاه نحو تحديد الحجم الأمثل للجهاز الإداري الحكومي بالتغيرات الحادثة في دور الدولة، وسادت العديد من التوجهات في معظم الدول تقليص أجهزتها الإدارية الحكومية بهدف خفض الإنفاق العام، وزيادة كفاءة الخدمات التي تقدمها المرافق العامة، وواجه تحديد الحجم الأمثل العديد من المعوقات السياسية والإدارية وتراجع العديد من الدول عن هذا التوجه وعدول البعض الآخر(١٢٠)، وواجه الجهاز الإداري المصري السياسات العامة المتمثلة في تحمله عناء توظيف العمالة، ولذلك دائماً ما تثور التساؤلات والتوجهات والمبررات حول تحديد الحجم الأمثل للجهاز الإداري والتي تتمثل في تحقيق الكفاءة الاقتصادية وأن هذا يرتبط بالدور الجديد للدولة وضرورة منح دور أكبر لآليات السوق، وضرورة تبني مفهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع والذي يركز على الشراكة بين المؤسسات الحكومة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني في تسيير دفة الاقتصاد والمجتمع، وهو ما استتبع تقليص حجم الإدارات الحكومية واعتماد سياسة الخصخصة للمشروعات العامة وتحرير المرافق العامة(١٢١).

ويتحدد الحجم الإداري الحكومي بعدة أساليب منها التحديد الكمي والذي يعتمد على إجمالي العمالة إلى القوة العاملة وإجمالي الإنفاق العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي والوظائف المنوطة بالدولة القيام بها كالدفاع والعدالة والأمن وتقديم السلع والخدمات العامة(١٢٢)، كما يتحدد هذا الحجم بالتحديد الكيفي والذي يتعلق بجودة وكفاءة وفاعلية العمل الحكومي والقدرات المؤسسية ومستوى التعليم للموظفين، وآليات التعبير عن الرأي والمشاركة السياسية، وأخيراً يتحدد هذا الحجم بالتحديد الإداري والذي يرتبط بالتضخم الوظيفي وهو زيادة العمالة عن حجم العمل المطلوب تبعاً لمقاييس الأداء وهو ما ينعكس سلبياً على كفاءة العاملين وإنتاجيتهم والمؤسسات العامة، كما قد تزيد أعداد العمالة عن إجمالي حجم الإنتاج من السلع والخدمات العامة أو بقائها دون زيادة في ظل تنامي حجم العمالة(١٢٣)، وبذلك يقتضي التحديد الإداري توافق عدد العاملين مع قدر العمل المتطلب إنجازه تبعاً لمقاييس الأداء حتى نصل إلى جهاز إداري عام ذا كفاءة وفاعلية ويقدم خدمات عامة ذات كفاءة وجودة مرتفعة ويحسن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة دونما إهدار لرأس المال البشري أو المادي.

وتكمن الصعوبة في تحديد عدد العاملين في الجهاز الإداري الحكومي(١٢٤) نظراً لتعدد البيانات والإحصائيات ناهيك عن صعوبة حصر كافة وحدات الجهاز الإداري كما أن أسلوب

الإحصاء أحياناً يعتمد على الوظائف الدائمة دون المؤقتة أو معاً أو يعتمد على الوظائف الواردة في الموازنة العامة الخاصة بالجهاز الإداري، وبلغت نسبة عدد العاملين في الجهاز الإداري إلى إجمالي العاملين بالدولة ٢٦,٢%[١٢٥] عام ١٩٩٨، وفي يناير ٢٠٠٢ أعلنت وزارة التنمية الإدارية من أن عدد الجهاز الإداري بلغ ٥,٨ مليون وظيفة تقريباً، وهذا يعد معدل مرتفع جداً قياساً على عدد السكان والذي يفضي لمعدل مرتفع من البطالة المقنعة حيث يواجه العاملون نقص التشغيل، وبذلك يشكل تضخم الجهاز الإداري أحد المشاكل الإدارية الكبيرة في ظل انعدام المعروض من الوظائف وزيادة المخصص لها في بند الأجور، ووجود فائض في توظيف العديد من التخصصات، ومن ثم فإنه إذا كان الجهاز الإداري يحتاج لتقليص العمالة في جانب ولكنه يحتاج لجذب العديد من التخصصات النادرة[١٢٦].

وعلى صعيد الحد من التضخم الوظيفي في الجهاز الإداري انتهجت وزارة التنمية الإدارية العديد من الإجراءات الهادفة لخفض أعداد موظفي الجهاز الإداري منها وقف التعيين في وظائف جديدة وعدم الإعلان عنها إلا لضرورة ملجئة وإلغاء الوظائف غير المرغوب فيها واستخدام مخصصاتها المالية لتمويل الوظائف الجديدة المبررة، وإعادة النظر في الاستعانة بالخبراء في دواوين الوزارات، وفي أوائل عام ١٩٩٨ أنهت وزارة التنمية الإدارية عقود (١٠) آلاف خبير محلي بكافة أجهزة الدولة، وإعادة النظر في عقود أكثر من (٧٢) ألف خبير آخر والذين يتقاضون مرتبات وحوافز ومكافآت باهظة[١٢٧]، ويجدر بالذكر أن أحد أهداف ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ هو التخلص من كافة هؤلاء الخبراء والمستشارين بالوزارات وتحويل مكافآتهم ومرتباتهم إلى الفقراء ومحدودي الدخل من موظفي الدولة.

وعلى الرغم من توجه الدولة نحو عدم التعيين في الجهاز الإداري إلا أنها كانت تعلن عن حاجتها للتعيين في وزارة التعليم لتوفير المدرسين وحاجتها لأئمة المساجد، وعلى الرغم من وجاهة تقليص حجم الجهاز الإداري لزيادة كفاءته ولكن شاب هذا التقليص العديد من الأخطاء عند التطبيق أثرت سلبياً على الإنتاجية وتحقيق أهداف المؤسسات والهيئات ونقص المهارات والتأخير في إنجاز المهام والأعمال[١٢٨].

ويستفاد من تجارب الدول النامية والمتقدمة والدراسات التطبيقية في تقليص حجم الجهاز الإداري اقتراحها العديد من الإجراءات والسياسات منها حفز الاستثمارات الخاصة لخلق فرص العمل الحقيقية، وكذلك دور شبكات الأمان الحديثة والتي يعد الصندوق الاجتماعي للتنمية أحد

أدواتها لحل مشكلة البطالة[١٢٩]، ودعم المشروعات الصغيرة وتقديم القروض الميسرة، والاستثمار في رأس المال البشري من خلال زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والتدريب والتأهيل وإصلاح سوق العمل تشريعياً أو مؤسسياً، وتشجيع القطاع غير الرسمي ودوره في جذب العمالة، وعلاج المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة المتمثلة في المعوقات التسويقية والتمويلية والفنية[١٣٠]، كما يتطلب الأمر مرونة في القوانين التي تنظم العمل الإداري الحكومي والتي تمكن الإدارة الحكومة الاستغناء عن العمالة، وضرورة وضع تأمين وإعانات ضد البطالة، ووضع نظام عادل للثواب والعقاب لتحقيق انضباط للعمالة وذلك لخفض عوامل جذب العمالة للقطاع الحكومي.

وتوجد بدائل أخرى لخفض تركز العمالة بالجهاز الإداري بالدولة منها تجميد التعيينات في الوظائف التي شغرت بسبب الترقي أو الوفاة والتقاعد والاستقالة والرفت ولكن هذه الآلية يجب التخطيط لها حتى لا يحدث الاختلال في المهارات الناجم عن عدم التوظيف في هذه الوظائف الشاغرة، كما يمكن وضع سقف أعلى لعدد العمالة في كل مؤسسة، كما يمكن تحفيز العمالة على المعاش المبكر[١٣١] وترك الخدمة بإرادتهم مع إغرائهم بحزمة حوافز تتلخص في زيادة مكافأة نهاية تخدمة[١٣٢] وتقديم دعم نقدي لأبناء العمالة في التعليم والصحة، والمساهمة المالية في إنشاء مشروعات تجارية لهم[١٣٣]، ويجب التخطيط لذلك جيداً حتى لا يصبح هؤلاء عبء على هيئة التأمينات والمعاشات، وهناك آلية العمل لجزء من الوقت والتي تفضي لزيادة عرض فرص العمل، وهناك التدريب التحويلي للاستفادة من الطاقات العاطلة وتوجيهها نحو المؤسسات التي لديها فائض في التوظيف[١٣٤]، وهناك آلية الاستخدام الأمثل للموارد البشرية من خلال إعادة توزيع العمالة على كافة الإدارات العامة التي تتوافق مع مؤهلاتهم وهذا يتطلب وضع دراسات تبين الفائض والعجز بكل مؤسسة حتى يمكن توجيه العمالة صوبها لتلافي عدم وضع العمالة في الوظائف غير المناسبة، وهناك آلية التخطيط الإستراتيجي لقوة العمل من خلال تحديد رأس المال البشري المطلوب وتحديد سمات العمالة المطلوبة للعمل لتحقيق أهداف المؤسسات والإدارات وتوفير المهارات المتطلبة، وهناك آلية إيجاد وظائف جديدة للعمالة الجديدة وهو ما يتطلب توافر المعلومات عن الطلب على العمالة ومهاراتهم ويمكن تحقيق ذلك من خلال المشروعات كثيفة العمالة وضرورة ربط الحافز والمكافأة الممنوحة للعامل بالأداء الفعلي[١٣٥].

آليات الإصلاح المؤسسي لتعزيز كفاءة دور الدولة في الاقتصاد:

تكمن عملية الإصلاح المؤسسي لكافة الإدارات والمؤسسات العامة في ضرورة القيام بإصلاحات اقتصادية وإدارية وسياسية وقانونية وتنظيمية، والعمل على تعزيز حكم القانون والمشاركة والشفافية والمصداقية والمساءلة وكفاءة التنظيم والخدمات والسياسات العامة، وأهمية وجود مؤسسات مالية ونقدية وتنظيمية ذات كفاءة وفاعلية، واستقلالية القضاء ووجود منظمات المجتمع المدني تعمل بحرية وتحرير الأعلام من القيود الإدارية والبيروقراطية، وإعمال الديمقراطية والحرية السياسية ولا مركزية الإدارة المحلية وكفالة الحقوق والحريات وتحرير البرلمان من سيطرة السلطة التنفيذية على اختصاصاته.

وبعد هذا العرض سيتم دراسة هذه الإصلاحات المؤسسية من خلال التعرض لما يلي:

الإصلاحات المؤسسية لبرنامج الخصخصة:

تعد الخصخصة أحد مكونات برنامج التكيف الهيكلي للإصلاح والتحرير الاقتصادي المصري منذ ١٩٩١ في الوقت الذي واجهت شركات القطاع العام العديد من المشكلات منها انخفاض الإنتاجية وضعف هياكلها التمويلية وانخفاض القدرات التنافسية لمنتجاتها، وجاء صدور القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ لتكوين الشركات القابضة لزيادة مرونة إدارة هذه الشركات، وصدر القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لتيسير طرح أسهم هذه الشركات في البورصة لتوسيع قاعدة الملكية، وكان بين أهداف برنامج الخصخصة رفع كفاءة أداء المشروعات العامة وتحسين ربحيتها في ظل نقلها للقطاع الخاص، وزيادة قدرات هذه الشركات التنافسية وتيسير نفاذها إلى الأسواق وتطوير الموارد البشرية والعمالة في الشركات المخصصة[١٣٦].

وأبانت الدراسات التطبيقية على برنامج الخصخصة وأداء الشركات قبل وبعد تنفيذ برنامج تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص عن المحددات الرئيسية لنجاح هذا البرنامج يتمثل في سيادة المنافسة في الأسواق والحد من الاحتكارات المانعة من دخول الشركات الجديدة إلى أسواق الإنتاج والاستثمار وبذلك تحقق الشركات المخصصة أسوة بالقطاع الخاص الربحية والكفاءة في ظل قواعد المنافسة[١٣٧]، كما يلزم وجود أطر مؤسسية وتشريعية لتوفير نجاح هذا البرنامج وهو ما يتطلب توافر الشفافية والإفصاح ومكافحة الفساد والاستقرار

السياسي وحماية التعاقدات وحقوق الملكية من خلال تحقيق حوكمة رشيدة للشركات العامة ماليا وإدارياً قبل الخصخصة بما يسمح بإلغاء الديون أو مبادلتها بأسهم، كما أنه يلزم لإنجاح برنامج الخصخصة يجب التدرج فيها من المشروعات الأصغر حجماً تليها المشروعات الكبرى حتى يثق الأفراد في هذا البرنامج وحفز للاستثمارات وتعظيم المنافع للمنتفعين(١٣٨).

وتبنت وزارة الاستثمار العديد من الإجراءات لتفعيل مبادئ الحوكمة التي تم وضعها عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وهي تحديث دليل الإجراءات والإرشادات العامة لبرنامج إدارة الأصول والاستثمارات العامة، وإصدار دليل حوكمة شركات القطاع الخاص المقيدة بالبورصة والمتضمن لقواعد دعم الشفافية والإفصاح وأيضاً إصدار دليل حوكمة الشركات العامة، وتبني سياسات تهدف لتطوير وتنمية الموارد البشرية والتنمية الإدارية لزيادة كفاءة سياسات التحرير الاقتصادي(١٣٩).

الإصلاح المؤسسي لدور الدولة التنظيمي:

يتزامن مع توجه الدولة صوب التحرير الاقتصادي القيام بدور تنظيمي كفء حيث أنه عقب تحرير المشروعات والمرافق العامة خضوعها للرقابة والتنظيم لما تمثله من أنشطة اقتصادية هامة للاقتصاد، ولا يضطلع المنظم بدور المنتج ولكن يهدف لمنع الاحتكارات الخاصة وحماية مصالح المستهلكين والاستخدام الأمثل للموارد وتخصيصها وتوزيعها على كافة القطاعات الاقتصادية بكفاءة، ورقابة بيع الخدمات بما يتفق مع التكلفة الفعلية مع ضمان الربحية للمنظمين الجدد، ومنع الممارسات غير المشروعة المانعة من تحقيق الكفاءة(١٤٠)، وحفز المتنافسين بتهيئة المناخ المناسب للمنظمين الجدد، وتدل الخبرات على أهمية التنظيم القانوني للدور التنظيمي الذي تقوم به الإدارة لتحقيق الأهداف السابقة لضمان الحقوق والواجبات، وتشير التجارب إلى إمكانية خضوع مؤسسات التنظيم لجهة الإدارة أو تستقل عنها، ودلت أيضاً أن آليات نجاحها يتوقف على المرونة الواسعة لها وحرية إتخاذ القرار واستقلالية التمويل من رسوم الترخيص، ولذلك يجب أن ينهض على مسئولية التنظيم إدارة محترفة مستقلة مالياً لتعمل بعيداً عن تأثيرات المنظمين وتتصف بالشفافية(١٤١).

وفي إطار تفعيل الدولة لدورها التنظيمي يجب عليها تهيئة المنافسة في إطار من الوضوح والشفافية وإضفاء الثقة بين الحكومة والمستثمرين، وتوفير كافة المعلومات عن

الخصخصة والاستثمار والأسواق، وإعداد دراسات الجدوى لكافة المشروعات من النواحي الاقتصادية والبيئية والفنية والمقارنة بين عائد وتكلفة تنفيذ المشروعات، ومنح التراخيص للمشروعات وإلغاء قوانين الحجز الإداري والمصادرة والتأميم، وتدرب الكوادر القائمة بعملية التنظيم، ويلزم كفاءة الإجراءات التنظيمية حتى لا تفضي لوجود القطاع غير المنظم ونشوء الاحتكارات، ولذلك يلزم المراجعة المستمرة للإجراءات التنظيمية وتقييمها[١٤٢].

الإصلاح المؤسسي للسياسات المالية والنقدية والتجارية:

يستلزم لتحقيق السياسات المالية والنقدية والتجارية أهدافها توفير الأطر المؤسسية السليمة لضمان تحقيق هذه السياسات لأهدافها، فعلى صعيد السياسة المالية يستلزم انتهاج سياسة مالية رشيدة تضمن تحقق الاستدامة المالية لعلاج عجز الموازنة وزيادة الإيرادات العامة ورشادة الإنفاق العام[١٤٣]، وتمثل الإصلاحات المؤسسية لها أن تتمتع الإدارة الضريبية بالشفافية والمصداقية والعدالة تجاه كل الممولين وبث الثقة بينها وبين الممولين وزيادة كفاءة موظفي هذه الإدارة، والحد من الحوافز الضريبية وبساطة الإجراءات الضريبية وخفض الشرائح الضريبية، كما يتطلب تمتع بيانات الموازنة العامة بالشفافية وإعلانها للكافة وخضوعها للرقابة التدقيق والمراجعة المالية وأجهزة الرقابة وشفافية الرقابة البرلمانية، وأن يكون الإنفاق وفق المخصصات المعتمدة من البرلمان[١٤٤]، وتقديم التقارير المالية لمجلس الشعب[١٤٥].

وعلى صعيد الإصلاحات المؤسسية للسياسة النقدية يجب ضمان استقلالية البنك المركزي وعدم تبعيته للحكومة ليتمكن من تحقيق أهداف السياسة النقدية، ويتحتم على البنك المركزي إعلان البيانات وتحديثها واتسامها بالمصداقية والشفافية، وإعلان ميزانيته السنوية، وضرورة وضع إطار رقابي على أعمال موظفيه وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب وإعداد الميزانية وفق المعايير المحاسبية والمراجعة المصرية والدولية المتسقة معها وإعلانها في التقرير السنوي للبنك[١٤٦]، وإعلان توجهات السياسة النقدية واستهداف التضخم وحجم النقود المعروضة ونشرها في الدوريات والنشرات الصادرة عن البنك بصفة دورية ووضعها على موقع البنك على الإنترنت[١٤٧].

وعلى صعيد الإصلاحات المؤسسية للسياسة التجارية تشير الدراسات وتجارب الدول إلى فعالية وكفاءة هذه السياسة لا تتوقف فقط على تحريرها وتوافقها مع اتفاقيات منظمة التجارة

العالمية WTO بخفض القيود التعريفية وغير التعريفية ولكن ضرورة إصلاح المناخ المؤسسي لها من خلال إصلاح المنظومة الإدارية والتشريعية والسياسية خاصة وأن أسباب ضعف مستوى أداء الإدارة الجمركية تكمن في ارتفاع تكلفة المعاملات الاقتصادية حيث ترتفع تكلفة الرسوم المالية ويطول زمن التخليص الجمركي وتتعدد الإجراءات الجمركية وعدم وضوحها، وينخفض معدل تحصيل الضريبة الجمركية وكثرة المنازعات الجمركية، كما أن هناك عدة أسباب تفضي للعديد من المشاكل عند التعامل مع الإدارة الجمركية منها ما يتعلق بهيكل الحماية الجمركية التي تعد مرتفعة نظراً لزيادة فرض رسوم الخدمات والفحص والرسوم الإضافية كنسبة من قيمة الواردات شاملة الضريبية الجمركية[١٤٨]، وكما تتعدد بكثرة فئات التعريفة (٢٩)[١٤٩]، كما تستخدم الرقابة النوعية كبديل لحظر الواردات[١٥٠]، ومن ثم يفضي هيكل الحماية إلى تهرب التجار من سداد الضريبة الجمركية والضغط للحصول على إعفاءات واستثناءات[١٥١].

ومن هذه المشاكل أيضاً القواعد والإجراءات الجمركية التي رجال الأعمال والجمارك إلى انتهاج سلوكيات لا تتسم بالكفاءة الاقتصادية ومن هذه القواعد الكشف العيني على البضائع واستخدام القيمة التعاقدية لتثمين الواردات والمراجعة اللاحقة لدفاتر التجار[١٥٢]، والافتقار في استخدام تكنولوجيا المعلومات، ولإصلاح هذه المثالب يلزم تحصيل الضريبة الجمركية من خلال أدوات الدفع الحديثة، وتنمية الموارد البشرية العاملة في الإدارة الجمركية والتدريب الفعال لها، ووضع قاعدة بيانات إلكترونية تضم كافة المعلومات الخاصة بالضريبة الجمركية وأسعارها وطريقة الدفع والتخليص الجمركي، وكالتعاون مع المتعاملين والمستفيدين من الإدارة الجمركية لتطوير أدائها[١٥٣]، وبما يضمن التوازن بين الرقابة السليمة وتيسير تدفق التجارة الخارجية إلى الأسواق والاستثمار وتوفير حصيلة جمركية مناسبة وانتهاج برنامج إصلاح يعتمد على الخبرات الدولية والفنية والمالية من المنظمات الدولية، وضرورة تعديل هيكل الحماية الجمركية وغير الجمركية وإعادة هيكلة القواعد والإجراءات الجمركية، وتطبيق أساليب إدارية حديثة قوامها استخدام الرقابة الانتقائية والأدوات الفنية لإدارة المخاطر[١٥٤]، وتحسين أسلوب فض المنازعات من خلال المحكمين المتخصصين في هذه المنازعات الجمركية[١٥٥].

الإصلاح المؤسسي للنظم القانونية والقضائية والسياسية:

تحتاج الدولة وهي بصدد انحسار دورها في الاقتصاد والقيام بدورها الرقابي والإشرافي والتنظيمي إحداث العديد من الإصلاحات المؤسسية للتشريعات والمؤسسة القضائية والمشاركة السياسية، فعلى صعيد الإصلاحات التشريعية يجب الفصل المطلق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وحرمان الأخيرة من القيام باختصاصات السلطة التشريعية، مع وجوب صياغة القانون من اللجان البرلمانية القانونية وتوافقها مع الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ووضع قاعدة بيانات تتضمن كل التشريعات التي صدرت عن البرلمان ومراجعة القوانين التي تحتاج لإعادة صياغة وتعديل وتحديث بما يتوافق مع المرحلة الراهنة، والتي تتطلب تشريعات تحث على المنافسة والحرية الاقتصادية وتحد من الممارسات الاحتكارية وتحمي العقود وحقوق الملكية واستقلالية المؤسسات المالية والاقتصادية عن تدخلات الحكومة، وزيادة القدرات الإدارية لموظفي البرلمان، وتفعيل دور البرلمان في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية وإصدار التشريعات التي تحظى بقبول من كافة أفراد المجتمع، ناهيك عن ضرورة وضوح القوانين وشفافيتها ومتاحة للكافة وتيسير سبل الحصول عليها، وانتخاب برلمان حر نزيه ينهض بمهمة سن التشريعات الكفيلة بحماية المواطنين(١٥٦).

وبالنسبة للإصلاحات المؤسسية للسلطة القضائية فيجب استقلال السلطة القضائية عن وزارة العدل الأمر الذي يزيد من كفاءة جهاز القضاء ويتضمن الاستقلال التعيين والترقية والميزانية والتأديب، ويجب احترام أحكام القضاء بتفعيل تنفيذ أحكامه، وإدخال تكنولوجيا المعلومات في الممارسات القضائية اليومية وعمل أرشيف قضائي إلكتروني وقاعدة بيانات بالمحاكم تشمل كافة الأحكام والتشريعات الصادرة والنافذة لتيسير عمل القضاة في الجلسات، وتنمية الكوادر البشرية الإدارية والفنية وتدريبها على كافة الأعمال لزيادة كفاءتها، وإنشاء محاكم متخصصة لكل منازعة على حدة في كل محافظة مثل محاكم جنايات وأخرى للجنح وأخرى للتعويضات وأخرى للأحوال الشخصية وأخرى للمحاكم الاقتصادية منفصلة كلها عن بعضها لزيادة فعالية العمل القضائي وسرعة الفصل في المنازعات وعدالة المحاكمات(١٥٧).

وإذا كانت المنظومة التشريعية والقضائية تحتاج لإصلاحات مؤسسية فإن الدستور أيضاً يجب أن يطاله التغيير خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والتي ألغت العمل بدستور ١٩٧١ والآن هي على مشارف وضع دستور جديد يتناسب مع المرحلة القادمة يعلي من شأن مبدأ سيادة القانون

وترسيخ القيم الديمقراطية والتعددية السياسية، ويجب أن يكون الدستور متضمناً أن مصر دولة نظامها ديمقراطي يقوم على أساس التعددية السياسية التي ينظمها القانون، وضرورة مراجعة الأساس الاقتصادي من النظام الاشتراكي إلى الحرية الاقتصادية والتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وضرورة تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص لكافة المواطنين والمواطنون لدى القانون سواء والمساواة في الحقوق والواجبات، كما أنه في ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية فإن القطاع العام وتعيين الحد الأقصى للملكية الزراعية لم يعد مقبولين في ظل تبني آليات السوق وانحسار دور الدولة في النشاط الاقتصادي كما أنه لم يعد يستقيم الحديث عن المكاسب الاشتراكية في ظل سيادة القيم الليبرالية الحديثة[١٥٨]، كما أنه يجب إعادة النظر في تخصيص ٥٠% من مقاعد مجلس الشعب للعمال والفلاحين على الأقل قد فقد مبرره الآن حيث أنه يميز فئة على أخرى كما أن هذا التخصيص مساس بمبدأ المساواة بين المواطنين الذين هم متساوون في الحقوق والواجبات كما أن القيام بالعمل العام ومنه العضوية بالبرلمان هي تكليف وليست مجالاً للمحاباة والتمييز[١٥٩]، كما أنه يجب إلغاء تخصيص مقاعد للمرأة والتي سبق للمحكمة الدستورية أن حكمت بعدم دستورية ذلك بعد صدوره بالقانون ٤١ سنة ١٩٧٩ لإخلاله بمبدأ المساواة وعدم جواز التمييز بين المواطنين حتى لا يقود تخصيص مقاعد برلمانية لفئات أخرى كالشباب أو الأقليات، كما يلزم أن يحترم البرلمان أحكام القضاء خاصة قضاء محكمة النقض المختصة بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليها من رئيسه حيث لم يكن المجلس يحترم هذه الأحكام وينفذها تحت مسمى أن المجلس هو الذي يستقل وحده بمسألة الفصل في صحة عضوية أعضائه – المجلس سيد قراره – وبذلك لا يصح أن يكون المجلس خصماً وحكماً في نفس الوقت ومن ثم يجب تعديل النص الذي لا يتسق مع المبادئ القانونية العامة لأن الفصل في صحة العضوية هي مسألة قانونية تتعلق بصحة وسلامة العملية الانتخابية إجرائياً وموضوعياً[١٦٠].

وبالنسبة لاختصاص البرلمان بإقرار الموازنة العامة يجب اختصاصه بإدخال التعديل على مشروع الموازنة دون حاجة لموافقة الحكومة لأن مهمته الرقابة المالية ومنها اقتراح تعديل الموازنة، كما يجب عرض الحساب الختامي للموازنة على البرلمان في مدة من ٣-٦ شهور (وليس سنة) من تاريخ انتهاء السنة المالية لتجنب تكرار الخطأ وتداركه في الوقت المناسب، كما يلزم تعديل النصوص الخاصة بتعيين الوزراء ورئيس الوزراء ورئيس الجمهورية بأن تحرم مزدوج الجنسية من تقلد هذه المناصب حتى لا تستخدم كآلية للفرار من

العقاب ومحاربة الفساد وهو ما كان يحدث في النظام الحاكم السابق الذي خلعته ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حيث كان وزير المالية ورجال الأعمال مزدوجي الجنسية وهو ما يصعب من مهمة ملاحقتهم أمنياً وقضائياً، وفي ذات السياق يجب تضمين الدستور مواد لمحاكمة ومساءلة هذه المناصب السابقة سياسياً وجنائياً وإدارياً وبالنسبة لمجلس الشورى فكان ولا زال الجدل مثار بشأنه وجدواه حيث يرى البعض عدم جدواه تشريعياً ورقابياً ويستوجب إلغائه تخفيفاً لتكلفته المرتفعة عن عاتق الموازنة العامة.

وتتطلب عملية الإصلاح السياسي خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ تدعيم المشاركة السياسية والتحول صوب التعددية والديمقراطية، وإصلاح النظام الانتخابي بما يسمح بمساهمة كافة جمهور الناخبين في العملية الانتخابية، وتنقية الجداول الانتخابية والسماح بالتصويت الإلكتروني، وعدم جواز الجمع بين عضوية البرلمان وعضوية الحكومة لتفعيل أداء وكفاءة البرلمان في رقابته على الحكومة، وضرورة عرض كافة أعمال ومناقشات اللجان البرلمانية والبرلمان على الشعب ليمارس دوره الرقابي على أعضائه، واختيار لجنة أو جمعية تأسيسية لوضع الدستور ينظم شكل الدولة والعلاقة بين السلطات ويتم الفصل المطلق بين السلطات الثلاث ويكون الشعب هو الرقيب باعتباره صاحب السلطة والسيادة، وضرورة تأمين الإشراف القضائي ومنظمات المجتمع المدني المحلي والدولي لضمان شفافية العملية الانتخابية، كما يتطلب الوضع إفساح المجال لتأسيس الأحزاب السياسية مع وضع ضوابط موضوعية لتأسيسها تمارس أنشطتها بعلانية ورقابة على مواردها ومصادر تمويلها وأن لا تكون ذات مرجعية دينية أو طائفية أو إقليمية، ووضع قاعدة بيانات للأحزاب وبرامجها وأهدافها وأعضائها منشورة ومعلنة على الإنترنت لكي يستطيع الأفراد الإطلاع عليها والتمييز فيما بينها.

الإصلاحات المؤسسية للجهاز الإداري الحكومي والتوجه صوب اللامركزية:

تبدو أهمية الإصلاحات المؤسسية للجهاز الإداري الحكومي حيث يناط به تنفيذ البرامج والخطط والسياسات العامة وتقديم المنتجات العامة بكفاءة وفاعلية، ولذلك نادت الدراسات التطبيقية بضرورة توافر الموارد البشرية المؤهلة ذات الكفاءة لتيسير تنفيذ ذلك بالإضافة للموارد المادية والبنية الأساسية، وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب والمساءلة النزيهة في ظل مناخ ديمقراطي سياسي واقتصادي.

وعليه يلزم لتطوير كفاءة منظومة العمل الإداري العام يتطلب وضع برامج تدريبية للموظفين لتواكب المتطلبات المستقبلية، وأن يكون اختيار الموظفين وفق الكفاءة والخبرة وتقديم الأجور والحوافز المناسبة لهم، وتدريبهم على سرعة الإنجاز للمعاملات والتخفيف من حدة القيود والإجراءات البيروقراطية التي تفضي لحدوث الفساد المالي والإداري ويزيد من تكلفة المعاملات، وضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات وشفافية ووضوح القرارات الإدارية واللوائح والقوانين المنظمة لدولاب العمل الإداري(١٦١).

ويجب خضوع العمل الإداري العام للتقييم الذاتي والخارجي وربط الأداء بالنتائج وعدم إعفاء أي مؤسسة أو هيئة أو موظفيها من المساءلة والتقييم تفعيلاً للشفافية وإعمال حكم القانون وزيادة الثقة في الحكومة، كما يلزم تعزيز حماية الأسواق المالية والمصرفية والنقدية والسلع والخدمات لضمان تنافسيتها وتجريم الممارسات الاحتكارية والمساواة بين كافة المؤسسات والمنظمين العاملين في الاقتصاد خاصة بين القطاعين العام والخاص، وضرورة تفعيل دور الأجهزة الرقابية لحماية المستهلكين وخضوع كافة أعمال الحكومة من مزايدات ومناقصات ومشتريات للشفافية والإعلان عنها لضمان التنافسية بين الداخلين فيها(١٦٢).

كما يجب توجه الدولة صوب اللامركزية والتي تتعدد أشكالها بين لا مركزية سياسية كلية تقوم بتوزيع الوظائف الحكومية الثلاث بين الحكومة في العاصمة وحكومات المحافظات وهذا يفضي لاتساع نطاق السلطة دون تهديد لوحدة الدولة، وهناك اللامركزية السياسية الجزئية حيث تتوزع سلطة الحكم على نطاق جزئي للوحدات المحلية التي تساهم في صنع السياسات العامة، وهناك اللامركزية الإدارية الكلية حيث توزع معظم صلاحيات الوظيفة الإدارية على مؤسسات خارج السلطة المركزية كالوحدات المحلية عن طريق التفويض – نظام الإدارة المحلية أو اللامركزية الإدارية الإقليمية –، أما اللامركزية الإدارية الجزئية تتوزع فيها جانب من صلاحيات المرافق العامة من خلال التفويض – اللامركزية المرفقية–(١٦٣).

ويستفاد مما سبق أن اللامركزية تحويل جانب من وظيفة الدولة بالتفويض إلى وحدات الجهاز الإداري أو بالنقل لهيئات مستقلة قانوناً سواء لوظائف الدولة الثلاث أو الوظيفة الإدارية فقط، وبالتالي تتضمن اللامركزية تحويل سلطة إصدار القرار إلى الوحدات الحكومية الأدنى أو إلى ممثلي المواطنين، وبذلك يكون التخطيط إقليمي وتخدم السياسات الأقاليم وتنميتها، وهو ما يسهم في تعزيز لامركزية السوق وزيادة كفاءته بإنتاج المنتجات في ظل آلياته، وبذلك يفضي ذلك الوضع لإعادة توزيع القوى والأنشطة بين الحكومة المركزية والوحدات غير المركزية(١٦٤).

ويمكن القول بأن انتهاج اللامركزية أضحى ضرورة لتواكب عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي والتغييرات التكنولوجية والاندماج في الاقتصاد العالمي، وضعف الحواجز الجمركية بين الدول، مع تزايد دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة[١٦٥]، وانهيار النظم السياسية الاشتراكية والاقتصادية المعتمدة على التوجيه المركزي وبالتالي يمكن قيام المحليات بتحديد وتحصيل الضرائب المحلية وتمويل أنشطة التعليم والصحة والطرق والنقل والمواصلات والطاقة من خلال حكومة منتخبة مسئولة أمام ناخبيها[١٦٦]، ولذلك فإن هناك العديد من المزايا تقف وراء اعتماد اللامركزية منها تعزيز المساءلة الشعبية وخفض الفساد الحكومي ودعم المشاركة الشعبية وكفاءة تخصيص الموارد وإحداث تنمية اقتصادية محلية[١٦٧].

الخاتمة :

تناولت الدراسة الدور الاقتصادي للدولة في الاقتصاد المصري حيث مر بالعديد من المراحل حتى الوقت الحاضر، وذلك بانتهاج الاقتصاد الاشتراكي الموجه والمخطط مركزياً ويدار من خلال الدولة، وريادة القطاع العام للنشاط الاقتصادي في الفترة من ١٩٥٢-١٩٧٣، ولكن في الفترة من ١٩٧٤-٢٠١١ بدأت الدولة بانتهاج نظام اقتصادي مختلط والتحرير الجزئي لبعض القطاعات الاقتصادية المصرفية والاستثمارية والإنتاجية بالتزامن مع التدخل الحكومي والتخطيط المركزي والإجراءات الإدارية والتنظيمية في قطاعات أخرى، ودخل الاقتصاد مرحلة التحرير الاقتصادي منذ ١٩٩١ حيث تبنت مصر برنامج الإصلاح الاقتصادي وذلك كمحاولة لعلاج الإختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية وضغوط صندوق النقد والبنك الدوليين واستجابة لتحديات العولمة، وهذا دونما تطوير وتحسين للآليات والأطر المؤسسية، نقول هذا على الرغم من تحقيق مصر للعديد من النتائج الإيجابية على صعيد السياسة المالية والنقدية وتمويل عجز الموازنة والخصخصة وحفز القطاع الخاص وتحرير الأسعار والتجارة الخارجية إلا أن الاقتصاد المصري ظل يعاني من إفراط الإجراءات التنظيمية المعوقة للاستثمار والتصدير والاستيراد وسوق العمل وانخفاض كفاءة الدولة في حماية حقوق الملكية وتنفيذ العقود والتشوهات في إدارة السياسات العامة التجارية والنقدية والمالية نظراً للدور المفرط للدولة المتدخل فيها، ولذلك يجب انحسار الدور الحكومي في الاقتصاد تعظيماً للكفاءة الاقتصادية والوصول إلى الحجم الأمثل للدولة حيث يفضي الإفراط

في التدخل لحدوث آثار سلبية على الإنتاجية الكلية وتراكم رأس المال البشري والمادي، ومن ثم فعلى الدولة التخلي عن التدخل في سياسات وأسواق الصرف والعمل والمال والائتمان أو التجارة الخارجية، وذلك حتى يمكن تحقيق معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وضرورة تحسين الدور المؤسسي للدولة لتعظيم كفاءتها ومن ثم يمكن القول أنه من خلال التطبيق العملي أن انخفاض حجم الدولة المتدخل يحسن من كفاءة الدولة كما أن هذا التدخل المفرط ينعكس سلبياً على الكفاءة المؤسسية للدولة حيث تزداد كفاءة الدولة المؤسسية بمناخ الحرية الاقتصادية والمنافسة والأسواق الحرة ومن ثم لا مناص من ضرورة تحسين الكفاءة المؤسسية في ظل انتهاج الدولة للتحرير الاقتصادي واعتماد آليات السوق، ولذلك بات ضرورياً العمل على تحديد الحجم الأمثل للجهاز الإداري ووضع آليات مؤسسية تسهم في دعم الشفافية والمصداقية والمشاركة والمساءلة وتفعيل حكم القانون في ظل العديد من التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري والمتمثلة في التوجه نحو اقتصاد السوق كخيار استراتيجي والعولمة ومنظمة التجارة العالمية والتوجه نحو الاندماج في الاقتصاد الدولي، ومن ثم يمكن انتهاج دور مختلط للدولة يجمع بين الأفكار الليبرالية والمؤسسية والكينزية، حيث لا مناص من دور للدولة في استهداف الفقراء من خلال الموازنة العامة وحفز المجتمع المدني على ذلك وتمويل برامج البحث العلمي والتطوير ودعم التعليم والصحة والضمان الاجتماعي وبرامج الإسكان ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وحفز الصادرات وإنماء القدرات التكنولوجية، وقيام الدولة بإصلاح شامل لكافة مؤسسات الدولة، مع ترك آليات السوق تعلم في قطاعات الإنتاج والاستثمار والعمل والائتمان والأسعار والصرف والفائدة.

وفي إطار تعزيز استراتيجية زيادة الحجم الأكفأ لدور الدولة المتدخل ضرورة تزامن العديد من الإصلاحات المؤسسية للجهاز الإداري والمؤسسات العامة، ومساهمة المجتمع المدني في عملية الإصلاح والقيام بإصلاح السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية والمحليات وتنقية القوانين وتنفيذ الأحكام والسياسات المالية والنقدية والتجارية إصلاح برنامج الخصخصة.

الهوامش

(١) عن التبعية الاقتصادية للدول المختلفة راجع :

- عبد العظيم رمضان: أوراق في تاريخ مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦، ص ص ١٥-٢٠.
- حسين خلاف / التجديد في الاقتصاد المصري الحديث، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٦٢، ص ص ٧-١٢.
- طلعت أديب عبد الملك: دور التصدير في عملية التنمية، سلسلة دراسات المعهد القومي للإدارة العليا، د.ن، ١٩٦٦، ص ٣٩.
- جلال أمين: معضلة الاقتصاد المصري، القاهرة، دار مصر العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤، ص ٣٢.
- محمد السماك: قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبولينيكية المحتملة، المستقبل العربي، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد (٥١)، السنة التاسعة، سبتمبر ١٩٨٦، ص ٦٢.
- بيير بالوين: التنمية الاقتصادية، ترجمة جرانت اسكندر، مراجعة حسين زكي أحمد، د.ن، د.ت، ص ١٨.

(٢) قدر حجم القطاع العام عام ١٩٥٢ (١٣%) من الناتج المحلي مقابل مساهمة القطاع الخاص ٨٧% منه، راجع د/ سلطان أبو علي:"مبادئ الاقتصاد التجميعي مع الإشارة للاقتصاد المصري"، د.ن، ١٩٨٨، ص ٣

(٣) عبد العظيم رمضان: أوراق في تاريخ مصر، المرجع السابق، ص ص ١٥-٢٠.

(٤) عبد العظيم رمضان: أوراق في تاريخ مصر، المرجع السابق، ص ٤٠٢.

(٥) نبيل الله السجيني: قال بعنوان "السوق الأفريقية المشتركة"، الأهرام سبتمبر٢٠٠٢، ص ٣.

(٦) د/ محمد علي رفعت:" الاستثمارات الأجنبية في مصر، ماضيها ومستقبلها"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الخامس للاقتصاديين المصريين ٢٧-٢٩ مارس ١٩٨٠، "رؤية مستقبلية للاقتصاد المصري في ظل التطورات العالمية والإقليمية، تحرير د/ زكي شافعي، القاهرة، ١٩٨٣، ص ص ٢٢٧-٢٢٨.

راجع: محمد حسنين هيكل : سقوط نظام – هل كانت ثورة يوليه ١٩٥٢ الأزمة ؟، دار الشروق، ٢٠٠٣

(٧) د/ محمد إبراهيم عبد الرحمن :"مدى أمثلية التوجهات الاستثمارية للقطاع العام المصري خلال عقد الستينات"، مجلة مصر المعاصرة، السنة (٨٠) العددان ٤١٥-٤١٦، يناير/أبريل القاهرة ١٩٨٧٩، ص ٩٤.

(٨) د/ محمد علي سلامة : الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة"، دار الوفاء الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص ٦١.

(٩) أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليه، المؤسسة العربية للدراسات ١٩٧٧.

(١٠) المرجع السابق، ص ص ٦١-٦٢.

(١١) تعريف القطاع العام: يتكون من الشركات والمؤسسات التي تملكها الحكومة

التأميم هو نقل ملكية قطاع معين إلى ملكية الدولة أي تحويله إلى القطاع العام، وهي مرحلة تمر بها الدولة المستقلة عادة في إطار الملكية وإرساء قواعد السيادة بحيث تقوم الدولة بإرجاع ملكية ما يراه تأميمه إلى نفسها، راجع: حمدي لطفي عن ثورة ١٩٥٢، الوجه الآخر كتاب الهلال، دار الهلال، ١٩٧٧، ص ١٢.

أيضا: رشاد كامل: ثورة يوليو والصحافة، الجداوي للنشر ١٩٨٩، ص ٣٠.

(١٢) د.إبراهيم حلمي عبد الرحمن، د.سلطان أبو على: دور القطاعين العام والخاص مع التركيز على التخصيصية، حالة مصر"، بحث مقدم للندوة التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ١٩٨٨، ص ٢٥٦-٢٥٧.

د/ محمد عمران: "أداء ومصادر النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"، صندوق النقد العربي، ديسمبر، ٢٠٠٢، ص ٣.

Mohieldin, (M) & NASR (S): "On privatization in Egypt: with reference to the experience of the Czech republic & Mexico", paper presented in, "privatization in Egypt, the debate in the people's Assembly", Center of political research & studies, Cairo University, 1996, pp. 32-33.

(١٣) رانيا عبد الحليم رضا عبد العال : "أثر سياسات سعر الصرف على قيمة الجنيه المصري"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة عين شمس، ٢٠٠٤، ص ص ١٨١-١٨٣.

(١٤) محمد أنور السادات : القاعدة الشعبية، دار الكتب، والوثائق التاريخية، تحت رقم ٢٥١٢١/٢٥١١ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٨، ص ٤.

(١٥) محمد أنور السادات : القاعدة الشعبية، المرجع السابق، ص ٥.

(١٦) محمد أنور السادات : القاعدة الشعبية، المرجع السابق، ص ٧ .

- محمد أنور السادات: صفحات مجهولة، دار التحرير للطبع والنشر، ص ص ١٥-١٧.

- عبد العظيم رمضان: أوراق في تاريخ مصر، المرجع السابق، ص ١٩٨.

- عبد العظيم رمضان: الوثائق السرية لثورة يولية ١٩٥٢، جـ/١، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٧، ص ١١.
- محمود شريف بسيوني وآخرون: الجمهورية الثانية في مصر، دار الشروق ٢٠١٢، ص ٢٨.

(١٧) محمد أنور السادات : القاعدة الشعبية، المرجع السابق، ص ٧.

(١٨) محمد أنور السادات : صفحات مجهولة، المرجع السابق، ص ١٨٤.

- محمد أنور السادات: القاعدة الشعبية، المرجع السابق، ص ٨.

(١٩) محمد أنور السادات: القاعدة الشعبية، المرجع السابق، ص ١٦.

(٢٠) محمد أنور السادات : القاعدة الشعبية، المرجع السابق، ص ١٩.

(٢١) محمد أنور السادات: القاعدة الشعبية، المرجع السابق، ص ٢٣.

(٢٢) لمزيد من التفاصيل: راجع عبد العظيم رمضان: أوراق في تاريخ مصر، المرجع السابق، ص ١٧١.

(٢٣) أحمد عادل كمال: النقط فوق الحروف، الإخوان المسلمون والنظام الخاص، الزهراء بالإعلام العربي، ص ص ٢٦٣-٢٦٤.

- عبد العظيم رمضان: أوراق في تاريخ مصر، المرجع السابق، ص٢٦٤ .
- راجع محمد أنور السادات: البحث عن الذات ط٣، أكتوبر ١٩٧٩، المكتب المصري الحديث، ص ص ١٥٥-١٥٧.
- محمد أنور السادات : القاعدة الشعبية، المرجع السابق، ص ٢٧.

(٢٤) محمد أنور السادات: البحث عن الذات، المرجع السابق، ص ١٦٨.

(٢٥) محمد أنور السادات: القاعدة الشعبية، المرجع السابق، ص ٢٨.

- راجع: محمد أنور السادات: معنى الاتحاد القومي، دن، د.ت، ص ٣.

(٢٦) بلغت قيمة الأموال المؤممة لشركات التأمين والفحم والأسمنت والكهرباء والبنوك (٢٠٠) مليون جنيه وبلغت قيمة الأموال المؤممة بقوانين يونيو الإشتراكية (٧٠٠) مليون جنيه، د/ إبراهيم العيسوي، د/ سعد الدين عبد اله : "تجربة مصر مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، بحث مقدم لندوة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢٣٩.

- بلغ عدد الشركات المؤممة كلياً وجزئياً بموجب القوانين ١١٧، ١١٨، ١١٩ لسنة ١٩٦١ (٣٠٥) شركة، راجع د/ عبد المغني سعيد :"التكامل بين القطاعين العام والخاص"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين الثالث عشر – دور الاستثمار الخاص في تحقيق أهداف التنمية"، القاهرة ٢٤-٢٦ نوفمبر ١٩٨٨، القاهرة ١٩٨٩، ص ٢٤٦.

(٢٧) فايز عبد الهادي أحمد :"سياسة الإصلاح الاقتصادي وأثرها على اقتصاديات صناعة الخزف والصيني في مصر"، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة عين شمس، ٢٠٠٠، ص ٦.

(٢٨) سيد عبد الله سيد شعبان:"الآثار التوزيعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر في الفترة من ١٩٨٧-١٩٩٥"، رسالة ماجستير، كلية التجارة الإسماعيلية جامعة قناة السويس ١٩٩٨، ص ص ٨٦-٨٧.

(٢٩) رانيا عبد الحليم رضا عبد العال: مرجع سابق، ص ص ١٩٠-١٩٢.

(٣٠) د/ سلطان أبو علي: "مبادئ الاقتصاد التجميعي"، مرجع سابق، ص ٥.

(٣١) سيد عبد الله سيد شعبان: مرجع سابق، ص ١١.

(٣٢) د/ مصطفى السعيد: "الإنفتاح الاقتصادي واستراتيجية الاعتماد على الذات"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين "نحو اقتصاد مصري يعتمد على الذات"، القاهرة ٢٦-٢٨ مارس ١٩٨١، تحرير د/ زكي شافعي، د/ رمزي زكي، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٨٨.

(٣٣) رانيا عبد الحليم رضا عبد العال : مرجع سابق، ص ص ١٩٣-١٩٤.

(٣٤) د/ عبد المنعم راضي: "موسوعة مصر الحديثة، المجلد الثاني "الاقتصاد"، الهيئة العامة المصرية للكتاب بالتعاون مع INC البنك الدولي، ٢٠٠٠، ص ١٠ .

(٣٥) د/ سلطان أبو علي: "مبادئ الاقتصاد التجميعي"، مرجع سابق، ص ص ٦-٧ .

- د/ أحمد سالم حسين :"الدولة والقطاع العام"، جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، ١٩٨٩، ص ص ٤٩-٥١ .

(36) Kamar, (B) &Bakardzhieva, (D) : "Economic trilemena& Exchange rate management in Egypt", Paper presented of the annual conference of economic research forum for the Arab countries, Dec, 2003, p. 5.
- Rania Al-Mashat :"Financial sector development and growth in Egypt: 1960-1999", E.F.R., Working paper, No. 200387, economic research forum, August, 2003, p. 6.

(37) Hansen, Bent : "The political economy of poverty, equity and growth: Egypt and Turkey", Oxford, World Bank, 1991, p. 155.

- د/ محمود منصور عبد الفتاح "مستقبل الزراعة المصرية، دراسة لمدى إمكانية مساهمة القطاع الزراعي المصري في تحقيق الاعتماد على الذات"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين "نحو اقتصاد مصري يعتمد على الذات"، القاهرة ٢٦-٢٨ مارس ١٩٨١، ص ص ٢٤٥-٢٤٦.

(٣٨) د/ سامية عمار :"الانفتاح التجاري في مصر"، مصر المعاصرة، العدد ٤٩٧، السنة ٩٦، يوليو ٢٠٠٥، ص ص ١٩١-١٩٢ .

(٣٩) د/ أحمد سعيد دويدار : "نظام سعر الصرف في مصر" مصر المعاصرة، العدد ٤٠٢، أكتوبر ١٩٨٥، ص ٦.

(40) Thissen, (M) &Kerkhof, (P) :"The dynamics of reform policy : a new political economy model with an application to Egypt", C.D.S., Report, No. 5, Uniersity of Groningen, Netherlands, 1998, pp. 11-12.

(٤١) د/ أحمد صقر عاشور :"الأزمة الاقتصادية والإصلاح المؤسسي في مصر"، كراسة استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، كراسة رقم (٩٩) ٢٠٠١، ص ١٠.

(٤٢) د/ إبراهيم شحاته :"الإطار القانوني للإصلاح الاقتصادي في مصر"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، المحاضرة المتميزة ورقة (١٥) أكتوبر ١٩٩٦، ص ٦ .

(٤٣) د/ حسين توفيق :"الدولة والتنمية في مصر الجوانب السياسية، دراسة مقارنة"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٦٤.

(44) Anwar EL-Sadat :Geheim. Tagebuch der Egypt ischen revolution.

أيضاً: محمود شريف بسيوني: المرجع السابق، ص ص٢٥١ : ٢٥٣.

(٤٥) عن ثورة التصحيح: راجع: عبد الحميد حسن: السادات ومسئوليات البناء والتحرير، الذكرى الثانية لحركة التصحيح في ١٥ مايو ١٩٧٣، الاتحاد الاشتراكي العربي، ١٩٧٣ ، ص ص ٢٨-٣٠.

- أيضا الهيئة العامة للاستعلامات: من أقوال الرئيس في ثورة ١٥ مايو، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٧٣، ص٦٠.
- عبد المنعم صبحي : السادات وثورة التصحيح،دار الشعب،١٩٧٥، ص ص ٤٢-٤٥.
- محمود شريف بسيوني: المرجع السابق، ص ٢٥٣.

(٤٦) لمزيد من التوضيح راجع:

الاتحاد الاشتراكي العربي: العمال والثورة في عيدها الحادي والعشرين، ١٩٧٣، فؤاد مطر: روؤس الناصرية ومصر المصرية، دار النهار، ١٩٧٢، ص ص ٩-١٣.

(٤٧) محمود شريف بسيوني:المرجع السابق، ص ٢٥١.

(٤٨) محمد الجوادي: الأمن القومي لمصر، مذكرات قادة المخابرات والمباحث، دار الخيال،١٩٩٩ ، ص ٢٢.

(٤٩) محمد رشاد : ١٥ مايو الثورة والمستقبل، دار التعاون، ١٩٧٧ ، ص٣٠

- الهيئة العامة للاستعلامات : ثورة ١٥ مايو ١٩٧١، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٧٦، ص٨٠
- أيضاً موسى صبري : وثائق ١٥ مايو، أخبار اليوم، ١٩٧٧، ص ص ٣٠-٣٥.

(٥٠) د/ سلطان أبو علي : مبادئ الاقتصاد التجميعي"، مرجع سابق، ص ص ٦-٨.

- د/ محمود محي الدين :"العولمة وأسلوب الإدارة الاقتصادية" منظور مصري في ندوة "العولمة وإدارة الاقتصاديات الوطنية" معهد السياسات الاقتصادية،صندوق النقد العربي، نوفمبر ٢٠٠١، ص ٢٨٦.

(٥١) في عام ١٩٨٩ صدر القانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ مضيفا بعض الحوافز والأنشطة إلى القانون السابق له، ثم صدر قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ باعتباره القانون الموحد للاستثمار في مصر، وتلا ذلك صدور عدد من القرارات المكملة والتي استهدفت بصورة أساسية أضافت أنشطة ومجالات إلى المجالات المتمتعة بضمانات وحوافز القانون.

– د/ عبد الهادي النجار: "محاولات ترشيد أداء القطاع العام الصناعي بالاقتصاد المصري"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول للاقتصاديين المصريين" "التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية"،١٩٩٩، ص ص ٤٨٦-٤٨٧.

(٥٢) د/ فائقة الرفاعي:"الوساطة المالية، كفاءة النظام المصرفي في التنمية المالية في الأسواق الناشئة"، التجربة المصرية، (تحرير) د/ محمد العريان، د/ محمود محي الدين، ترجمة د/ محمد جمال إمام، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٣٤.

(٥٣) د/ صلاح الدين زين :"تحرير الاقتصاد ومستقبل التخطيط في مصر : نموذج مصري لاقتصاد السوق الاجتماعي"، المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر للاقتصاديين المصريين بعنوان "تحرير الاقتصاد المصري" تحرير د/ سلطان أبو علي، ديسمبر ١٩٩١، ص٥٧.

(٥٤) راجع : أنور السادات: مصر والواقع العربي الجديد، الهيئة العامة للاستعلامات، د.ت. صفحات متفرقة

(55) KeerYassin : Rich and poor states in the middle east, American University, 1982, p. 30.

(٥٦) أنور السادات: كشف حساب ,استراتيجية دولة، الناشر أنور السادات، ١٩٧٦، ص ص ١١-١٣.

أيضا راجع: المجلس القومي للشباب والرياضة، بناء شباب مصر، من فكر الزعيم القائد، الناشر الشروق،١٩٨١، ص٦٠.

(٥٧) أحمد بهاء الدين شعبان : أحد قيادات الحركة الطلابية التي تفجرت في أعقاب هزيمة ١٩٦٧، حيث كان يدرس الهندسة بجامعة القاهرة، وهو عضو اللجنة الوطنية العليا للطلاب، التي قادت انتفاضات الطلاب في السبعينيات، وحالياً مهندس وأحد مؤسسي حركة كفاية، عن أحداث ١٧-١٨ يناير ١٩٧٧راجع: أحمد بهاء الدين شعبان: ٤٨ ساعة هزت مصر، رؤية شاهد عيان لوقائع وأحداث ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧، القاهرة، دار هفن للترجمة والنشر والبرمجيات، ٢٠٠٩، صفحات متفرقة.

(٥٨) أنور السادات: مصر الواقع العربي الجديد، المرجع السابق، صفحات متفرقة.

(٥٩) لمزيد من التفاصيل راجع : صلاح العقاد: السادات وكامب ديفيد، مكتبة مدبولي، القاهرة، د.ت.

- إسماعيل فهمي: التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٥.
- وزارة الخارجية: مبادرات السلام التي قام بها الرئيس السادات ١٩٧١-١٩٧٧ الناشر وزارة الخارجية، ١٩٧٩.
- مركز الدراسات السياسية،مؤتمر كامب ديفيد،الناشر الأهرام،١٩٧٩ .

(٦٠) للتوضيح راجع:

جمال علي زهران : السياسة الخارجية لمصر (١٩٧٠-١٩٨١) مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥ ، ص ٣٨،

Ismail Fahmy : Negotiating for peace in the middle east, John Hopkins Univ. Press. 1983.

Win Malgo: Begin with sadat, Midnight Call. 1978.

(٦١) - إبراهيم الدسوقي أباظة: الخطايا العشر من عبد الناصر إلى السادات ،دار مصر،١٩٨٣.

- كمال خالد: هؤلاء قتلوا السادات، دار الاعتصام، ١٩٨٨.
- حسني أبو اليزيد: من قتل السادات، الدار المصرية للنشر والإعلام، ١٩٩١.
- محمود فوزي: السادات ورابين سلام حتى الاغتيال، دار النشر هاتيية، ١٩٩٦.
- يوسف هلال: السادات، عملية اغتيال مجهولة، مكتبة مدبولي الصغير، ١٩٩٧.
- منال نور الدين: الشهيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.،
- رشاد كامل: المبادرة والمنصة، روزاليوسف، ١٩٩٤.
- عوديد جرانوت: يوم قتل السادات،مكتبة رجب، ١٩٩٥.
- حمدي الظاهري: الطريق إلى المنصة، دار الإشعاع، ١٩٨٨.
- رفعت سيد أحمد: لماذا قتلوا السادات، الدار الشرقية، ١٩٨٩.
- فيكتور يونان نخله: السادات شهيداً، مكتبة المحبة، ١٩٨١.
- دورين كايز: ضفادع وعقارب من الذي قتل السادات،مؤسسة البيان،١٩٨٥.
- Kays Doreen, Frogs and Scorpions,Muller,1984.
- Narayan, B.K. Brijkumar: Anwar El-Sadat Man with a Mission, Vikas Pub. House, 1977, p.32.

(٦٢) عن المنصب السياسي: تولي رئيس جمهورية مصر العربية من ٦-١٤ أكتوبر ١٩٨١ وقد سبقه السادات وتبعه حسني مبارك.

تولي رئيس مجلس الشعب منذ عام ١٩٧٨ حتى ١٩٨٣ وقد سبقه في المنصب سيد مرعي وتبعه محمد كامل ليلة.

(٦٣) د/ صديق محمد عفيفي :"المتطلبات الإدارية لفعالية تحرير الاقتصاد المصري"، المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر للاقتصاديين المصريين "تحرير الاقتصاد المصري"، مرجع سابق، ص ٢٧٠.

(٦٤) البنك المركزي المصري :"المجلة الاقتصادية"، المجلد (٢٨)، القاهرة، ١٩٨٨/١٩٨٧، ص ٦٢.

(٦٥) تعتبر آلية سعر الصرف العنصر المحوري في اقتصاد المالية الدولية، كما تعتبر عنصر القطب في الفكر المالي الحديث، ولها أهمية بالغة في تعديل وتوسية ميزان المدفوعات الدولة وخصوصا تلك البلدان النامية، لمزيد من التفاصيل راجع : د/ هدى مجدي السيد: "هيكل الحماية وأثره على التجارة الخارجية، دراسة تطبيقية على مصر خلال الفترة من ١٩٦٠-١٩٨٤"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٣١٥.

- تعني السوق الموازيه : السوق الفورية بمعنى سوق تتداول فيها الأوراق المالية للشركات التي لم تستكمل شروط إدراجها بالبورصة بعد، تتم غالبية الصفقات فيها بسرعة بواسطة الهاتف أو الحاسوب لا عن طريق المزاد في البورصة المنظمة معظمها سوق تجار لحسابهم الخاص، لمزيد من التفاصيل راجع: معجم المصطلحات المالية، الأمم المتحدة - نيويورك ، ٢٠١١، ص ص ٩-١٨٢.

(٦٦) د/ علي حافظ منصور :"مستقبل التجارة الخارجية لمصر في ظل الاتجاهات الحمائية والتكتلات الاقتصادية"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الخامس للاقتصاديين المصريين "رؤية مستقبلية للاقتصاد المصري"، ص ص ١٨٢-١٨٦.

(٦٧) معهد التخطيط القومي :"تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبي وسبل ترشيدها"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٣) الفسرة، ١٩٨٠، ص ٧٦.

(68) HanaaKheir-Eldin & Shrine El-Shawarby: "Trade and foreign exchange regime in Egypt", Paper presented at FEMiSE, Research, No. 99/B1-01, 2001, pp. 14-15.

(٦٩) د/ هبة حندوسه :"مستقبل القطاع العام في مصر"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين" "نحو اقتصاد مصري يعتمدعلى الذات"، مرجع سابق، ص ص ٤٠٧-٤٠٨ .

(٧٠) دعاء محمد سالمان :"دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري في مصر"، رسالة ماجستير كلية التجارة جامعة عين شمس1990 K ، ص ١٨٤ .

- فاطمة أحمد الشربيني:"مشاكل القطاع العام في مصر"، مجلة الإدارة، العدد الأول، القاهرة، يوليو ١٩٨٤، ص ص ٧-٨.

(71) World Bank: "African development indicator's" Washington, D,C, 1996, p. 63.

(٧٢) البنك الأهلي المصري : "النشرة الاقتصادية"، العدد الثالث، المجلد (٤٥) القاهرة، ١٩٩٢، ص ص ١٦٧-١٦٨.

(٧٣) عادل السيد مرزوق :"الأداء الاقتصادي الأمثل لقطاع الأعمال العام المصري في ظل قواعد آليات السوق"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ص ١٩٥-١٩٦.

(٧٤) د/ سامي السيد فتحي :"التوزيع القطاعي للقطاعي القوى العاملة وعلاقته بالبطالة"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين" الموارد البشرية والبطالة، ٢٣-٢٥ نوفمبر ١٩٨٩ تحرير د/ سلطان أبو علي، القاهر'، ١٩٩١، ص ص ٤٧٤-٤٧٩.

- ياسمين محمد فؤاد :"أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على التضخم والبطالة في مصر"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ديسمبر ١٩٩٦، ص ص ٩٩-١٠١.
- د/ إبراهيم عوض :"سياسة التشغيل" في د/ إبراهيم عوض (تحرير) "نحو سياسة للتشغيل في مصر" الهيئة العامة المصرية للكتاب، ٢٠٠٥، ص ١٢.

(٧٥) البنك الأهلي المصري: "النشرة الاقتصادية" العدد (٤)، المجلد (٤٦)، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٣٨٩.

- البنك الأهلي المصري: "النشرة الاقتصادية"، العدد (٣)، المجلد (٤٨)، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٣٣٢.

(76) I.M.F.:"Arab republic of Egypt", Recont economic development, 1992, p. 1.

- عمرو جمال الدين محمد :"الدين العام الداخلي وأثره على تهيئة المناخ الاستثماري في مصر"، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة عين شمس، ٢٠٠٢، ص ١٤٨.
- عبد المنعم الشحات محمد علي: "تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي في تحقيق الأهداف الإنمائية للاقتصاد المصري، دراسة قياسية"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة جامعة عين شمس، ٢٠٠٠، ص ص ٤٧-٤٨.

(77) World Bank :"Trends in developing economics", Washington, D, C, 1996, pp. 152-156 .

(78) El-Serafay, (S): "Structural adjustment in ret raspect some critical rejections", conference on: aspects of structural reform with special reference to the Egyptian economy, economics department. Faculty of economics and political science, Cairo University, April, 13-14, 2003, pp. 67-68.

(79) Ahmed Galal :"Adjustment and development: The case of Egypt : Adjustment policies and development strategies in the Arab world", (eds) by El-Nagar, papers presented at seminar, U.A.E., Feb., 16-18, 1987, I.M.F., pp. 78-82.

- د/ رمزي زكي : "المغالاة في الإحتياطيات الدولية هل يمكن استخدامها للخروج من المأزق الراهن للاقتصاد المصري"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثاني، العدد الأول يونيو ١٩٩٤ ، ص ص ٥٣-٥٤ .
- سمية أحمد عبد المولى : "سياسات الإصلاح الاقتصادي وتوزيع الدخل، حالة مصر"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ٢٠٠٢، ص ١٢٣.

(٨٠) د/ سميحة فوزي، د/ عبد الفتاح الجبالي :"فعالية الإنفاق العام بين موازنة الإنفاق إلى موازنة الأداء"، في الموازنة العامة اتجاهات رؤى جديدة، تحرير د/ سلوى شعراوي جمعة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٣٤.

(٨١) فاطمة أحمد حسن :"أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر على الفقر وسوق العمل"، في أعمال المؤتمر السنوي الخامس للباحثين الشباب" "بين الشعار والحقيقة"، خطابات وبرامج الإصلاح في عالم متغير، قضايا التنمية، العدد ٣٤، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، جـ٢، القاهرة ٢٠٠٤، ص ٩١٥ .

- ريهام عبد الحكم : "أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على مشكلة البطالة، دراسة مقارنة بين مصر وإسرائيل"، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة عين شمس، ٢٠٠٠، ص ١٣٨.

(٨٢) شاهيناز عطية على عبد الكريم:"مدى ملائمة سياسات الإصلاح الاقتصادي لمجابهة الآثار الناجمة عن اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة عين شمس، ٢٠٠٥، ص ٣٦ .

- كريمة كريم :"الآثار الاقتصادية والاجتماعة لسياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر"، مصر المعاصرة، العددان ٤٤١-٤٤٢، السنة ٨٤، يناير/أبريل ١٩٩٦، ص ص ٢٤-٦٥.

(٨٣) د/ هدى صبحي، د/ نيفين كمال :"دور الموازنة العامة للدولة في دعم الفقراء" بحث منشور في الموازنة العامة، تحرير د/ سلوى شعراوي جمعة، ٢٠٠٤، ص ص ٢٩٠-٢٩١ .

- World Bank :"Egypt-Alleviating poverty during structural adjustment", 1991, U.S.A. pp. 39-75.

(٨٤) سمية أحمد عبد المولى :"آثار الإصلاح الاقتصادي على التنمية البشرية، دراسة لتقويم آثار الإصلاح الاقتصادي على الصحة في مصر"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص ٢٦٦-٢٦٨ .

- د/ منال متولي :"أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي مع دراسة خاصة بالاقتصاد المصري، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي لقسم الاقتصاد "تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، تحرير د/ باهر عتلم، ٤-٦ مايو ١٩٩٨، دار المستقبل العربي، ص ص ٣٢٥-٣٢٦.
- د/ عبد المنعم عبيد :"نحو هيكلة اجتماعية اقتصادية شاملة لقطاع الرعاية الصحية في مصر"، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ورقة رقم (١٨) أغسطس ٢٠٠٤، ص ١٥.

(٨٥) أرفند سوبرامانيان :"تجربة مصر في الاستقرار الاقتصادي"، ترجمة سمير كريم، سلسلة أوراق العمل، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، رقم ١٨، أكتوبر ١٩٩٧، ص ٣ .

(٨٦) ممدوح حبسه :"آليات التضخم من خلال التوسع النقدي وسعر الفائدة"، في ندوة آليات التضخم في مصر، تحرير د/ هناء خير الدين، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ص ٢٦١-٢٦٣.

(٨٧) د/ علي سليمان :"تأثير استقرار سعر الصرف على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر"، في مصر المعاصرة، يوليو / أكتوبر، العددان ٤٥٩/٤٦٠، ٢٠٠٠، ص ٢٢٢.

- د/ سامية عمار : "أثر انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في مصر"، في مصر المعاصرة، العددان ٤٦٩/٤٧٠، يناير / أبريل ٢٠٠٣، ص ص ٦٢-٦٣.

(٨٨) د/ نجوى عبد الله سمك :"علاقة النمو المالي بالنمو الاقتصادي بالتطبيق على مصر، والمغرب والأردن"، بحث مقدم لمؤتمر قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٤-٦ مايو ٢٩٩٨، "تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية"، تحرير د/ باهر عتلم ص ٢١٧ .

(٨٩) د/ السيد عطية عبد الواحد: "التحليل الاقتصادي الكلي"، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠٠٢، ص ص ٤١٣-٤١٧.

- IMF, A,R,E :"Recent economic development", 1992, pp. 33-34.

(٩٠) د/ سهير معتوق : "أثر تحرير التجارة في الخدمات المالية على القطاع المصرفي المصري"، مصر المعاصرة، يوليو / أكتوبر ١٩٩٥، العددان ٤٣٩-٤٤٠، ١٩٩٥، ص ص ٥٨-٥٩.

(٩١) د/ إبراهيم شحاتة :"نحو الإصلاح الشامل"، دار سعاد الصباح، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٥٢.

(٩٢) د/ نجوى عبد الله سمك: "التخصيصية في الاقتصاد المصري"، مجلة قضايا التنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٥٢.

(٩٣) د/ أحمد حسن إبراهيم :" التكيف الهيكلي والتنمية البشرية في مصر"، في سياسة التكيف الهيكلي في مصر، الأبعاد الاجتماعية، أعمال الندوة السنوية الثانية لقسم الاجتماع ١٥-١٦ مايو ١٩٩٥، ص ص ٦٦-٦٧.

(٩٤) د/ هبة نصار :"بعض الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر"، في د/ جودة عبد الخالق، د/ هناء خير الدين "تحرير"، مؤتمر الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٢١-٢٣ نوفمبر ١٩٩٢، ص ١١١.

(٩٥) عبد المجيد محمد راشد :"مستقبل سياسة الإصلاح الاقتصادي بمصر في ظل نظام العولمة"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة المنصورة، ٢٠٠٥، ص ص ٨٦-٨٧.

(96) Collier, (P) & Gunning, (J, W) :"Aid and exchange rate adjustment in African Trade Liberalization", The economic journal, Vol. 102, July 1992, p. 162.

(97) Trade policy review, Egypt, Vol. 2, GATT, 1992, p. 10.

(98) Said El-Naggar :"Foreign and intra trade policies of the Arab countries", New York, IMF, 1992, pp. 282-292.

(99) Privatization coordination & support unite :"privatization in Egypt", USAiD, monitoring services project April, 2002, pp. 34-35.
- Samir Youssef :"Business strategies in a transition economy : the case of Egypt", Journal of the Academy of Business & Economy, April, 2003, pp. 1-3.

(100) Mohamed Omran :"The performance of state-owned enterprises and Newly privatized firm", empirical evidence from Egypt, 2001, pp. 10-1.

(١٠١) بلغ عدد العمليات المنفذة على شركات وأصول رئيسية وأراضي قطاع عام وحصص في شركات مشتركة وشركات قطاع عام تابعة للقانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ نحو (٢٥، ١٠، ٧، ١٣، ٢٨، ٦٦) عملية خصخصة وبقيمة بيعية، ٣٨١، ٩٥٢، ١١٣، ٥٤٢، ٥٦٤٣، ١٥١٣٥ مليون جنيه خلال السنوات ٢٠٠٠/٢٠٠١، ٢٠٠١/٢٠٠٢، ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ٢٠٠٣/٢٠٠٤، ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ٢٠٠٥/٢٠٠٦ على التوالي، وهو ما يشهد على تصاعد عمليات الخصخصة نظراً لطرح أراضي الدولة غير المستغلة بلغت (٤٠) عملية، كما ارتفعت الحصيلة، راجع د/عاليه المهدي، د/ منال متولي : مرجع سابق، ص ص ١٨-١٩.

(١٠٢) د/ أمنية حلمي :"دعم الأسعار أم دعم القدرات في مصر"، آراء في السياسة الاقتصادية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، يوليو ٢٠٠٨، ص ص ١-٣.

(103) World Bank :"A.R.E., poverty assessment update, social and economic development group M.E.N.A., Report, No. 39885, Egypt, 2007, p. 32.

(104) IMF: "A,R,E :Staff report for 1993 articlem 17, consultation and request for extended arrangement", Aug. 24, 1993, pp. 7-8.

(١٠٥) جنات السمالوطي :"الإصلاح المالي والضريبي في مصر"، مصر المعاصرة، العددان ٤٣٩-٤٤٠،يوليو/ أكتوبر ١٩٩٥، ص ٢٣٧-٢٤٣ .

(١٠٦) د/ فوزي حليم رزق :"آليات ترشيد الدعم ووصوله لمستحقيه" مصر المعاصرة، العدد ٤٨٩، يناير ٢٠٠٨، ص ص ٣٢-٣٣ .

(١٠٧) وزارة التنمية الاقتصادية :"تقرير متابعة التنمية الاجتماعية لخطة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ص ٤٦.

(108) Mahmoud Mohieldin&SaharNasr : Op. cit., p. 57.

(١٠٩) يقصد بكفاءة الدولة هي كفاءة الإدارة المؤسسية للدولة والتي يعبر عنها بمؤشرات حفظ القوانين والنظم واللوائح وحماية العقود والملكية وتنفيذ أحكام القضاء والديمقراطية ورصد الفساد للسياسيين والمؤسسات العامة، ويقصد بكفاءة حجم تدخل الدولة هو تدخل الدولة من خلال السياسة المالية والنقدية والتجارية وتنظيم كافة الأسواق وتوفير الأطر المؤسسية السليمة. راجع :

- Economic freedom Index, Economic Freedom of the world, Annual Report.

(110) Mustapha, (K,A) :"Politics and economic growth in Egypt : 1950-2000", paper presented to a project of the global development Network, Global research project on explaining growth : Cairo, 2003, pp. 1-10.

(111) Muellbauer, (J): "The assessment, productivity and competitiveness in British manufacturing", Oxford Review of economic policy, Vol. 2, No. 3, pp. 1-3.

د/ إبراهيم العيسوي: "نظرة إجمالية لقضية الإنتاجية" في الإنتاجية والأجور والأسعار، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٩٠، ص ص ٨-٢٥.

(112) HanaaKheir El-Din &Tarek Abdel Fattah Moursi: "Sources of economic growth and technical progress in Egypt: An aggregate perspective", paper presented to a project of the global development network, global research project on explaining growth: Cairo, 2002, pp. 10-13

(١١٣) د/ عاليه المهدي، د/ منال متولي :"تقييم الأداء المالي والاقتصادي للشركات في ظل تطبيق برنامج الخصخصة في الاقتصاد المصري"، في د/ عاليه المهدي، تحرير، في تطور دور الاستثمار الخاص وأثره على الاقتصاد المصري ١٩٩٠-٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ص ص ٣٠-٣١.

(١١٤) عادل السيد مرزوق : "الأداء الاقتصادي الأمثل لقطاع الأعمال العام المصري في ظل قواعد آليات السوق"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ص ١٩٥-١٩٦ .

(115) World Bank :"African development indicator's", op. cit., p. 63.

(١١٦) د/ هبة أحمد صندوسة :"مستقبل القطاع العام في مصر"، مرجع سابق، ص ص ٤٠٧-٤٠٨.

(١١٧) البنك الأهلي المصري : العدد (٣)، المجلد (٤٥)، مرجع سابق، ص ١٦٨ .

(١١٨) سمية أحمد عبد المولى :"سياسات الإصلاح الإقتصادي وتوزيع الدخل، حالة مصر"، مرجع سابق، ص ١١٠.

(١١٩) منظمة الشفافية الدولية: نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، ٢٠٠٥، على موقع:
www.lcps-lebanon.org.
www1.worldbank.org/publisector/anticorrupt/index.CFM.

(120) "Trends in public sector pay in OECD countries", http://www.oecd.org.

"civil service reform: a review of world bank assistance", http://www.world bank.org.

(121) Hamish McRae :"Is Big Government Doomed?", fortune (ASIA), 10/6/2000, vol. 142, Issue.9, p. 32.
Philip, A. Klein: "Downsizing government: size and institutionalism principles". Journal of economics issues, June 97, Vol. 31, Issue, 2, p. 595.
Michele Micheletti :"end of big government : is it happening in the nordic countries?", governance : an international journal of policy and administration April 2000, vol.13, Issue, 2. pp. 15-16.

(122) John, C. Pierce :"Defending big government : why big government works ", The American political science review, Menasha, Mar 2001, Vol. 95, issue I, pp. 217-218.

(١٢٣) د/ عبد الحميد بهجت: "مؤشرات التضخم الوظيفي في أجهزة الخدمة المدنية"، مجلة الإدارة العامة، الرياض مايو ١٩٨١، ص ٧ .

محمد العوضي جلال الدين :"الموارد البشرية في منطقة الخليج وتحديد احتياجات الإدارة العامة"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر إدارة القوى البشرية العاملة من أجل تطوير قدرات المواطنين في الوظيفة العامة، معهد التنمية الإدارية، أبو ظبي ٥-٦ نوفمبر ١٩٨٩، ص١٤.

(١٢٤) بلغ إجمالي عدد العاملين بالحكومة والهيئات الاقتصادية لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (٦٢٩٠٣٢١) شاغل وظائف بالإضافة إلى مقابل إجمالي التدرجات المشمولة ٥٦٢٥٩٦١، في الجهاز الإداري والإدارة المحلية والهيئات الخدمية والهيئات الاقتصادية، راجع وزارة المالية ، الجلد الإحصائي للموازنة العامة للدولة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ .

(125) Elizabeth Ruppert: "Rationalizing public sector employment in the Mena Region, Washington, D,C, world Bank, Dec., 2000, pp. 5-6.

(١٢٦) إزاء عدم قدرة الدولة على جذب الكفاءات المطلوبة لتسيير العمل في الجهاز الإداري بكفاءة فقد أقام البعض هياكل موازية تحصل على دخول مرتفعة من عدة مصادر مما أفضى لظهور العديد من المشاكل مثل تجزئة الهيكل الإداري للدولة وما يستتبعه من ازدواجية القرارات وتعدد الآراء المتعارضة، والشعور بالإحباط واليأس لدى العاملين التقليديين فضلاً عن عدم ضمان استمرار النظم الموازية لأنها تكون في القطاع الغير رسمي، كما تنعدم لديهم القدرة على اتخاذ القرار لعدم تأهيلهم. راجع عبد الفتاح الجبالي : "سياسات ونظم الأجور والحوافز"، تحرير د/حمدي عبد العظيم، منتدى السياسات العامة، مركز استشارات ودراسات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٥٣ .

(١٢٧) وزارة التنمية الإدارية :"الإصلاح الإداري، ٥ مايو ٢٠٠٢.

Inside-02-htm/http://www.edara.gov.eg.

وزارة التنمية الإدارية :"الإصلاح الإداري في مصر" يوليو ١٩٩٧-٢٠٠٧ .

(128) Paul Light :"The true size of government" Washington, D.C, Brookings institution press, 1999, p. 3.

يستحوذ الجهاز الإداري على معظم العاملين بالكادرات الخاصة والتي بلغت في موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ (٩٢٧١٤٨) مقابل (١٠٨٦٧٠) في الهيئات الخدمية، وفي المحليات (٧٨٦) وظيفة دائمة، ناهيك عن أن هناك ١,٥ معلم بمديرية التربية والتعليم والأزهر بعد العمل بالقانونين ١٥٥، ١٥٦ لسنة ٢٠٠٧ يعملون بكادر خاص. راجع وزارة المالية، المجلد الإحصائي للموازنة العامة للدولة ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

(١٢٩) جيهان محمد الحفناوي :"الخصخصة وتأثيرها على إصلاح الخلل الموجود في هيكل العمالة في قطاع الأعمال العام"، رسالة ماجستير ١٩٩٧، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ص ٢٨.

(١٣٠) أشرف محمد جمعه البنان :"دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر"، رسالة دكتوراه، كلية حقوق القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٩٠ .

(١٣١) د/ محمود صبح: "الخصخصة، ماذا، متى، لماذا، كيف، المشكلات والحلول، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٩٢.

محمد منير موسى :"دراسة لبعض المشكلات والقضايا العمالية التي تنشأ في ظل تطبيق برنامج الخصخصة في قطاع الأعمال العام المصري"، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ص ٣٨-٣٩.

(١٣٢) د/ ليلى الخواجه: "التعطل المستتر في القطاع العام" ورقة مقدمة إلى مؤتمر لتعطل في دول الإسكوا، الأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية، ١٩٩٣، ص ٢٢٣.

(١٣٣) روبرت بول : "العقبات السياسية في وجه تحويل الملكية العامة إلى الخاصة"، في ستيف هانكي، ترجمة مصطفى غنيم "تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص"، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٠، ص ص ٤٤-٤٥.

(١٣٤) محمد مفرح آل سريع :"إتجاهات العاملين نحو الخصخصة وأثرها على السعودة والأمن الوظيفي"رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الإدارية، الرياض، ٢٠٠٢، ص ١٣١.

(١٣٥) محمد منير محمد: مرجع سابق، ص ٥٢.

(١٣٦) د/ منى الجرف :"تقييم أداء الشركات التي تم خصخصتها وفقاً لأسلوب البيع المستثمر رئيسي"، في تقرير التنمية البشرية في مصر (٢٠٠١-٢٠٠٣)، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٥، ص ١-١٥ .

(137) Saving, (J): "privatization and the transition to a market economy", Federal reserve bank of Dallas, Economic review, 1999, pp. 1-30.
(138) John Nellis: "Privatization and enterprise reform in transition economics, world bank , 2002, pp. 1-20.
(١٣٩) وزارة الاستثمار : ٢٠٠٦، التقرير الربع سنوي يناير/مارس للعام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦، وحدة الإفصاح وتداول المعلومات ج.م.ع.
(١٤٠) بيبرجيوزلان :"خصخصة البنية الأساسية" ترجمة د/ محمود عبد الحي، أميمة عبد العزيز، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد السابع، العدد الأول، جـــ٢، ١٩٩٩، ص ص ١٢٣-١٣٨.
(141) Richard green :"Regulators and poor, Lessons from the united kingdom", world bank, working paper, No. 2380, 2000 pp.2-16.
(142) OECD :"Recommendation of the council of the OECD on improving the quality of government regulation", 1995, pp. 12-22.
(143) Buiter, (W) : "Ten commandments for a fiscal rule in the E(M)U", Oxford Review of economic policy, Vol. 19, No.1, Spring 2003, pp. 85-97.
(144) Abdel-Rahman, (A,M) : "The Egyptian tax system : Recent developments of tax policy and administration", Tax system of North Africa and European countries, Kluwer,1994,pp.10-23.
(145) Atta, Abdel Hamid .:"Tax reform and its relation with economic progress in Egypt", paper presented at the federation of Egyptian industries conference 1999, towards a new perspective on industry in Egypt, 2000, pp. 1-10.
(146) Alesina (A) & Summers, (L): "Central bank independence and macroeconomic performance : some comparative evidence ", Journal of Money Credit and Banking, 1993, pp.152-160.
(147) Ball, Laurence :"Efficient rules for monetary policy", NBER, working paper 5952, pp. 1-20.
Clarida et al. :"The science of Monetary policy : a new Keynesian perspective", Journal of economic literature, Vol. 37, pp. 1660-1662.
(148) Djankov et al .:"The regulation of entry", quarterly Journal of Economics, Feb., 2002, pp. 1-15.
(149) Hors, Irene :"Fighting corruption in customs administration : what can we learn from recent experiences "? OECD, Technical paper, No. 175, April 2001, pp. 1-20.
(150) Kheir-Eldin, (H): "Enforcement of product standards as barriers to trade : the case of Egypt". In trade policy developments in the MENA, edited by Hoekman&Kheir-Eldin, Mediterranean development forum, 2000, pp. 1-20.
(151) Hoekman&Kostecki :"The political economy of the world trading system", 2nd edition, Oxford , 2001, pp. 1-10.

(152) Rege (V) :"Customs valuation and customs reform", in development trade and the WTO, world Bank, 2002, pp. 1-40.

(153) Graham Glenday :"Trade liberalization and customs revenues :Does trade liberalization lead to lower customs revenues? The case of Kenya", AEP, paper No. 44, 2000, pp. 3-18.

(154) United Nations :"Trade facilitation in a Global Trade Environment Economic and social council", Economic commission for Europe, March, 2002, pp. 5-20.

- WTO :"Egypt trade policy review", WTO, Geneva, August, 1999, A, pp. 4-14.
- World Bank :"Increasing the effectiveness of pre-shipment inspection services", PREM notes, Economic policy, No. 53, May, 2001, pp. 10-40.

(155) IMF: "Nobel laureate north argues institutions have crucial role in economic growth", 2002, pp. 1-15.

- North Douglas: "Institutional and economic change" distinguished lecture series no. 12. ECES, Cairo, Feb. 1998, pp. 1-10.

(١٥٦) د/ علي الصاوي :"دور البرلمان في الإصلاح الاقتصادي"، مصر المعاصرة، عدد يوليو / أكتوبر العدد ٤٥٥-٤٥٦، السنة التسعون، ١٩٩٩، القاهرة، ص ص ٢٠٠-٢١٩.

(١٥٧) صالح البيلي عمر عبد الحي :"التحليل الاقتصادي للفساد"، دراسة نظرية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، مصر، جامعة جنوب الوادي، كلية التجارة، سوهاج المجلد ١٣، العدد (١) يونيو ١٩٩٩، ص ص ٢٤٢-٢٤٨.

(158) Ahmed El-Rahidy: "The legal frame work of economic liberalization and privatization in Egypt, in Wadouda Badran and Azza Wahby (eds), privatization in Egypt: The debate in the people's", Assembly, Cairo : center for political research & studies, Cairo University, 1996, pp. 183-186.

(١٥٩) د/ محمد أبو زيد محمد :"الإزدواج البرلماني وأثره في تحقيق الديمقراطية : دراسة مقارنة وتطبيقه على النظام الدستوري المصري، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٩٥، ص ص ٦٥٦-٦٦٦ .

(١٦٠) د/ محمد رفعت عبد الوهاب: "القانون الدستوري"، الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨٩، ص ٧، ٦٢-٦٦ ، ص ٣٦٦ وما بعدها.

(161) Smoke Poul :"Local government fiscal reform in developing countries", Lesson from Kenya, World development, Vol. 21, No. 6, June, 1993, pp. 902-920.

(162) Parker, Andrew :"Decentralization : the way for ward for rural development",world bank paper, No. 1475, 1995, p. 17.

- Knight, (J) & Shili: "Fiscal decentralization, incentives, redistribution and reform in China", Oxford development studies, Vol. 27, Feb., 1999, pp. 6-30.

(١٦٣) د/ على الصاوي: إشكاليات التنظيم المحلي في مصر، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، سلسلة قضايا إدارية، العدد الثالث، ١٩٩٩، ص ٤٣-٤٦ .

د/ حسن عبد المطلب العلواني :"تنظيمات المجالس المحلية في الدول النامية مع إشارة خاصة لمصر"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٦، ص ص١٣-٢٢ .

(164) Dennis, et al. :"Decentralization in developing countries", World Bank, Working paper, No. 581, 1984, pp. 13-18.
- James Manar :"The promise and limitations of decentralization IDS, University of Sussex, 19999, pp. 1-3.
- Philip, (M): Local government in the 3rd world: experience of decentralization in tropical Africa, London, 1993, p. 3.

(165) Omar Azfar et al. :"Decentralization, Governance and public services : the impact of institutional arrangements", A review of the literature, University of Maryland, 1999, pp. 1-3.

(166) World Bank :"Sector studies series : rethinking decentralization in developing countries, 1999, pp. 4-6.
- Ariel Fizbein :"Decentralizing education in transition societies : case studies from central and eastern Europe". World Bank in statute, 2000, p. 71.

(167) Albert, (B): "Competitive government :an economic theory of politics and public finance", Cambridge, 1996, p. 127.
- Samuel Paul : "Accountability in public services : exit, voice and control", world development, vol. 29, No. 7, 1999, pp. 1057-1059.

- البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم، الدولة في عالم متغير، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٧٧، ص ص ١٣٠-١٣٣.

- Jennie Litvack et al. :"Rethinking decentralization at the World Bank", Washington, D,C, 1999, pp. 8-9.

قائمة الوثائق والمراجع

أولاً : مصادر منشورة باللغة العربية.

١. وزارة التنمية الإدارية :"الإصلاح الإداري في مصر" يوليو ١٩٩٧-٢٠٠٧.

٢. وزارة التنمية الإدارية :"الإصلاح الإداري، ٥ مايو ٢٠٠٢.

٣. الاتحاد الاشتراكي العربي: العمال والثورة في عيدها الحادي والعشرين، ١٩٧٣.

ثانيا : الدوريات.

١. أحمد سعيد دويدار: "نظام سعر الصرف في مصر" مصر المعاصرة، العدد ٤٠٢، أكتوبر ١٩٨٥.

٢. أحمد صقر عاشور :"الأزمة الاقتصادية والإصلاح المؤسسي في مصر"، كراسة استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، كراسة رقم (٩٩) ٢٠٠١.

٣. البنك المركزي المصري :"المجلة الاقتصادية"، المجلد (٢٨)، القاهرة، ١٩٨٨/١٩٨٧.

٤. بيير جيوزلان: "خصخصة البنية الأساسية" ترجمة د/ محمود عبد الحي، أميمة عبد العزيز، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد السابع، العدد الأول، جـ٢، ١٩٩٩.

٥. جنات السمالوطي: "الإصلاح المالي والضريبي في مصر"، مصر المعاصرة، العددان ٤٣٩-٤٤٠، يوليو/ أكتوبر ١٩٩٥.

٦. سامية عمار : "أثر انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في مصر"، في مصر المعاصرة، العددان ٤٦٩/٤٧٠، يناير / أبريل ٢٠٠٣

٧. سامية عمار: "الانفتاح التجاري في مصر"، مصر المعاصرة، العدد ٤٩٧، السنة ٩٦، يوليو ٢٠٠٥.

٨. سهير معتوق: "أثر تحرير التجارة في الخدمات المالية على القطاع المصرفي المصري"، مصر المعاصرة، ، العددان ٤٣٩-٤٤٠، يوليو / أكتوبر ١٩٩٥.

٩. صالح البيلي عمر عبد الحي :"التحليل الاقتصادي للفساد"، دراسة نظرية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، مصر، جامعة جنوب الوادي، كلية التجارة، سوهاج المجلد ١٣، العدد يونيو ١٩٩٩.

١٠. عبد الحميد بهجت: "مؤشرات التضخم الوظيفي في أجهزة الخدمة المدنية"، مجلة الإدارة العامة، الرياض، مايو ١٩٨١.

١١. على الصاوي : إشكاليات التنظيم المحلي في مصر، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، سلسلة قضايا إدارية، العدد الثالث، ١٩٩٩.
١٢. علي الصادوي :"دور البرلمان في الإصلاح الاقتصادي"، مصر المعاصرة، عدد يوليو / أكتوبر العدد ٤٥٥-٤٥٦، السنة التسعون،القاهر١٩٩٩ .
١٣. علي سليمان :"تأثير استقرار سعر الصرف على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر"، في مصر المعاصرة، ، العددان ٤٥٩/٤٦٠، يوليو / أكتوبر ٢٠٠٠.
١٤. فاطمة أحمد الشربيني: "مشاكل القطاع العام في مصر"، مجلة الإدارة، العدد الأول،القاهرة، يوليو ١٩٨٤.
١٥. فوزي حليم رزق :"آليات ترشيد الدعم ووصوله لمستحقيه" مصر المعاصرة، العدد ٤٨٩، يناير ٢٠٠٨.
١٦. كريمة كريم: "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر"، مصر المعاصرة، العددان ٤٤١-٤٤٢، السنة ٨٤، يناير/أبريل ١٩٩٦.
١٧. محمد إبراهيم عبد الرحمن :"مدى أمثلية التوجهات الاستثمارية للقطاع العام المصري خلال عقد الستينات"، مجلة مصر المعاصرة، السنة (٨٠) العددان ٤١٥-٤١٦، يناير/أبريل القاهرة ١٩٨٧٩.
١٨. معهد التخطيط القومي :"تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبي وسبل ترشيدها"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٣) القاهرة، ١٩٨٠.
١٩. حسين خلاف/التجديد في الاقتصاد المصري الحديث، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٦٢.
٢٠. محمد السماك: قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبولينيكية المحتملة، المستقبل العربي، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد (٥١)، السنة التاسعة، سبتمبر ١٩٨٦.
٢١. حسين خلاف / التجديد في الاقتصاد المصري الحديث، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٦٢.
٢٢. محمد السماك: قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبولينيكية المحتملة، المستقبل العربي، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد (٥١)، السنة التاسعة، سبتمبر ١٩٨٦.
٢٣. د/ محمد علي رفعت :"الاستثمارات الأجنبية في مصر، ماضيها ومستقبلها"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الخامس للاقتصاديين المصريين ٢٧-٢٩ مارس ١٩٨٠، "رؤية مستقبلية للاقتصاد المصري في ظل التطورات العالمية والإقليمية، تحرير د/ زكي شافعي، القاهرة، ١٩٨٣.

٢٤. د/ محمد إبراهيم عبد الرحمن: "مدى أمثلية التوجهات الاستثمارية للقطاع العام المصري خلال عقد الستينات"، مجلة مصر المعاصرة، السنة (٨٠) العددان ٤١٥-٤١٦، يناير/أبريل القاهرة ١٩٨٧.
٢٥. د/ إبراهيم حلمي عبد الرحمن، د/ سلطان أبو علي: "دور القطاعين العام والخاص مع التركيز على التخصيصية، حالة مصر"، بحث مقدم للندوة التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ١٩٨٨.
٢٦. د/ سامية عمار: "الانفتاح التجاري في مصر"، مصر المعاصرة، العدد ٤٩٧، السنة ٩٦، يوليو ٢٠٠٥.
٢٧. د/ أحمد سعيد دويدار: "نظام سعر الصرف في مصر" مصر المعاصرة، العدد ٤٠٢، أكتوبر ١٩٨٥.
٢٨. د/ أحمد صقر عاشور :"الأزمة الاقتصادية والإصلاح المؤسسي في مصر"، كراسة استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، كراسة رقم (٩٩) ٢٠٠١.
٢٩. موسى صبري: وثائق ١٥ مايو، أخبار اليوم، ١٩٧٧.

ثالثاً : الرسائل العلمية.

١. أشرف محمد جمعه البنان :"دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر"، رسالة دكتوراه، كلية حقوق القاهرة، ٢٠٠٢.
٢. جيهان محمد الحفناوي :"الخصخصة وتأثيرها على إصلاح الخلل الموجود في هيكل العمالة في قطاع الأعمال العام"، رسالة ماجستير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ١٩٩٧ .
٣. حمد مفرح آل سريع :"إتجاهات العاملين نحو الخصخصة وأثرها على السعودة والأمن الوظيفي"،رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الإدارية، الرياض، ٢٠٠٢.
٤. د/ حسن عبد المطلب العلواني :"تنظيمات المجالس المحلية في الدول النامية مع إشارة خاصة لمصر"،رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٦.
٥. دعاء محمد سالمان :"دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري في مصر"، رسالة ماجستير كلية التجارة جامعة عين شمس، ١٩٩٠.
٦. رانيا عبد الحليم رضا عبد العال: "أثر سياسات سعر الصرف على قيمة الجنيه المصري"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة عين شمس، ٢٠٠٤.
٧. رمزي زكي: "المغالاة في الاحتياطيات الدولية هل يمكن استخدامها للخروج من المأزق الراهن للاقتصاد المصري"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثاني، العدد الأول يونيو ١٩٩٤.

٨. ريهام عبد الحكم: "أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على مشكلة البطالة، دراسة مقارنة بين مصر وإسرائيل"، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة عين شمس، ٢٠٠٠.
٩. سمية أحمد عبد المولى: "سياسات الإصلاح الاقتصادي وتوزيع الدخل، حالة مصر"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ٢٠٠٢.
١٠. سمية أحمد عبد المولى :"آثار الإصلاح الاقتصادي على التنمية البشرية، دراسة لتقويم آثار الإصلاح الاقتصادي على الصحة في مصر"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧.
١١. سيد عبد الله سيد شعبان: "الآثار التوزيعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر في الفترة من ١٩٨٧-١٩٩٥"، رسالة ماجستير، كلية التجارة الإسماعيلية جامعة قناة السويس ١٩٩٨.
١٢. شاهيناز عطية على عبد الكريم:"مدى ملائمة سياسات الإصلاح الاقتصادي لمجابهة الآثار الناجمة عن اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة عين شمس، ٢٠٠٥.
١٣. عادل السيد مرزوق: "الأداء الاقتصادي الأمثل لقطاع الأعمال العام المصري في ظل قواعد آليات السوق"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، ١٩٩٦.
١٤. عادل السيد مرزوق :"الأداء الاقتصادي الأمثل لقطاع الأعمال العام المصري في ظل قواعد آليات السوق"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٦.
١٥. عبد المجيد محمد راشد :"مستقبل سياسة الإصلاح الاقتصادي بمصر في ظل نظام العولمة"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة المنصورة، ٢٠٠٥.
١٦. عبد المنعم الشحات محمد علي :"تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي في تحقيق الأهداف الإنمائية للاقتصاد المصري، دراسة قياسية"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة جامعة عين شمس، ٢٠٠٠.
١٧. عمرو جمال الدين محمد :"الدين العام الداخلي وأثره على تهيئة المناخ الاستثماري في مصر"، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة عين شمس، ٢٠٠٢.
١٨. فايز عبد الهادي أحمد :"سياسة الإصلاح الاقتصادي وأثرها على اقتصاديات صناعة الخزف والصيني في مصر"، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة عين شمس، ٢٠٠٠.
١٩. محمد منير موسى :"دراسة لبعض المشكلات والقضايا العمالية التي تنشأ في ظل تطبيق برنامج الخصخصة في قطاع الأعمال العام المصري"، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠.

٢٠. هدى مجدي السيد :"هيكل الحماية وأثره على التجارة الخارجية، دراسة تطبيقية على مصر خلال الفترة من ١٩٦٠-١٩٨٤"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٧.
٢١. ياسمين محمد فؤاد :"أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على التضخم والبطالة في مصر"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ديسمبر ١٩٩٦.
٢٢. رانيا عبد الحليم رضا عبد العال : "أثر سياسات سعر الصرف على قيمة الجنيه المصري"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة عين شمس، ٢٠٠٤ .
٢٣. فايز عبد الهادي أحمد :"سياسة الإصلاح الاقتصادي وأثرها على اقتصاديات صناعة الخزف والصيني في مصر"، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة عين شمس، ٢٠٠٠.
٢٤. سيد عبد الله سيد شعبان: "الآثار التوزيعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر في الفترة من ١٩٨٧-١٩٩٥"، رسالة ماجستير، كلية التجارة الإسماعيلية جامعة قناة السويس ١٩٩٨.

رابعاً : بحوث ومقالات ومؤتمرات.

١. إبراهيم حلمي عبد الرحمن، د/ سلطان أبو علي :"دور القطاعين العام والخاص مع التركيز على التخصيصية، حالة مصر"، بحث مقدم للندوة التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ١٩٨٨.
٢. حسين توفيق :"الدولة والتنمية في مصر الجوانب السياسية، دراسة مقارنة"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠٠.
٣. إبراهيم شحاته: "الإطار القانوني للإصلاح الاقتصادي في مصر"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، المحاضرة المتميزة رقة (١٥) أكتوبر ١٩٩٦.
٤. أحمد حسن إبراهيم: " التكيف الهيكلي والتنمية البشرية في مصر"، في سياسة التكيف الهيكلي في مصر، الأبعاد الاجتماعية، أعمال الندوة السنوية الثانية لقسم الاجتماع ١٥-١٦ مايو ١٩٩٥.
٥. أمنية حلمي: "دعم الأسعار أم دعم القدرات في مصر"، آراء في السياسة الاقتصادية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، يوليو ٢٠٠٨.
٦. سامي السيد فتحي: "التوزيع القطاعي للقطاعي القوى العاملة وعلاقته بالبطالة"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين" الموارد البشرية والبطالة، ٢٣-٢٥ نوفمبر ١٩٨٩ تحرير د/ سلطان أبو علي، القاهر'، ١٩٩١.

٧. سميحة فوزي، د/ عبد الفتاح الجبالي: "فعالية الإنفاق العام بين موازنة الإنفاق إلى موازنة الأداء"، في الموازنة العامة اتجاهات رؤى جديدة، تحرير سلوى شعراوي جمعة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

٨. صلاح الدين زين :"تحرير الاقتصاد ومستقبل التخطيط في مصر : نموذج مصري لاقتصاد السوق الاجتماعي"، المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر للاقتصاديين المصريين بعنوان "تحرير الاقتصاد المصري" تحرير سلطان أبو علي، ديسمبر ١٩٩١.

٩. عاليه المهدي، منال متولي :"تقييم الأداء المالي والاقتصادي للشركات في ظل تطبيق برنامج الخصخصة في الاقتصاد المصري"، تحرير، في تطور دور الاستثمار الخاص وأثره على الاقتصاد المصري ١٩٩٠-٢٠٠٧، ٢٠٠٨.

١٠. علي حافظ منصور: "مستقبل التجارة الخارجية لمصر في ظل الاتجاهات الحمائية والتكتلات الاقتصادية"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الخامس للاقتصاديين المصريين "رؤية مستقبلية للاقتصاد المصري"، ٢٠٠٠.

١١. فاطمة أحمد حسن :"أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر على الفقر وسوق العمل"، في أعمال المؤتمر السنوي الخامس للباحثين الشباب" "بين الشعار والحقيقة"، خطابات وبرامج الإصلاح في عالم متغير، قضايا التنمية، العدد ١٢، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، جـ٢، القاهرة ٢٠٠٤.

١٢. فائقة الرفاعي: "الوساطة المالية، كفاءة النظام المصرفي في التنمية المالية في الأسواق الناشئة"، التجربة المصرية، (تحرير) محمد العريان، محمود محي الدين، ترجمة محمد جمال إمام، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، ١٩٩٨.

١٣. محمود محي الدين :"العولمة وأسلوب الإدارة الاقتصادية" منظور مصري في ندوة "العولمة وإدارة الاقتصاديات الوطنية" معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، نوفمبر ٢٠٠١.

١٤. محمود منصور عبد الفتاح "مستقبل الزراعة المصرية، دراسة لمدى إمكانية مساهمة القطاع الزراعي المصري في تحقيق الاعتماد على الذات"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين "نحو اقتصاد مصري يعتمد على الذات"، القاهرة ٢٦-٢٨ مارس ١٩٨١.

١٥. مصطفى السعيد: "الانفتاح الاقتصادي واستراتيجية الاعتماد على الذات"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين "نحو اقتصاد مصري يعتمد على الذات"، القاهرة ٢٦-٢٨ مارس ١٩٨١، تحرير زكي شافعي، رمزي زكي، القاهرة، ١٩٨٤.

١٦. ممدوح حبسه: "آليات التضخم من خلال التوسع النقدي وسعر الفائدة"، في ندوة آليات التضخم في مصر، تحرير هناء خير الدين، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢.

١٧. منال متولي: "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي مع دراسة خاصة بالاقتصاد المصري، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي لقسم الاقتصاد "تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، تحرير باهر عتلم، ٤-٦ مايو ١٩٩٨، دار المستقبل العربي،١٩٩٨.

١٨. نجوى عبد الله سمك :"التخصيصية في الاقتصاد المصري"، مجلة قضايا التنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٦.

١٩. نجوى عبد الله سمك: "علاقة النمو المالي بالنمو الاقتصادي بالتطبيق على مصر، والمغرب والأردن"، بحث مقدم لمؤتمر قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٤-٦ مايو ١٩٩٨، "تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية"، تحرير باهر عتلم.

٢٠. هبة نصار: "بعض الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر"، في جودة عبد الخالق، هناء خير الدين "تحرير"، مؤتمر الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٢١-٢٣ نوفمبر ١٩٩٢.

٢١. هدى صبحي، نيفين كمال :"دور الموازنة العامة للدولة في دعم الفقراء" بحث منشور في الموازنة العامة، تحرير سلوى شعراوي جمعة، ٢٠٠٤.

٢٢. طلعت أديب عبد الملك:دور التصدير في عملية التنمية،سلسلة دراسات المعهد القومي للإدارة العليا،د.ن، ١٩٦٦.

٢٣. د/ إبراهيم العيسوي، سعد الدين عبد اله: "تجربة مصر مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، بحث مقدم لندوة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.

٢٤. مصطفى السعيد: "الانفتاح الاقتصادي واستراتيجية الاعتماد على الذات"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين "نحو اقتصاد مصري يعتمد على الذات"، القاهرة ٢٦-٢٨ مارس ١٩٨١، تحرير زكي شافعي، رمزي زكي، القاهرة، ١٩٨٤.

٢٥. محمود منصور عبد الفتاح "مستقبل الزراعة المصرية، دراسة لمدى إمكانية مساهمة القطاع الزراعي المصري في تحقيق الاعتماد على الذات"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين "نحو اقتصاد مصري يعتمد على الذات"، القاهرة ٢٦-٢٨ مارس ١٩٨١.

٢٦. د/ حسين توفيق: "الدولة والتنمية في مصر الجوانب السياسية، دراسة مقارنة"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠.

خامساً: أوراق عمل.

١. أرفند سوبرامانيان : "تجربة مصر في الاستقرار الاقتصادي"، ترجمة سمير كريم، سلسلة أوراق العمل، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، رقم ١٨، أكتوبر ١٩٩٧.
٢. عبد المنعم عبيد :"نحو هيكلة اجتماعية اقتصادية شاملة لقطاع الرعاية الصحية في مصر"، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ورقة رقم (١٨) أغسطس ٢٠٠٤.
٣. عبد الهادي النجار : "محاولات ترشيد أداء القطاع العام الصناعي بالاقتصاد المصري"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول للاقتصاديين المصريين" "التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية"، ١٩٩٩.
٤. ليلى الخواجه :"التعطل المستتر في القطاع العام" ورقة مقدمة إلى مؤتمر لتعطل في دول الإسكوا، الأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية، ١٩٩٣.
٥. محمد العوضي جلال الدين :"الموارد البشرية في مصر طرح وتحديد احتياجات الإدارة العامة"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر إدارة القوى البشرية العاملة من أجل تطوير قدرات المواطنين في الوظيفة العامة، معهد التنمية الإدارية، أبو ظبي ٥-٦ نوفمبر ١٩٨٩.
٦. وزارة الاستثمار: ٢٠٠٦، التقرير الربع سنوي يناير/مارس للعام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦، وحدة الإفصاح وتداول المعلومات ج.م.ع.
٧. وزارة التنمية الاقتصادية :"تقرير متابعة التنمية الاجتماعية لخطة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
٨. د/ إبراهيم شحاته :"الإطار القانوني للإصلاح الاقتصادي في مصر"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، المحاضرة المتميزة، ورقة (١٥) أكتوبر ١٩٩٦.

سادساً : النشرات والتقارير.

١. البنك الأهلي المصري: "النشرة الاقتصادية"، العدد (٣)، المجلد (٤٨)، القاهرة، ١٩٩٥.
٢. البنك الأهلي المصري: "النشرة الاقتصادية"، العدد الثالث، المجلد (٤٥) القاهرة، ١٩٩٢.
٣. البنك الأهلي المصري: "النشرة الاقتصادية" العدد (٤)، المجلد (٤٦)، القاهرة، ١٩٩٣.
٤. البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم، الدولة في عالم متغير، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٧٧.

٥. محمد علي رفعت: "الاستثمارات الأجنبية في مصر، ماضيها ومستقبلها"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الخامس للاقتصاديين المصريين ٢٧-٢٩ مارس ١٩٨٠، "رؤية مستقبلية للاقتصاد المصري في ظل التطورات العالمية والإقليمية، تحرير د/ زكي شافعي، القاهرة، ١٩٨٣.
٦. منى الجرف :"تقييم أداء الشركات التي تم خصخصتها وفقاً لأسلوب البيع المستثمر رئيسي"، في تقرير التنمية البشرية في مصر (٢٠٠١-٢٠٠٣)، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٥.

سابعاً : المراجع العربية.

١. إبراهيم شحاتة: "نحو الإصلاح الشامل"، دار سعاد الصباح، القاهرة، ١٩٩٣.
٢. إبراهيم عوض: "سياسة التشغيل" في د/ إبراهيم عوض (تحرير) "نحو سياسة للتشغيل في مصر" الهيئة العامة المصرية للكتاب، ٢٠٠٥.
٣. أحمد سالم حسين: "الدولة والقطاع العام"، جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، ١٩٨٩.
٤. روبرت بول: "العقبات السياسية في وجه تحويل الملكية العامة إلى الخاصة"، في ستيف هانكي، ترجمة مصطفى غنيم "تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص"، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٠.
٥. السيد عطية عبد الواحد : "التحليل الاقتصادي الكلي"، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢.
٦. عبد المنعم راضي: "موسوعة مصر الحديثة، المجلد الثاني "الاقتصاد"، الهيئة العامة المصرية للكتاب بالتعاون مع INC البنك الدولي، ٢٠٠٠.
٧. محمد أبو زيد محمد: "الازدواج البرلماني وأثره في تحقيق الديمقراطية : دراسة مقارنة وتطبيقه على النظام الدستوري المصري، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٩٥.
٨. محمد رفعت عبد الوهاب: "القانون الدستوري"، الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨٩.
٩. محمد علي سلامة: الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة"، دار الوفاء الإسكندرية، ٢٠٠٢.
١٠. محمد عمران: "أداء ومصادر النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"، صندوق النقد العربي، ديسمبر ، ٢٠٠٢.
١١. محمود صبح: "الخصخصة، ماذا، متى، لماذا، كيف، المشكلات والحلول،عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٩.

١٢. منظمة الشفافية الدولية: نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، ٢٠٠٥.
١٣. عبد العظيم رمضان: أوراق في تاريخ مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦.
١٤. جلال أمين: معضلة الاقتصاد المصري، القاهرة، دار مصر العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.
١٥. بيير بالوين: التنمية الاقتصادية، ترجمة جرانت اسكندر، مراجعة حسين زكي أحمد، د.ن، د.ت.
١٦. جلال أمين: معضلة الاقتصاد المصري، القاهرة، دار مصر العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.
١٧. بيير بالوين: التنمية الاقتصادية، ترجمة جرانت اسكندر، مراجعة حسين زكي أحمد، د.ن، د.ت.
١٨. سلطان أبو علي: "مبادئ الاقتصاد التجميعي مع الإشارة للاقتصاد المصري"، د.ن،١٩٨٨.
١٩. محمد حسنين هيكل: سقوط نظام – هل كانت ثورة يوليه ١٩٥٢ الأزمه ؟ ، دار الشروق، ٢٠٠٣.
٢٠. محمد علي سلامة ::الإنفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة"، دار الوفاء الإسكندرية، ٢٠٠٢.
٢١. أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليه ، المؤسسة العربية للدراسات ١٩٧٧.
٢٢. محمد عمران: "أداء ومصادر النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"، مجلة الشرق الأوسط، يونيو ٢٠٠٢.
٢٣. محمد أنور السادات: القاعدة الشعبية، دار الكتب، والوثائق التاريخية، تحت رقم ٢٥١٢١/٢٥١١ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٨.
٢٤. عبد العظيم رمضان: الوثائق السرية لثورة يولية ١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧.
٢٥. محمود شريف بسيوني وآخرون: الجمهورية الثانية في مصر،دار الشروق ٢٠١٢.
٢٦. أحمد عادل كمال: النقط فوق الحروف، الإخوان المسلمون والنظام الخاص، الزهراء بالإعلام العربي ١٩٩٠.
٢٧. د/ عبد المنعم راضي: "موسوعة مصر الحديثة، المجلد الثاني "الاقتصاد"، الهيئة العامة المصرية للكتاب بالتعاون مع INC البنك الدولي، ٢٠٠٠.
٢٨. د/ أحمد سالم حسين :"الدولة والقطاع العام"، جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، ١٩٨٩.
٢٩. عبد الحميد حسن: السادات ومسئوليات البناء والتحرير، الذكرى الثانية لحركة التصحيح في ١٥ مايو ١٩٧٣، الاتحاد الاشتراكي العربي، ١٩٧٣.

٣٠. عبد المنعم صبحي: السادات وثورة التصحيح،دار الشعب،١٩٧٥ .
٣١. فؤاد مطر: رؤوس الناصرية ومصر المصرية، دار النهار، ١٩٧٢،
٣٢. محمد الجوادي: الأمن القومي لمصر، مذكرات قادة المخابرات والمباحث، دار الخيال، ١٩٩٩.
٣٣. محمد رشاد: ١٥ مايو الثورة والمستقبل، دار التعاون، ١٩٧٧.

ثامناً : المراجع الأجنبية.

1. Abdel-Rahman, (A,M) : "The Egyptian tax system : Recent developments of tax policy and administration", Tax system of North Africa and European countries, Kluwer,1994.
2. Ahmed El-Rahidy : "the legal frame work of economic liberalization and privatization in Egypt, in WadoudaBadran and AzzaWahby (eds), privatization in Egypt : The debate in the people's", Assembly, Cairo : center for political research & studies, Cairo University, 1996.
3. Ahmed Galal :"Adjustment and development : the case of Egypt : Adjustment policies and development strategies in the Arab world", (eds) by El-Nagar, papers presented at seminar, U.A.E., Feb., 16-18, 1987, I.M.F.
4. Albert, (B) : "Competitive government :an economic theory of politics and public finance", Cambridge, 1996.
5. Alesina (A) & Summers, (L) : "Central bank independence and macroeconomic performance : some comparative evidence ", Journal of Money Credit and Banking, 1993.
6. Ariel Fizbein :"Decentralizing education in transition societies: case studies from central and eastern Europe", World Bank in statute, 2000.
7. Atta, Abdel Hamid :"Tax reform and its relation with economic progress in Egypt", paper presented at the federation of Egyptian industries conference 1999, towards a new perspective on industry in Egypt, 2000.
8. Ball, Laurence :"Efficient rules for monetary policy", NBER, working paper 5952.
9. Buiter, (W) : "Ten commandments for a fiscal rule in the E(M)U", Oxford Review of economic policy, Vol. 19, No.1, Spring 2003.
10. Clarida et al. :"The science of Monetary policy : a new Keynesian perspective", Journal of economic literature, Vol. 37.
11. Collier, (P) & Gunning, (J, W) :"Aid and exchange rate adjustment in African Trade Liberalization", The economic journal, Vol. 102, July 1992.
12. Dennis, et al. :"Decentralization in developing countries", World Bank, Working paper, No. 581, 1984.
13. Djankov et al .:"The regulation of entry", quarterly Journal of Economics, Feb., 2002, pp. 1-15.
14. Economic freedom Index, Economic Freedom of the world, Annual Report.

15. Elizabeth Ruppert :"Rationalizing public sector employment in the Mena Region, Washington, D,C, world Bank, Dec., 2000.
16. El-Serafay, (S): "Structural adjustment in ret raspect some critical rejections", conference on :aspects of structural reform with special reference to the Egyptian economy, economics department. Faculty of economics and political science, Cairo University , April, 13-14, 2003.
17. Graham Glenday :"Trade liberalization and customs revenues :Does trade liberalization lead to lower customs revenues? The case of Kenya", AEP, paper No. 44, 2000.
18. Hamish McRae :"Is Big Government Doomed?", fortune (ASIA), 10/6/2000, vol. 142, Issue.9,
19. HanaaKheir El-Din &Tarek Abdel Fattah Moursi : "Sources of economic growth and technical progress in Egypt : An aggregate perspective", paper presented to a project of the global development network, global research project on explaining growth : Cairo, 2002.
20. HanaaKheir-Eldin& Shrine El-Shawarby :"Trade and foreign exchange regime in Egypt", Paper presented at FEMiSE, Research, No. 99/B1-01, 2001.
21. Hansen, Bent : "The political economy of poverty, equity and growth : Egypt and Turkey", Oxford, World Bank, 1991.
22. Hoekman&Kostecki :"The political economy of the world trading system", 2nd edition, Oxford , 2001.
23. Hors, Irene :"Fighting corruption in customs administration : what can we learn from recent experiences ? OECD, Technical paper, No. 175, April 2001.
24. I.M.F.:"Arab republic of Egypt", Recont economic development, 1992.
25. IMF : "A,R,E :Staff report for 1993 articlem 17, consultation and request for extended arrangement", Aug. 24, 1993.
26. IMF :"Nobel laureate north argues institutions have crucial role in economic growth", 2002, pp. 1-15.
27. IMF, A,R,E :"Recent economic development", 1992, pp.
28. Inside-02-htm/http://www.edara.gov.eg.
29. James Manar :"The promise and limitations of decentralization IDS, University o fsussex, 19999.
30. Jennie Litvack et al. :"Rethinking decentralization at the World Bank", Washington, D,C, 1999, pp. 8-9.
31. John Nellis :"Privatization and enterprise reform in transition economics, world bank , 2002.
32. John, C. Pierce :"Defending big government : why big government works ", The American political science review, Menasha, Mar 2001, Vol. 95, issue I.
33. Kamar, (B) & Bakardzhieva, (D): "Economic trilemena& Exchange rate management in Egypt", Paper presented of the annual conference of economic research forum for the Arab countries, Dec, 2003.
34. Kheir-Eldin, (H): "Enforcement of product standards as barriers to trade : the case of Egypt". In trade policy developments in the MENA, edited by Hoekman & Kheir-Eldin, Mediterranean development forum, 2000.

35. Knight, (J) &Shili: "Fiscal decentralization , incentives, redistribution and reform in China", Oxford development studies, Vol. 27, Feb., 1999.
36. Michele Micheletti :"end of big government : is it happening in the nordic countries?", governance : an international journal of policy and administration April 2000, vol.13, Issue, 2. pp. 15-16.
37. Mohamed Omran :"The performance of state-owned enterprises and Newly privatized firm", empirical evidence from Egypt, 2001.
38. Mohieldin, (M) & NASR (S) : "On privatization in Egypt: with reference to the experience of the Czech republic & Mexico", paper presented in, "privatization in Egypt, the debate in the people's Assembly", Center of political research & studies, Cairo University, 1996.
39. Muellbauer, (J) :"The assessment, productivity and competitiveness in British manufacturing", Oxford Review of economic policy, vol. 2, No. 3.
40. Mustapha, (K,A) :"Politics and economic growth in Egypt : 1950-2000", paper presented to a project of the global development Network, Global research project on explaining growth : Cairo, 2003.
41. North Douglas :"Institutional and economic change" distinguished lecture series no. 12. ECES, Cairo, Feb. 1998.
42. OECD :"Recommendation of the council of the OECD on improving the quality of government regulation", 1995.
43. Omar Azfar et al. :"Decentralization, Governance and public services : the impact of institutional arrangements", A review of the literature, University of Maryland, 1999, pp. 1-3.
44. Parker, Andrew :"Decentralization : the way for ward for rural development", world bank paper, No. 1475, 1995.
45. Paul Light :"The true size of government" Washington, D.C, Brookings institution press, 1999.
46. Philip, (M) : Local government in the 3rd world : experience of decentralization in tropical Africa, London, 1993.
47. Philip, a.Klein :"Downsizing government : size and institutionalism principles". Journal of economics issues, June 97, Vol. 31, Issue, 2,
48. Privatization coordination & support unite :"privatization in Egypt", USAiD, monitoring services project April, 2002.
49. Rania Al-Mashat :"Financial sector development and growth in Egypt : 1960-1999", E.F.R., Working paper, No. 200387, economic research forum, August, 2003.
50. Rege (V) :"Customs valuation and customs reform", in development trade and the WTO, world Bank, 2002.
51. Richard green :"Regulators and poor, Lessons from the united kingdom", world bank, working paper, No. 2380, 2000.
52. Said El-Naggar :"Foreign and intra trade policies of the Arab countries", New York, IMF, 1992.
53. Samir Youssef :"Business strategies in a transition economy : the case of Egypt", Journal of the Academy of Business & Economy, April, 2003.

54. Samuel Paul : "Accountability in public services : exit, voice and control", world development, vol. 29, No. 7, 1999.
55. Saving, (J): "privatization and the transition to a market economy", Federal reserve bank of Dallas, Economic review, 1999.
56. Smoke Poul :"Local government fiscal reform in developing countries", Lesson from Kenya, World development, Vol. 21, No. 6, June, 1993.
57. Thissen, (M) &Kerkhof, (P) :"The dynamics of reform policy : a new political economy model with an application to Egypt", C.D.S., Report, No. 5, Uniersity of Groningen, Netherlands, 1998.
58. Trade policy review, Egypt, Vol. 2, GATT, 1992.
59. United Nations :"Trade facilitation in a Global Trade Environment Economic and social council", Economic commission for Europe, March, 2002.
60. World Bank : "African development indicator's" Washington, D,C, 1996.
61. World Bank :"A.R.E., poverty assessment update, social and economic development group M.E.N.A., Report, No. 39885, Egypt, 2007.
62. World Bank :"Egypt-Alleviating poverty during structural adjustment", 1991, U.S.A.
63. World Bank :"Increasing the effectiveness of pre-shipment inspection services", PREM notes, Economic policy, No. 53, May, 2001.
64. World Bank :"Sector studies series : rethinking decentralization in developing countries, 1999, pp. 4-6.
65. World Bank :"Trends in developing economies", Washington, D, C, 1996.
66. WTO :"Egypt trade policy review", WTO, Geneva, August, 1999.
67. Mohieldin, (M) & NASR (S): "On privatization in Egypt: with reference to the experience of the Czech republic & Mexico", paper presented in, "privatization in Egypt, the debate in the people's Assembly", Center of political research & studies, Cairo University, 1996
Kamar, (B) & Bakardzhieva, (D): "Economic trilemena & Exchange rate management in Egypt", Paper presented of the annual conference of economic research forum for the Arab countries, Dec, 2003,
68. Rania Al-Mashat: "Financial sector development and growth in Egypt : 1960-1999", E.F.R., Working paper, No. 200387, economic research forum, August.

* * *